«22» استقالة و«18» إقالة فردية وجماعية .. ومرشحون«بلا ذمة مالية»

حصاد «4» سنوات من «مسرحية» المجالس المحلية والقادم أسوأ

توجيهات عليا تمنع المشترك من دخول«عدن»

رئيس المشترك: الرسالة وصلت خطأ وسنمضي نحو التغيير

أكد أن الدولة هي المسئولة عن ملاحقة المجرمين وقطاع الطرق الصبري لـ«للجماهير»

هرولة السلطة نحو تفجير أزمة إنتخابية مسلك إنتحاري

صحيفة أسبوعية سياسية جامعة

الجماهير

AL-JAMAHEER NEWSPAPER

العدد (630) - الأربعاء 2010/5/5 - 16 صفحة - 50 ريالا

في مؤتمر صحفي للمشترك

محمود: اتفقنا على كل شيء مع المؤتمر باستثناء نقطتين تحفظ عليهما الرئيس

الجماهير – خاص

أكد الدكتور عبدالوهاب محمود، رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك، أن توقف الاتفاق الأخير مع الحزب الحاكم كان بسبب تحفظ رئيس الجمهورية على بندين هما «حيادية وسائل الإعلام، والإفراج عن المعتقلين».

وقال – خلال مؤتمر صحفي عقد الاثنين الماضي بصنعاء – إن ثمة مقترح بديل عن السابقين قدمّه اللقاء المشترك في رسالة إلى المؤتمر الشعبي العام، تتمة ص٢

باسندوة:

نحذر من تكرار ماحدث لرئيس المشترك

بعد تكريم الرئيس للعمال

الحكومة تكرم الشعب بجرعة تعد الخامسة منذ بداية العام الجاري

أقدمت حكومة المؤتمر الشعبي العام على إضافة ١٠٠ ريال في أسعار البترول بزيادة بلغت نسبتها ٧,٧٪ وذلك بعد أسبوعين فقط من رفع الضرائب عن أسعار ٧١ سلعة معظمها غذائية.

وتعد هذه الزيادة في أسعار مادة البنزين هي الثانية من نوعها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة الزيادتين ١٥٪ ، فيما بلغت نسبة الزيادة في مادة الغاز ضمن جرعتين نفذتهما الحكومة منذ مطلع العام أيضاً ٣٣٪.

وفي الوقت الذي تفاجأ فيه المواطنون أمس الثلاثاء برفع محطات الوقود أسعار البترول بزيادة ١٠٠ ريال في العشرين اللتر، لتصل بذلك قيمة الدبة إلى ١٤٠٠ ريال بعد تلقيها تعميم بالأسعار الجديدة تتمة ص٢

اليمن على شفا الهاوية

دراسة أمريكية حديثة

- على المجتمع الدولي الدفع نحو المصالحة الوطنية وعدم مساندة الحل العسكري
- يجب أن تشمل المصالحه المنفيين ومعارضة الداخل ورجال الاعمال الجنوبيين
- النظام الكونفدرالي سيضمن بقاء الدولة

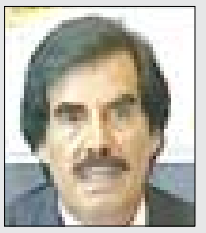

داخل العدد

رئيس مشترك حجة:

الحكومة لا تجيد إلا التجريع والتجويع والزيادة السعرية ليست إصلاحات

ما علاقة «الزمرة الأيبنية» بما يحدث في الجنوب

«الإرياني» يتعهد بحماية «السلاحف» الوطنية

هل حقق «صالح» ما حققه «الأتراك»؟!

أكد أن مصير الهدنة مرهون بمصداقية الحكومة

ناطق الحوثيين: الخروقات ترتكبها قيادات عسكرية تتاجر في الحرب

الجماهير – تحرير خاص

تمنى محمد عبدالسلام، الناطق الرسمي بإسم الحوثيين، أن تكون الحرب السادسة «آخر الحروب وخاتمة المآسي وليس فقط مجرد هدنة».

وأكد أن «الحكومة هي المعنية بمصير هذه الهدنة وما ستصير إليه الأوضاع خاصة أنها هي من تمتلك حل الملفات الكبيرة والتي هي في الواقع ملفات مهمة، وهي التي ستحدد معيار الصمود لهذه الهدنة، وهي التي ستخلق الأجواء الإيجابية لحل نهائي».

واتهم عبدالسلام الحكومة بالمماطلة في تتمة ص٢

انفجار كبير يهز ملعب خليجي 20 في أبين

هز انفجار كبير استاد ملعب خليجي ٢٠ في أبين مساء الأحد ، وقالت مصادر «براقش نت» في أبين إن الانفجار تسبب في إحداث فجوة كبيرة في المبنى الخرساني للمعلب الذي يجري حاليا تجهيزه لاستضافة بطولة خليجي ٢٠.

ورجحت مصادر أمنية في لحج أن الانفجار ناتج عن عبوة ناسفة وضعها مجهولون في مبنى الاستاد – تحت الإنشاء – وتفيد المصادر أن الأجهزة الأمنية سارعت إلى مبنى الاستاد تتمة ص٢

تكلم بـ ٧ ريال وأنت مرتاح البال

١. هذا العرض لجميع مشتركي نظام الدفع المسبق .
٢. يتم إحتساب التخفيض في سعر المكالمات بعد الدقيقة الثانية تلقائياً .
٣. هذا العرض ساري لفترة محدودة .
٤. هذا العرض لا يشمل :
- خطوط سوبر ليالي .
- نظام المجموعات .
- باقات بلا وبلقيس عدا باقة الأصلي فهي ضمن هذا العرض .

شبكة سبأفون .. شبكة كل اليمنيين

سبأفون SABAFON
أصالة وتواصل
www.sabafon.com

باسندوة: نحذر من تكرار ما حدث لرئيس المشترك

الجماهير/ خاص

جدد الأستاذ محمد سالم باسندوه – رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني – إدانة واستنكار اللجنة لحادثة استهداف الدكتور عبدالوهاب محمود رئيس المجلس الأعلى لأحزاب المشترك أمين عام القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وحذر باسندوة من تكرار مثل هذا الحادث الخطير وما يمكن أن يؤدي إليه من تفاقم حدة التأزم التي تشهدها الساحة اليمنية.. جاء ذلك في رسالة بعث بها الأستاذ باسندوة إلى الحاضرين في المؤتمر الصحفي لأحزاب المشترك – الاثنين الماضي – وهذا نصها:

بسم الله.. خير الأسماء.. بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء..

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين: سيدنا محمد بن عبدالله، المبعوث رحمة للعالمين..

يا معشر الحضور جميعا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أحيي فيكم الروح الوطنية العالية التي جعلتكم تتنادون في ما بينكم لعقد هذا اللقاء التضامني الحاشد بهذه السرعة. وإن دل هذا على شيء، فإنه إنما يدل، بما لا يدع مجالا للشك، بأن محافظة تعز الأبية، شموخا وأعيانا، مثقفين وعمالا، شيبا وشبانا، لا يمكن أن تتوانى عن الاصطفاف معا إلى جانب

أي من أهلها يتعرض لمحاولة اعتداء دون وجه حق حتى لو لم يصب بأي أذى أو سوء ناهيك عن أن من أستهدف قبل أيام لمثل تلك المحاولة قائد وطني مرموق، وسليل أسرة تعزية يمنية كبيرة وعريقة، ذلك هو الأخ العزيز الدكتور عبدالوهاب محمود عبدالحميد رئيس (المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك) أمين عام القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن، الذي أفنى معظم سنين عمره المديد بإذن الله في النضال دفاعا عن الثورة، والجمهورية، والوحدة، وفي خدمة شعبه وأمته..

وإن (اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل) إذ تثمن تثمينا عاليا هبتكم هذه المعبرة عن إستعدادكم لنصرته وحمايته وإذ نشكر لكم إدانتكم لمحاولة الأعتداء عليه، وتحذيركم لأية جهة تقف وراءها من المساس به، فإنها تعتبر التضامن مع قامة وطنية بحجم الدكتور عبدالوهاب محمود الذي ينشر الخير لكل اليمن، وليس لمحافظة تعز وحدها، وهو واجب على كافة أبناء شعبنا لكن هذا لا يعني أننا نجهل أن محافظة تعز عانت ولا تزال تعاني كثيراً من جراء الافتقار إلى البنى التحتية والعديد من الخدمات الضرورية بما في ذلك الماء والكهرباء نظراً لإهمال الحكومة لها منذ عقود، بالرغم من أنها تمثل أكبر تجمع بشري في عموم المحافظات اليمنية، فضلا عن مالها من دور رائد وكبير في إذكاء جذوة الثورة ونصرتها، سواء في الشمال أو في الجنوب، إذ ما أكثر من استشهد وجرح من خيرة بنيها في مارب وحجة، وصعدة، والجوف، وفي طريق صنعاء – الحديدة – ونقيل يسلح وفي معارك الدفاع عن صنعاء أثناء حصار السبعين، وأيضاً في عدن والضالع، وردفان والصبيحة والحواش، ولحج، وأبين حتى يمكن القول بأن دماءكم الزكية تكاد تكون قدر روت معظم ترابنا الوطني.. ولقاء كل تلك التضحيات فإن محافظة تعز ينبغي أن تحظى من السلطة بكل اهتمام حتى تستعيد مكانتها السابقة، وتسترد ألقها واعتبارها، وذلك أقل ما يقتضيه واجب الوفاء لعطاءاتها السخية، والعرفان بتضحياتها الكبيرة لأجل اليمن، كل اليمن، وتقديراً لأهمية موقعها الجغرافي، وما لها من تاريخ حافل».

وانتهز هذه الفرصة لأعلن مجدداً باسم (اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل) إدانتنا واستنكارنا لمحاولة الاعتداء على الدكتور عبدالوهاب محمود، وتحذيرنا من تكرار مثل هذا الحادث الخطير، إنطلاقاً من حرصنا على عدم تفاقم حدة حالة التأزم التي تشهدها ساحتنا الوطنية فيما هي أحوج ما تكون بالفعل إلى تجاوز مظاهر الأزمة المركبة التي تعيش وترزح تحت وطأتها في الوقت الراهن، وذلك من خلال حوار وطني لا يستثنى منه أحد للتوصل إلى توافق على الحلول والمعالجات لكل القضايا والمشكلات..

أخيراً أسأل الله العلي القدير أن يحفظ أخي وصديقي العزيز الدكتور عبدالوهاب وكل أبناء شعبنا، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه مصلحة وخير وطننا، وان يهدينا إلى سواء السبيل.. والسلام عليكم..

أكسس بلاس ينفذ دورة تدريبية في مجال التدريب المهني

نفذ برنامج «أكسس بلاس» في العاصمة صنعاء الدورة التدريبية حول أفضل الممارسات في مجال التدريب المهني وتوظيف الشباب لـ ٢٠ متدربا ومتدربة من منسقي البرنامج ومساعديهم في المحافظات المشاركة.

واكد مدير عام المشروع د. جمال الحدي أن هذه الدورة التدريبية النوعية تأتي في إطار البرنامج ألتأهيلي الذي يتبناه برنامج «أكسس بلاس» وذلك في سبيل الحد من الفقر ومكافحة أسوأ أشكال استغلال الأطفال وإيجاد فرص عمل للشباب وتدريبهم وتأهيلهم وإكسابهم المهارات الحياتية للدخول في سوق العمل.

فيما استعرضت المدربة المستشارة الدولية في منظمة CHF الدولية السيدة "كريستي شوبر" الإطار المنطقي لتقييم احتياجات سوق العمل وتحديد التخصصات التدريبية وكذلك متابعة الشباب والشابات من خريجي التدريب المهني في البرنامج وضمان توظيفهم أو البدء بمشاريعهم الخاصة والتي ستعمل على تحسين حياتهم وحياة أسرهم.

وقالت : "إن برنامج أكسس بلاس هو أحد أفضل خمسة برامج شبابية في العالم وضمن عشرات البرامج والتي تشارك منظمة CHF الدولية في تنفيذها حيث يستهدف في مرحلته الحالية ٦٠٠ شاب وشابة لتدريبهم وإلحاقهم بسوق العمل وضمان استدامتهم في وظائفهم الحالية".

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج "أكسس بلاس" ينفذ بالشراكة بين منظمة CHF الدولية وجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية بتمويل من وزارة العمل الأمريكية.

في حفل تدشين فعاليات مهرجان السعيد الثقافي الـ(13)

مؤسسة السعيدٍ تمثلٍ الوجه الثقافي لتعز ومعلما بارزا من معالمها

الجماهير–خاص

دشنت السبت الماضي بمدينة تعز فعاليات مهرجان السعيد الثقافي الثالث عشر وذلك بحضور حمود خالد الصوفي محافظ المحافظة، وعدد من المثقفين والاكاديميين ومراسلو الصحف والقنوات الفضائية المحلية والخارجية.

وفي حفل التدشين القى محافظ تعز كلمة مقتضبة قال فيها: »إن مؤسسة السعيد أضحت تمثل الوجه الثقافي لتعز ومعلما بارزا من معالمها الثقافية «، معرباً عن سعادته بتدشين فعاليات مهرجانها الثقافي في دورته الثالثة عشر.

فيما أكد الأستاذ عبدا لرحمن هائل سعيد، رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه، أن شهري ابريل ومايو من كل عام يشهدا فعاليات ثقافية اتصفت وتتصف بكونها إحدى علامات المشهد الثقافي اليمني الأبرز لكثافتها وتنوعها وارتفاع قدر مستوى المشاركين فيها من مبدعين ومثقفين وعلماء ينتظرهم عقد البرنامج الذي يحتويهم خلال ما أصبح يعرف بمهرجان السعيد الثقافي.

وقال في كلمة له بهذه المناسبة :» إن المهرجان الذي تنظمه مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة ليمثل واسطة عقد أنشطتها التي تتصل خلال العام كله في مسعى تضفي عليه حيوية وتنوع برامجها في الحياة العلمية والثقافية اليمنية لتحقق عبر ذلك الأهداف التي أوكلت إليها من قبل مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه وفي مقدمتها إيلاء عناية قصوى لمسالة التنمية البشرية والبحث العلمي ورعاية ودعم العلم والعلماء والمبدعين في كل أنشطتها».

وأشار عبد الرحمن هائل في ختام كلمته إلى أن من أبرز ملامح المهرجان هذا العام هو أنه يأتي بالتزامن مع احتفاء شعبنا ووطننا اليمني بالذكرى العشرين للثاني والعشرين من مايو الذي أعاد توحيد بلادنا، منوهاً في الوقت ذاته إلى أن هذا الحدث الاستثنائي الذي من خلاله دخلنا التاريخ ينبغي علينا التمسك به كمنجز غير قابل للمساومة والتفريط.

وكان فيصل سعيد فارع – مدير عام مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة – قد ألقى كلمة أوضح فيها أن مهرجان السعيد الثقافي لهذا العام سيمتد من ٢٤ ابريل إلى ٩ مايو وسيكون حافلا بالفعاليات والندوات المختلفة والتي تتوزع على عدة محاور الأولى منها مكرسة للتذكير والاحتفاء بطيب الذكر الحاج هائل سعيد أنعم في ذكرى رحيله وبمشاركة نخبة من الباحثين تليها ندوة متميزة بعنوان يمنيون في مرسيليا وفرنسيون في تعز ثم ندوة عن الوحدة اليمنية كخيار وطني وانجاز قومي.

وأفاد مدير عام المؤسسة بأن المهرجان سيشهد تنظيم خمسة معارض أبرزها معرض تعز الدولي للكتاب وتقنية المعلومات في دورته الثامنة بمشاركة ٨٥ دار نشر عربية وأوربية من تركيا وفرنسا بالإضافة إلى معرض تشكلي للفنان حكيم العاقل بعنوان (تحولات الكائن) ومعرض آخر «مرسيليا في زمن السعيد» وختم فيصل سعيد كلمته بالتنبيه إلى أن المهرجان أقيم بالأساس على ضفاف وفي ظلال جائزة المرحوم هائل سعيد انعم والاحتفال بمن نال شرف الفوز في دورتها الثالثة عشرة لعام ٢٠٠٩م صباح غد الخميس .

من جهته قال رمزي اليوسفي مدير عام مكتب الثقافة بالمحافظة:» تحتفي تعز سنويا بمهرجان السعيد الثقافي والأمل يغمرنا بتعاظم عطاء آل السعيد الثقافي من خلال هذا المعقل المتميز «مؤسسة السعيد» وتعاظم عطاء المشاركين في برنامجه الأدبي والذي لطالما تمنينا وأغرقتنا الأماني بان يشمل أيضا العطاء الفني ليغدو شاملا برعايته الأدبية والفنية عامة مثل المسرح والموسيقى وإنشاء معهد للتأهيل الفني وصقل المواهب إضافة إلى أفكار أخرى مثل إنشاء كيان ثقافي يعنى بالتراث والموروث الشعبي».

وقد أعقب ذلك ندوة حول الذكرى العشرين لرحيل الحاج هائل سعيد أنعم والتي شارك فيها نخبة من الباحثين أبرزهم د.أحمد غالب المغلس، د.أسمهان عقلان العلس، د .علي الشيباني، د. مبارك سالمين، د.محمد توفيق محمد، و أ.فيصل سعيد فارع، حيث قدم الجميع أوراق بحثية تطرقوا فيها إلى السيرة العطرة للحاج هائل سعيد ووحدويته التي لم يتم الإشارة إليها في الكتب والأبحاث. وشددت الأوراق على ضرورة إبراز الفكر الوحدوي لهذا الرجل والاهتمام بالموروث الثقافي له وكذلك الاحتفاء بالجوانب الشخصية والاجتماعية والإنسانية له.

الجدير بالذكر أن المهرجان سيتواصل حتى ٢٧ مايو القادم وسيخصص ثالث أيامه لفعالية ثقافية فرنسية يحضرها سعادة جوزيف سيلفا سفير جمهورية فرنسا باليمن والدكتور لوران فيدرين مدير متحف تاريخ مدينة مرسيليا والدكتور ميشال توشيرير مدير المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية.

تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات

محمود: اتفقنا على كل شيء

وأن هناك مقترح للقاء الرئيس حول المعتقلين السياسيين.

وأكد محمود اتفاق المشترك والمؤتمر «على كل شيء» الأربعاء الماضي، باستثناء البندين المذكورين آنفا.

وشدد رئيس المشترك ، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بمقر اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي ، على حرص المشترك على إزالة وترميم كل العقبات التي تقف تجاه الحوار، محملا الحزب الحاكم مسئولية عدم تنفيذ اتفاق فبراير، مشيرا إلى وجود تناقض بين أطراف السلطة وتعدد الآراء.

وقال رئيس المشترك: «كلما وصل الاتفاق مع الحزب الحاكم إلى المرحلة الأخيرة نعود مرة أخرى إلى الصفر بسبب رفض الحزب الحاكم تهيئة الأجواء السياسية للحوار»، مؤكدا أن الكرة ما تزال في مرمى الحزب الحاكم.

ونفى محمود – خلال المؤتمر الصحفي – أن تكون أحزاب اللقاء المشترك قد تهربت من إجراء العملية الانتخابية البرلمانية في موعدها، كما أنه لم يطلب التأجيل ولم يلح عليه.

وقال: «المشترك لم يهرب ولم يلح في تأجيل الانتخابات، ولم نكن نحن الذين طلبنا تأجيل الانتخابات».

واعتبر محمود حديث السلطات الأمنية عن ما تعرضت له سيارته من إطلاق نار، وبأنه حادث مروري، دلالة على أن السلطة متورطة في حادث الاعتداء وأن الرسالة التي أرادت السلطة إيصالها مرفوضة، محملا السلطة مسئولية الكشف عن الجناة.

وعن دعوة السلطة المشترك لتسليم خمسين مطلوباً أمنيا لدى الحراك، دعا محمود السلطة إلى القيام بواجبها باتجاه من أسمتهم بقطاع الطرق والمجرمين، أو تقديم استقالتها إن عجزت عن إدارة البلاد.

عبدالوهاب الآنسي – عضو المجلس الأعلى للقاء المشترك – أكد على أن الفقرة الأولى من اتفاق فبراير تنص على مشاركة كل القوى الوطنية في الحوار الوطني بحيث تتحمل هذه القوى مسئولية تنفيذ ما يتم التوصل إليه، مشيرا إلى «أن الحزب الحاكم لا يوقع الاتفاقيات لأجل الخروج من الأزمات المتراكمة، بدليل أنه يأتي وقت التطبيق لهذه الاتفاقيات لاختلاق أزمات جديدة.

وأكد الآنسي «مضي المشترك ولجنة لحوار الوطني وكل القوى الخيرة بتنفيذ اتفاق فبراير من جانب واحد»، مشيرا إلى أن «اللقاء المشترك لم يجد عذرا واحدا لما تمارسه السلطة»، مؤكدا في السياق ذاته «تضامن المشترك مع القضايا المطلبية الحقوقية لأبناء المحافظات الجنوبية والتي لن تحل إلا عبر حوار وطني شامل».

وخلال المؤتمر الصحفي أشار الدكتور ياسين سعيد نعمان – عضو المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك – إلى أن خطاب الحزب الحاكم ينم عن استهلاك الوقت بدليل تكرار نفس الكلام في كل خطابه، باستثناء أنه أضاف في خطابه الأخير الحوار تحت قبة البرلمان.

وأكد نعمان بأن المشترك لا توجد لديه أي حساسية تجاه البرلمان، إلا أن الحزب الحاكم يتعامل مع هذه المؤسسات الرسمية وكأنها ملكية خاصة.

وقال: إن أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم اتفقا على أن تبدأ أول جلسة للحوار في المركز الثقافي.

وفي رده على سؤال فيما إذا أصر الحزب الحاكم على إجراء الانتخابات منفردا، أجاب الدكتور نعمان: لكل حادث حديث. مجددا تمسك المشترك بالحوار الوطني باعتباره هو الطريق الأنسب لإخراج البلاد من أزماتها.

واتهم أمين عام الاشتراكي الحزب الحاكم بالانقلاب على اتفاقية فبراير أكثر من مرة، فيما المشترك أعلن ولا زال يعلن تمسكه بالاتفاق باعتباره مرجعية الحوار الوطني.

وعبر نعمان عن استغربه لتخلي السلطة عن مسئوليتها ممن أطلقت عليهم قطاع الطرق والقتلة فيما هي تمارس القمع والقتل والإرهاب ضد الصحفيين والسياسيين والناشطين الحقوقيين، داعيا المواطنين إلى قراءة الدلائل في هذا الشأن.

إلى ذلك قال بيان مشترك عن المجلس الأعلى للقاء المشترك واللجنة التحضيرية للحوار: إن «السلطة الحاكمة قد تجاوزت حدود المعقول بإصرارها على السير في الطريق الخاطيء».

واعتبر التكتلان المعارضان حوادث طالت قيادات سياسية في المعارضة، بينها الاعتداء على رئيس اللقاء المشترك والمتحدث باسمه والنائب البرلماني زيد الشامي «أفعالا إجرامية تؤكد على مخطط إجرامي يستهدف القيادات السياسية المعارضة، ويكشف عن حالة الهستيريا التي وصلت إليها السلطة وأجهزتها».

ونبه بيان، وزع خلال مؤتمر صحفي لقيادات المجلس الأعلى للمشترك واللجنة التحضيرية للحوار، السلطة إلى أن «الأفعال الجنائية والانتهاكات التي ترتكبها بحق الصحف والصحفيين والقادة السياسيين والناشطين جرائم حقوق وحجز حريات لا تسقط بالتقادم».

وأضاف إن ذلك «يتيح لشعبنا ملاحقة فاعليها مهما طال الزمن.. حتى وإن غادرتهم مناصبهم أو غادروها».

وسخر المشترك ولجنة الحوار من طلب السلطة إلى المشترك تسليمها ٥٠ شخصا في محافظات الجنوب على صلة بأعمال عنف ضد مواطنين، وقال البيان إن ذلك يدعوا يثير السخرية، واعتبره «اعترافا واضحا وصريحا بفشلها (السلطة) في أداء أبسط واجباتها المتعارف عليها في كل حكومات العالم».

وأضاف: إن السلطة تمول «الخارجين عن القانون وقطاع الطرق ونواهبي المال العام والمخلين بالأمن» وتحميهم.

وتابع البيان بالقول: الشواهد والوقائع تتحدث عن تغاضي إن لم نقل رعاية كاملة من قبل السلطة لهؤلاء المخلين بالسكينة العامة والمحرمات. وما يثير الغرابة أن السلطة بارعة في تقديم النشطاء السياسيين الذين يعبرون عن آرائهم بالوسائل السلمية والدستورية، وتجيد تعقبهم ومنع فعالياتهم أينما كانت، فيما لانجد مثل هذه المهارات والقدرات في ملاحقة قطاع الطرق».

وحذر المشترك ولجنة الحوار السلطة من أي ممارسات تعيد أجواء الحرب أو التوسع في استخدام العنف، مجددين دعوتها إلى «سرعة تطبيع الأوضاع في محافظة صعدة، والبدء بإعادة الإعمار والمعالجات الجذرية لآثار وتداعيات الحروب والصراعات السابقة في إطار وطني».

الحكومة تكرم الشعب

باشر سائق وباصات الأجرة رفع زيادة الكروة التي كانوا قد عجزوا عن تمريرها الأسبوع قبل الماضي بحجة أنها غير قانونية .

وكان اقتصاديون قد حذروا الحكومة من مغبة الإقدام على هذه الخطوة، لما سيترتب عنها من انعكاسات سيئة على الحياة المعيشية للمواطن الذي لم يعد قادراً على تحمل المزيد من هكذا أعباء مادية خصوصا في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور الذي تمر به البلاد وضعف آلية الرقابة الحكومية على الأسواق، مؤكدين بأن رفع أسعار المشتقات النفطية سينعكس على أسعار السلع الأخرى .وطالبوا الحكومة التراجع عن هذا القرار الذي جاء ترجمة عملية لخطاب مجور قبل أسبوع، وعدم اتخاذ أي قرارات دون النظر إلى أثرها البعيد والقريب.

الجدير بالذكر أن هذه تعد الخامسة منذ مطلع العام الجاري والرابعة في المشتقات النفطية.. الجرعة جاءت بعد يومين فقط من تكريم رئيس الجمهورية للعمال اليمنيين وإصدار قرار جمهوري بإنشاء بنك خاص بهم.

ناطق الحوثيين: الخروقات ترتكبها

الإفراج عن» المعتقلين على ذمة القضية والذين يبلغ عددهم أكثر من ألف معتقل البعض منهم له في السجن ست سنوات، وملف الأعمار ما زال مقيدا في مكانه، كما أن الموظفين المفصولين والمدرسين والمبعدين بسبب الحرب لم تحل ملفاتهم».

وقال: إن «صمود الهدنة هو رهن بمدى مصداقية الحكومة فإن قدمت الطرق العاجلة التي تطمئن المجتمع وتؤكد أنها لا تريد العودة للحرب، فإننا بهذا نستطيع أن نقول أن ملف الحرب سيغلق إلى النهاية».

واستدرك بالقول «لكن الذي يبعثر التفاؤل ويخلق الشكوك، هي تلك المراوغات والاتهامات الباطلة التي تقدمها السلطة بين الحين والآخر، فكلما طالبنا بالإفراج عن المعتقلين وكشف مصير المفقودين ومراعاة مطالب المجتمع، تتهرب باختلاق المبررات».

وأكد عبدالسلام في مقابلة مع وكالة أنباء كردستان للأنباء (آكانيوز) أن «جميع المعتقلين هم مواطنون تم اعتقالهم دون مبررات، ولكونهم من محافظة صعدة أو من مديرية حرف سفيان أو من أسرة هاشمية أو زيدية معروفة أو كون أحد أقاربهم في صعدة، ولم يقتصر الموضوع على هؤلاء بل تم حتى اعتقال الصحافيين بسبب حديثهم عن الحرب».مضيفا «لذلك – كمقاتلين – فإن أعدادهم قليلة ونادرة، كون المقاتلين يصعب في العادة اعتقالهم».

ونفى عبدالسلام إطلاق النار على طائرة عسكرية بحسب اتهامات السلطة، مؤكدا أن «الطائرات ما زالت تحلق كل يوم في أجواء صعدة وغيرها ولا يعتدي عليها أحد من طرف الحوثيين على الإطلاق».

وقال إن «الخروقات التي تحدث تكون في العادة من قبل قيادات عسكرية تتاجر في الحرب وتبيع وتشتري بدماء الناس، وفي الأساس تستغل مناصبها العسكرية والقيادية وتقوم بهذه الأعمال التي تصل إلى حد القتل».

واتهم الناطق الرسمي للحوثيين السلطة بعدم تقديم أي تعاون ميداني، مؤكدا أن «الأوضاع ما زالت كما هي عليه منذ وقف الحرب، فالدمار ما زال شاهدا على ذلك، والمعتقلون خير شاهد على ذلك ؛ حيث ما يزال المعتقلون في السجون، والمنازل والمنشآت والمدارس والمساجد مدمرة، وأموال الناس لم تعوض حتى الآن، والموظفون لم يعودوا إلى أعمالهم ولم تصرف مستحقاتهم، وهذا يوضح أنه لا يوجد تعاون».

انفجار كبير يهز ملعب

وبدأت تحقيقات واسعة لمعرفة ملابسات الحادث.

ويأتي الحادث في ظل تطورات سياسية وأمنية تشهدها المحافظات الجنوبية والتي تثير مخاوف عرقلة استعداد إقامة دورة كأس الخليج لكرة القدم.

وكان ما يسمى بمجلس قيادة الثورة السلمية الجنوبية أصدر بيانا أعلن فيه بأن شعب الجنوب يعبر عن رفضه المطلق لإقامة دورة «خليجي ٢٠» المقررة في ديسمبر ٢٠١٠ على أرض عدن، واعتبر الإصرار على إقامة مثل هذه البطولة سيكون بمثابة مشاركة فعلية في الظلم الذي يلحق بالجنوبيين، وحذر من الدماء التي قد تسيل والأرواح التي قد تزهق أثناء مقاومة إقامة البطولة على أرضه وقهرا لإرادته.

وأكد البيان أن شعب الجنوب لن يسمح بإقامة هذه البطولة على أرضه مهما كلفه ذلك من تضحيات، وأنه قادر على إفشالها.

وكان مسؤول يمني رفيع هدد بانسحاب اليمن نهائياً عن المشاركة في دورات كأس الخليج العربي لكرة القدم في حال تقرر نقل الاستضافة المقبلة إلى البلد البديل البحرين. وعد المسؤول العضو البارز في اتحاد الكرة اليمني ما ذكرته تقارير إخبارية خليجية حول نقل خليجي ٢٠ إلى البحرين بأنها نوع من الحملات الإعلامية المضادة التي دأب الإعلام البحريني منذ شهور مضت – ومتواصلة حتى الآن – على التشكيك في جاهزية اليمن لاستضافة خليجي ٢٠ تارة وإعلان التخوف من الوضع الأمني تارة أخرى في خطوة تستهدف سحب الاستضافة اليمنية لبطولة خليجي ٢٠ المقبلة ونقلها إلى العاصمة المنامة.

وكانت تقارير إخبارية خليجية بحرينية وكويتية اعتبرت خطوة تقديم موعد الاجتماع المرتقب لتحديد مصير البلد المستضيف لبطولة خليجي ٢٠، من نهاية أيار (مايو) إلى بدايته بأنه يدل على قرب اتخاذ قرار بنقل البطولة إلى البحرين، على الرغم من أن الشيخ فواز بن محمد آل خليفة رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة البحرينية نفى طلب بلاده سحب الاستضافة من اليمن، مؤكدا أن البحرين ملتزمة بمنظومة خليجية تشرف عليها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون وهي بيدها اختيار من ينظم البطولة الخليجية. وأشار الشيخ فواز إلى أنه أطلق تصريحا خلال الاجتماع الوزاري الأخير في الكويت عن قدرة البحرين على استضافة البطولة، مبينا أن البحرين ستكون جاهزة خلال ٦ إلى ٨ أشهر بعد منح البحرين حق الاستضافة، لكن البحرين لن تستطيع أن تحتضن البطولة قبل شهر واحد من تكليفها.

ويؤكد مسؤولون حكوميون يمنيون مراراً أنه لا قلق ولا ومخاوف أمنية أو مخاطر وتهديدات ستواجه المنتخبات الخليجية المشاركة في «خليجي ٢٠» المقرر إقامتها في مدينتي عدن وأبين الساحليتين جنوبي اليمن أواخر ٢٠١٠ . وأكد الشيخ أحمد صالح العيسي رئيس اتحاد الكرة اليمني أنها قادرة على تحقيق النجاح المنشود لتكون دورة «خليجي ٢٠» من الدورات المتميزة في مسيرة كأس الخليج العربي، ناهيك عن أن اليمن لا يمكن بعدما أنفقت عشرات المليارات أن تتنازل عن استضافة البطولة الخليجية المهمة، سيما في ظل مواقف الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي الداعمة والمساندة لليمن تجسيدا لعمق علاقات الإخاء والتعاون الثنائي وأن اليمن بقدر اعتزازها بثقتهم فإنها ستكون عند مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها.

الجماهير

رئيس التحرير/ **طلال جامل**

اسبوعية - سياسية - جامعة - تأسست عام 1957

تصدر عن حزب البعث العربي الإشتراكي - قطر اليمن

المراسلات باسم : **رئيس التحرير**

العنوان: صنعاء - الدائري - شارع القاهرة

عمارة الحاشدي

فاكس: /01250425

التوزيع: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر

الاعلانات: 777094535

تحذيرات من اللعب بالورقة الأمنية .. للتضامن مع الدكتور عبدالوهاب محمود

«توجيهات عليا» تمنع المشترك من دخول «عدن»

لم تكتف السلطة بما روجت له، والقول بأن الحادث الذي استهدف سيارة رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي - قطر اليمن - د.عبدالوهاب محمود (2010/4/25م)، والقول بأنه «حادث مروري بحت وبالصدفة». وما روج له مصدر أمني «مجهول» لصحيفة «26 سبتمبر» من أن الحادث «نتيجة صدام مع أحد أصحاب الموتورات» وأن إطلاق الرصاص (قالت أنها رصاصة واحدة فقط) في الهواء، على خلاف ما نشرته «الجماهير» في العدد الماضي عن تفاصيل الحادثة التي أطلق فيها «ملثم» كان راكباً دراجة نارية «بدون لوحة» رصاصتين على السيارة، نشرت الجماهير صورة آثار الرصاص على السيارة، قبل أن يحاول الفرار، ويصطدم بسيارة أجرة، وأثناء محاولة القبض عليه أطلق النار مباشرة على الشخصين اللذين كانا في السيارة وقت الحادث.. ولم تكتف السلطة بتحميل ما أسمته المماحكات والمكايدات الحزبية» التي تضر بالوطن وتسعى إلى النيل من جهود الأجهزة الأمنية».

لم تكتف بالأكذوبة التي روجت لها بأن السيارة «لم تكن السيارة الشخصية للدكتور»، إنما حاولت منع كل تعبيرات التضامن وتنكرت لأصوات الاستنكار، محاولة خلق ذرائع تتستر وراءها وتمكنها من التملص من واجباتها في حفظ الأمن.

كان ينتظر من السلطة ومن الأجهزة الأمنية الكشف عن هوية الجاني والقبض عليه بعد مضي أسبوع على وقوع الحادث في قلب العاصمة صنعاء.. وكان ينتظر منها الاعتذار علناً عن الذي حدث وكشف ملابساته والمتسببين فيه ومن يقفون وراءه، والاعتذار وطلب المسامحة عن تأخر الأجهزة المنتظر منها (منع الجريمة قبل وقوعها) في إعلان نتائج التحريات والتحقيقات التي التزم بها رجال تحقيقاتها الغامضة مع «المجني عليه».

السبت الماضي كان الجميع ينتظر على أحر من الجمر ظهور الناطق الرسمي باسم السلطة الأمنية، أو المصدر الأمني المسؤول لإعلان المخفي في الحادث. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث وربما لن يحدث إلا إذا خيبت الأجهزة الأمنية سوء ظننا فيها وجاءت بالحقيقة.

كان اللقاء المشترك أقر تنفيذ سلسلة من الفعاليات الوطنية والإجراءات القانونية للتنديد بجريمة إطلاق الرصاص على سيارة رئيس مجلسه الأعلى وإثارتها على المستوى الدولي، وممارسة كل أنواع الضغط السلمي الوطني والخارجي لإجبار السلطة على الكشف عن الجناة المنفذين لتلك الجريمة النكراء وكل من يقف وراءها.. وفي إطار ذلك خصص اللقاء المشترك عصر السبت الماضي موعداً لعقد لقاء تضامني مع رئيسه والتنديد بالحادث.

ووفق الموعد ذاك، توجهت قيادات المشترك وشخصيات أكاديمية واجتماعية، ومئات من المواطنين إلى «قاعة عدن الكبرى» بمنطقة الأصبحي بالعاصمة صنعاء التي كان مقرراً أن تحتضن فعالية اللقاء التضامني السلمي للتعبير عن استنكار ورفض الحادث.. ولكن!

تفاجأ الجميع بأن الأجهزة الأمنية كانت قد سبقتهم إلى المكان «عدن الكبرى»، ليس للتضامن أو حتى حماية المتضامنين ولكن لمحاولة تكميم الأفواه والحجر عن الكلام ومنع إقامة الفعالية.. وقبل أن يصل الرافضون وأبطال الممانعة، كانت القائمة قد أوصدت تماما وتحولت إلى منطقة عسكرية يحظر الاقتراب منها، وكان عشرات الأفراد من الأمن وسيارات النجدة والأطقم العسكرية قد ملأت المكان وطوقت القاعدة.. وقالت بأن فعلها ذلك جاء وفق هوى «توجيهات عليا» لم تحدد مستوى علوها ودرجتها الرأسية.. وإضافة إلى الأفراد حاملي السلاح الذين ارتدوا بدلات عسكرية، تواجد كالعادة عشرات الأفراد بالزي المدني بقي بعضهم داخل سيارات أجرة.

بالنسبة للأفراد المكلفين بحجر المكان، فلا مبرر لديهم ولا عذر يملكون غير الـ«توجيهات عليا» التي تاتي عادة في مثل هكذا صنائع قبيحة لا تمت للأمن العام بصلة.. والقاعة وإن كانت خصصت للأفراح والمناسبات إلا أن ذلك لم يمنع المشترك من استئجارها لاحتضان فعاليته السلمية التي لا تتعدى التعبير فقط وفقط.

ولم تقتنع الأجهزة الأمنية بعسكرة القاعة والمنطقة المجاورة لها وحسب، إنما حاولت منع أعين الإعلام من الاقتراب ومصادرة بعض العدسات الأخرى، لكنها فشلت في حجب الأضواء وتحصين المكان من التكنولوجيا الحديثة المتطورة؛ حيث لجأ الجميع إلى استخدام هواتفهم السيارة لتوثيق الواقع.

بالنسبة للحضور الجارف والإصرار الرشيد على توصيل رسالة الرفض والتنديد والاستنكار لمثل تلك الأعمال المجنونة، فإن محاولات العرقلة والمنع ليست مجديةً أياً وكيفما كانت.. ولم يجد المتضامنون حرجاً في افتراش الشارع ومنع الانجرار في اتجاهات أرادتها السلطة وحاولت جر الحاضرين إليها.. وبقي المتضامنون على مقربة من سيارات النجدة والأطقم العسكرية والحاجز الأمني الذي رسمه أفراد الأمن، وتجنبوا إثارة حفيظة القاصدين المتعمدين استثارة الهدوء المدروس.

لم تفلح الأجهزة الأمنية في منع الفعالية، وحين افترش الناس الأرض بسلاسة وتواضع ثار غضبها، ولم تجد مبرراً آخر لإفشال الفعالية غير الخيبة في أمل تحويلها (الفعالية) إلى مسارات أخرى.

الرسالة وصلت بعنوان خطأ.. رئيس المشترك: سنتمسك بالحوار حتى نهاية طريق التغيير

وفي ترحيبه وتقديره واعتزازه وشكره للحاضرين الذين هبوا للتضامن معه ورفض الاعتداء الذي استهدفه.. رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك، الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي – قطر اليمن، د. عبدالوهاب محمود، في كلمته للمتضامنين الذين حضروا فعالية التضامن، أكد استمراره في طريق التغيير حتى نهايته، قائلاً: أقول لمن أراد أن يوصل رسالة لي، أن الرسالة قد وصلت، لكنها وصلت بعنوان خطأ.. مؤكداً: «فنحن لن نتراجع أبداً عن مسيرتنا في الطريق الذي رسمناه مع كل إخواننا في اللقاء المشترك ومع كل الشرفاء في هذا البلد.. ونقول لهم بأننا سنسير وسنسير إلى نهاية الطريق إلى التغير بإذن الله.

واعتبر الأمين القطري أن الاعتداء وجه «ضد كل الأحرار وضد كل المعارضة وضد كل الشرفاء في هذا البلد العزيز».

وأضاف مخاطباً الحاضرين: «حقيقة كلكم تتابعون الحملة الإعلامية التي دشنتها السلطة منذ فترة، منذ أسابيع طويلة وهي تشن هجمة مسعورة ضد أحزاب المعارضة». معتبراً ما تعرض له من اعتداء وما تعرض له النائب زيد الشامي (أطلق عليه النار – الجمعة الماضية) واعتداءات أخرى كثيرة بأنه «يؤكد أن هناك مؤشرات أخرى كثيرة، تدل على أن هذه السلطة قد دشنت مرحلة جديدة من العدوان ومن الحوار بالعنف وبالرصاص».

وأعلن رئيس المشترك رفضه للحوار بالعنف، قائلاً: «وهذا ما نرفضه جميعاً»، مؤكداً تمسك المشترك بالحوار «ولا زلنا نتمسك بالحوار وسنظل نتمسك بالحوار من أجل هذا الوطن.. ليس خوفاً من أحد، وإنما من أجل عزة هذا الوطن».

اللقاء التضامني: مسؤولية «الحماية» يتحملها رئيس الدولة

أدان المشاركون في اللقاء التضامني حادث الاعتداء على سيادة رئيس المشترك ومنع السلطات الأمنية لهم من دخول القاعة، معبرين عن بالغ القلق من الأسلوب الذي تعاملت به الأجهزة الأمنية مع الحادث، وعن إدانتهم لما اعتبروها جرائم سياسية ترتكبها السلطة بحق الشخصيات الوطنية.

داعين كافة اليمنيين إلى اعتبار يوم (٢٥ إبريل)، يوم الحادث الإجرامي، يوماً للدفاع عن الحرية ضد التسلط والاستبداد.

وشدد المتضامنون – في بيان صدر عنهم – على ضرورة تحمل السلطة مسؤولية حماية أمن الشخصيات الوطنية وحماية وأمن المواطنين جميعاً.. مؤكدين أن تلك الحماية «مسؤولية دستورية يتحملها رئيس الدولة وكل أجهزة الحكم». مشيرين إلى أن كل تهديد أو تخويف أو اغتيال «تعد قضايا جنائية ثابتة لا تسقط بالتقادم». وقالوا أن هناك وسائل متعددة وطنية ودولية لمقاضاة من يرتكبون الجرائم السياسية». وأضاف البيان: هناك وسائل عدة في حال لم تقم السلطة بواجبها في هذه القضية، ومنها اللجوء إلى القضاء الدولي».

واعتبر بيان اللقاء التضامني أن الحادثة تؤكد أن حياة اليمنيين جميعاً في خطر، مطالباً السلطة بسرعة القبض على الجناة وتقديمهم لمحاكمة عادلة في أقرب وقت ممكن.

أكاديمية تحضيرية الحوار الوطني: نحذر من اللعب بالورقة الأمنية

اللجنة الأكاديمية باللجنة التحضيرية للحوار الوطني هي الأخرى دانت في بيان لها الحادث وأعلنت تضامنها الكامل مع رئيس المشترك، وشددت على ضرورة كشف الجناة وتقديمهم للعدالة.

وعبرت اللجنة عن استغرابها لتعامل السلطة مع الحادث وحذرت من اللعب بالورقة الأمنية، وقالت أن اللعب بهذه الورقة «ستطال مخاطره كل الوطن».. وأكدت أن الحوار الوطني الجاد والمسئول هو المخرج الحقيقي لأزمات الوطن.

أبناء قبيلة خارف/ حاشد: نحذر من الممارسات «الغبية» وغير المسئولة

البيان التضامني الصادر عن «أبناء قبيلة خارف/ حاشد استنكر العمل الإجرامي وحمل السلطة مسؤولية تتبع الجناة، وحذر من التفكير في مثل هذه الممارسات الغبية وغير المسئولة والتي تعود بذاكرتنا إلى مماحكات أدت إلى صدام مسلح في حرب استعادة الوحدة جراء الأعمال والممارسات الخاطئة»، وقال بأن تلك الممارسات «عادت بنا إلى عهد التآمر والتصفيات الجسدية التي نرفضها جميعاً».

الصبري: التهديدات لن تثني المشترك عن النضال السلمي

وفي انتقاده إغلاق السلطات الأمنية القاعة، قال عضو المجلس الأعلى للمشترك محمد الصبري أن فعاليات المشترك تقلق السلطة، معتبراً أن الحضور الذي وصفه بالمشرف «يدفعهم لإعلان حالة الطوارئ».

وأكد الصبري أن التهديدات والاعتداءات التي تطال القيادات الوطنية والسياسية وأعضاء المشترك «لن تثني المعارضة عن السير في طريق النضال السلمي»، مضيفاً: نحن سائرون على هذا الطريق مهما كلف ذلك، واعتبر الاعتصام «رسالة كافية للعاجزين والفاسدين».

القانص: السلطة وراء الحادث

وفي تأكيده «أن هذه الوقفة تؤكد أن الشعب مازال حياً وينشد التغيير» اعتبر رئيس اللجنة السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي – قطر اليمن، ما تناولته وسائل الإعلام الرسمية بأن الحادث «مروري بحت»، أعتبره تأكيداً على «أن السلطة وراء الحادث»، مؤكداً أن إغلاق الأمن للصالة بهذه الطريقة يؤكد ذلك».

السامعي: الرسالة المفضوحة تكشف الوجه الحقيقي للسلطة

رئيس الحركة الجماهيرية للعدالة والتغيير، النائب سلطان السامعي، اعتبر الحادث رسالة إلى المشترك وأنه «إفلاس سياسي من قبل السلطة»، مؤكداً أن الرسائل التي وصفها بالمفضوحة « لن تؤثر على مسيرة اللقاء المشترك».

وقال السامعي أن السلطة لم تقم بالكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة «بل تعاملت مع القضية بمزيد من الاستهتار»، مضيفاً: ليس غريباً على هذه السلطة أن تعمل مثل هذه الأعمال الجبانة واللا أخلاقية».. متسائلاً: لماذا تغلق الصالة أمام النضال السلمي؟!»

واعتبر السامعي – في كلمته عن أعيان ومشائخ محافظة تعز – أن هذه الجريمة السياسية: تهدد السلم الاجتماعي في اليمن»، وقال أن هذه الجرائم تذكر بمسلسل الاغتيالات قبل حرب ٩٤م.. مضيفاً: ونفهم مما يحصل حالياً أن السلطة تعلن الحرب، والقضاء على كل الجهود التي تسعى للتقارب».. مشيراً إلى أن الحادثة» تكشف الوجه الحقيقي للسلطة». وطالب السامعي السلطة « إبداء حسن النية بالكشف عن مرتكبي الجريمة بحق محمود وتقديمهم للعدالة».

العجي: هذه السياسات ستأتي على الأخضر واليابس

من جهته حذر الشيخ ناصر العجي، عضو اللجنة العليا لمجلس التضامن الوطني، من الاستمرار في هذه السياسات «لأنها ستأتي بعد ذلك على الأخضر واليابس». محملاً السلطة المسؤولية الكاملة.

طالب بمحاكمة عادلة للجناة.. وأكد أن القضايا الجنائية لا تسقط بالتقادم..

المحليات في برنامج الحاكم

بالنظر إلى البرنامج الانتخابي لمرشحي الحزب الحاكم في الانتخابات المحلية للعام ٢٠٠٦م ومقارنته بما هو واقع اليوم، تتجلى أفظع صور الفشل الذي حققه الحزب على مدار ثلاثة عقود من العمل السياسي وتوليه مقاليد الحكم؛ حيث تجد نفسك أمام حزمة وعود وأماني باتت شبه مستحيلة بالنسبة لحزب استمرأ الضحك على الشعب واعتاد أن يدير البلاد بالأزمات.

ولو وقفنا فقط على الفقرة الرابعة من البند الثاني في البرنامج الانتخابي لمرشحي الحزب الحاكم المحليين لوجدناه قد قطع على نفسه عهداً بأن يولي قضية محو الأمية أهمية خاصة على نطاق كل محافظة ومديرية، والتوسع في بناء وإنشاء المدارس ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار في الوحدات الإدارية، وتحديث الإدارة المدرسية وتشجيع المرأة على الانخراط في هكذا برامج.. بينما يؤكد بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية لموازنة الدولة للعام المالي ٢٠٠٧م عكس ذلك تماماً، حيث يشير إلى أن قطاع التعليم لا يزال يعاني العديد من الاختلالات المزمنة ومنها تراجع متوسط النمو في عدد الملتحقين ببرنامج محو الأمية خلال العامين(٢٠٠٦-٢٠٠٧م) وارتفاع نسبة التسرب في برنامج محو الأمية، ناهيك عن الإحصائيات الرسمية التي تقول بأن ٦,٤ مليون طفل يمني ممن تصل أعمارهم إلى سن ١٥ أميون وأن ٥١٪ من اليمنيين لا يجيدون القراءة والكتابة.

وفي الوقت الذي أكد البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم اهتمامه بتطوير آلية التعليم ومخرجاته وفق متطلبات التنمية وسوق العمل المحلي وبما يحقق التحول نحو التعليم النوعي، كشف بيان الرقابة السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن وجود خلل كبير في هيكل الكادر التعليمي، وأن نسبة ٤٢٪ من إجمالي المدرسين يحملون الثانوية العامة.

وفيما يخص الاهتمام بتعليم الفتاة والالتزام الدقيق باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاح هذه البرامج كأساس للمشاركة الإيجابية في التنمية المحلية التي نص عليها البرنامج، أظهرت تقارير رسمية أن ٥٠٪ فقط من الإناث يلتحقن بالتعليم الأساسي من بين ٦٤٪ من الفتيات في سن (٥ - ١٤) عاما، وأن ٥٪ فقط من الإناث يتمكن من الالتحاق بالتعليم الثانوي (واحدة فقط من بين ٢٠ فتاة).

وفي الجانب الصحي وعد البرنامج الانتخابي لمرشحي المؤتمر للمجالس المحلية بالمساهمة الفاعلة في نشر الوعي الصحي، ومواصلة الجهود لمكافحة الأمراض والأوبئة، والمساهمة في حملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية ومكافحة الأمراض المستوطنة،وإعطاء الصحة في الأرياف أولوية خاصة وبالذات ما يتعلق برعاية الأمومة والطفولة، وتنفيذ برامج الوقاية الصحية.. ثم يأتي البيان الرقابي للجهاز المركزي بعد عام ونصف على فوز الحزب الحاكم في انتخابات ٢٠٠٦م ليكشف عن تدنٍ كبير في مستوى تنفيذ برامج الإصلاحات الصحية وتراجع في نسبة الإنفاق على الصحة إلى ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٧م، فضلاً عن وجود نقص كمي ونوعي في الكوادر الطبية المتخصصة، والاعتماد على كوادر أجنبية مع وجود كوادر يمنية تحمل نفس المؤهلات التي يتم استيرادها.

كما أكد البيان عدم تجاوز نسبة التغطية الصحية ٢٦٪ من إجمالي عدد السكان بالنسبة لسكان المدن و ٣٠٪ بالنسبة لسكان الريف، على الرغم من الارتفاع الحاد الذي شهدته اليمن خلال العام ٢٠٠٧م في معدلات الإصابة ببعض الأمراض الشائعة كالإسهال والالتهابات مقارنة بالعام الذي قبله.

وعلى الصعيد الأمني شددت الفقرة السادسة من برنامج مرشحي الحزب الحاكم للانتخابات المحلية على ضرورة الإسهام الفاعل في تعزيز الأمن والاستقرار والسكينة العامة في نطاق كل محافظة ومديرية، والحيلولة دون وقوع أية اختلالات أمنية ومعالجة أي سلبيات أو تصرفات غير قانونية، والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وحماية الحقوق والحريات وتعزيز المشاركة الشعبية، غير أن ما حدث ويحدث في الساحة اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) من اختلالات أمنية تمس كرامة المواطن، واقتتال في الشمال وقمع للحراك السلمي في الجنوب، جُول اليمن إلى ساحة إعدام كبيرة لا تستثني أحداً من الناشطين السياسيين والحقوقيين والصحفيين وأصحاب الرأي.

بعد أربع سنوات من إنفراد الحزب الحاكم بالمجالس المحلية، برزت على السطح ظواهر سلبية واختلالات مالية وإدارية وهيكلية شكلت في مجملها قيوداً وكوابح أمام كل التطلعات الشعبية والرغبات الحزبية والمحاولات الرسمية للانتقال إلى حكم محلي واسع الصلاحيات.

«الجماهير» حاولت الوقوف على بعض هذه الاختلالات والخروقات من خلال هذا الملف المتزامن مع انتخابات أمناء عموم المجالس المحلية ورؤساء اللجان المتخصصة التي تجرى اليوم الأربعاء في 350 وحدة إدارية تشمل عموم محافظات الجمهورية.

■ علي العوارضي

«22» استقالة و«18» اقالة فردية وجماعية .. ومرشحين«بلا ذمة مالية»

حصاد «4» سنوات من «مسرح

على الصعيد المالي كشف بيان الرقابة السنوي على الحسابات الختامية للدولة للعام المالي ٢٠٠٧م عن تجاوزات مالية بلغت (٥١,٦٨٠) مليار ريال في جانب الاستخدامات المتعلقة بتنفيذ موازنة السلطة المحلية فقط.

أرقام فساد تدخل المحليات موسوعة «غينيس»

أرجع البيان الصادر عن الجهات المركزية للرقابة والمحاسبة سبب تلك التجاوزات إلى الاختلال الهيكلي الذي رافق الموازنة، وكذا تنفيذ ما يزيد عن أكثر من ١٢٠٠ مشروع من خارج البرنامج الاستثماري المقر ضمن موازنة السلطة المحلية للعام ٢٠٠٧م وبتكلفة اجمالية قدرها (٧,٥) مليار ريال، كانت على حساب ٩٦٣ مشروعاً مدرجاً في البرنامج الاستثماري لنفس العام ولم يتم تنفيذها، بالإضافة إلى ٥١٤ مشروعاً متعثراً لم يتم استكمالها.

وانتقد بيان الرقابة المالية للعام ٢٠٠٧م ما وصفه بالقصور والضعف في أداء السلطة المحلية وبالذات فيما يخص الجانب الرقابي والإشرافي على تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية، منوهاً إلى عدم استفادة الوحدات الإدارية على مستوى المديريات والمحافظات من حوالي نصف مليار ريال سجلت كموارد عامة ومشتركة حتى نهاية العام، إضافة إلى وجود أرصدة مزورة بقيمة (٥٥٣) مليون ريال كالتزامات على بعض المحافظات لم يتم توريدها حتى تاريخ الانتهاء من إعداد البيان.

وتكررت الاختلالات ذاتها في العام ٢٠٠٨م حيث كشف تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة حسابات الدولة الختامية لنفس العام قيام السلطة المحلية مجدداً بانفاق مبلغ ١٥ مليار ريال على مشاريع غير مدرجة ضمن برنامجها الاستثماري للعام ٢٠٠٨م، وتبين للجنة أن أكثر من (١٦٠٠) مشروع من المشاريع المندرجة تحته لم تنفذ، في حين لا تزال هناك (٨١٩) مشروعاً متعثراً بلغ اجمالي المنصرف عليها حتى نهاية ٢٠٠٨م – حسب اللجنة – ٣٨,٤ مليار ريال.

وتشير الأرقام والاحصائيات الواردة في تقرير منظمة «يمن جاك»، حول الفساد المنشور في الصحافة اليمنية المقروءة والإلكترونية خلال العام ٢٠٠٨م، إلى أن إجمالي الخسائر المادية التي تكبدتها الخزينة العامة للدولة بسبب فساد «المحليات» بلغ ١١,٢٤٣,٨٧٦,٨٩٢ ريال يمني موزعة على النحو التالي:

المبلغ	نوع الاختلال
١١,١٦٨,٠٠٠,٠٠٠	استيلاء على مال عام
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	التحايل على المناقصات
٢٨,٠٠٠,٠٠٠	التلاعب في تحصيل مستحقات الدولة
١٣,٨٧٦,٨٩٢	إهمال وتعثر مشاريع
٤,٠٠٠,٠٠٠	صرفيات غير مبررة

وبحسب التقرير البرلماني الصادر عن لجنة السلطة المحلية في المجلس، والمكلفة بدراسة تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خلال الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠٠٧م، فإن إجمالي ما تم الوقوف عليه من مخالفات واختلالات مالية رافقت أداء المجالس المحلية على مستوى المحافظات مبلغ وقدره (٧٢,٧٢٧,٥٣٠,٢٨٣) ريال مقسمة على النحو التالي:

المبلغ	نوع المخالفات
١١,٨٤٠,٠٩٧,٥٨٥	عدم استغلال الاعتمادات المتاحة لتنفيذ المشاريع المرصودة في الموازنة
١٠,٢٧٢,٥٧٧,٢٤٤	الانفاق على مشاريع غير مدرجة في البرناج الاستثماري وليس لها اعتماد في الموازنة
٩,٦٦١,٩٤٤,٢٥	التعاقد على تنفيذ عدد من المشاريع بصورة مخالفة لقانون المناقصات
٩,٦٤١,٥٧٤,٨٣٧	عدم استكمال تنفيذ المشاريع المتعثرة منذ العام ٢٠٠٤م
٨,٣٦٢,٧٣٠,١٥٥	صرف مبالغ أكثر مما هو معتمد في موازنة النفقات
٦,٩٩٠,١٠١,٨٧٦	عدم تصفية العهد وتسويتها وترحيلها من أعوام سابقة
٢,٩٤١,١٨١,٢٥	عدم توريد مبالغ محصلة أو الصرف منها قبل التوريد
٢,٤٣٨,٦٧٧,٤٥٤	صرف مبالغ دون إرفاق المستندات والوثائق المؤيدة للصرف
٢,٢١٠,٤٧٦,٤٧٣	عدم موافاة الجهاز باستمارات الصرف ومرفقاتها الخاصة ببعض المبالغ المنصرفة.

وأكدت اللجنة في تقريرها المقدم للمجلس بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٢م أن جميع المخالفات، المشار إليها آنفاً، تكررت بشكل دائم خلال الثلاثة الأعوام الماضية (٢٠٠٦-٢٠٠٨م) وربما إلى اليوم.

أما على الصعيد الإداري والهيكلي فتبدو الاختلالات والتجاوزات التي رافقت أداء المجالس المحلية خلال الأربع السنوات الماضية أكثر من أن تعد أو تحصى.

خذله الصندوق فنصرته الوصاية

وسنكتفي هنا بسرد نماذج من تلك التجاوزات والتي كان أبرزها «تعيين أمناء عموم مجالس محلية بدلاً عن انتخابهم»، وهذا ما حدث بالفعل في محافظة عمران خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨م والتي شهدت خلافاً حاداً اشتعل بين قبيلتي (حاشد وبكيل) على منصب أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة استدعى تدخلاً رئاسياً أفضى إلى تعيين من خذله الصندوق ونصرته الوصاية الحزبية والقرب من السلطة والقبيلة.

ولا يختلف الأمر كثيراً عما حدث في محافظة ذمار بداية نوفمبر ٢٠٠٦م من خلاف بين الشيخ يحيى الراعي وعضو مجلس محلي في المحافظة إثر تدخل الأول في انتخابات الهيئة الإدارية للمجلس وفرض أمين عام من الموالين له.

وفي مديرية عمران قام نافذون باستبعاد مدير المديرية السابق وتعيين آخر دون الرجوع إلى المجلس المحلي بالمديرية وفقاً للقانون، بل وقاموا باحتجاز أمين عام المجلس المحلي بالمديرية في محاولة فاشلة لإجباره على تقديم استقالته أو إجراء انتخابات جديدة للهيئة الإدارية.

■ عبيد

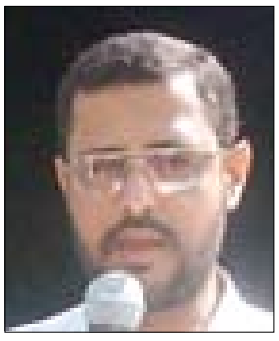

■ عقله

ولا ندري ما الذي تحمله إلينا انتخابات أمناء عموم المجالس المحلية التي تجري اليوم في ٣٥٠ وحدة إدارية من تجاوزات وخروقات قانونية وتعيينات رئاسية جديدة

مجالس محلية عاجزة

وفي ظل استمرار سياسة الإلغاء والتهميش وعدم نقل الصلاحيات، وجدت كثير من المجالس المحلية نفسها عاجزة في أحيان كثيرة عن محاسبة وكيل محافظ أو حتى مدير وحدة إدارية ، والشواهد على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال: فشل أعضاء محلي محافظة تعز في الدعوة لعقد دورة طارئة للنظر في مخالفات الوكيل المساعد لقطاع الساحل وكذا وقوف زملائهم بمحلي القاهرة عاجزين عن إيقاف فساد مدير عام المديرية أو الحد من ممارساته العبثية بالمال العام رغم امتلاكهم الأدلة والبراهين الدامغة التي تدين الرجل.

كما أن من بين تلك الاختلالات الادارية ذات الطابع القانوني رفض محافظ ذمار في أكتوبر ٢٠٠٨م تعميد الشيكات الموقعة من أمين عام المجلس المحلي بمديرية عنس وذلك تحت ذريعة عدم توقيعها من قبل مدير عام المديرية الذي كان أعضاء المجلس قد سحبوا الثقة منه، وهو ما تكرر مع أمين عام المجلس المحلي لمحافظة البيضاء والذي سبق لمحافظ المحافظة أن منعه من التوقيع على الشيكات وأسند المهمة إلى وكيله المعين بقرار جمهوري خلافاً للقانون.

وفي محافظة ريمة فوجيء رئيس وأعضاء المجلس المحلي بصدور توجيهات من وزير التربية والتعليم د. عبد السلام الجوفي تقضي بإعادة مدير مكتب التربية حيدر علي ناجي إلى عمله، بعد أسبوع فقط لسحب المجلس المحلي بالمحافظة الثقة منه.

(22) استقالة و(18) إقالة

ولا ننسى هنا أن نشير إلى موضوع غاية في الخطورة وهو أن «مركزية القرار والتنفيذ» لا زالت هي السمة الأبرز في أداء المجالس المحلية القائمة، على الرغم من تفرد الحزب الحاكم بها، ومع ذلك فقد شهدت الأربع السنوات الماضية أكثر من (٢٢) استقالة و(١٨)إقالة ما بين جماعية وفردية لأعضاء وأمناء عموم،

سية» المجالس المحلية.. والقادم أسوأ

■ العتبي

■ العود

■ الابارة

يعود السبب في معظمها إلى تهميش وإلغاء دور هذه المجالس ونزع صلاحيات أعضائها على مستوى المديريات والمحافظات... انظر الجدول رقم (١)

وإذا كان من إيجابيات للمجالس المحلية الحالية فهي تكمن في قرارات توقيف وسحب الثقة عن بعض مدراء المكاتب التنفيذية للحكومة في عدد من المحافظات والمديريات، وذلك ممن ثبت تورطهم في ارتكاب مخالفات مالية وإدارية، أو نهب للمال العام والعبث به.

وقد تمكنا -بحسب المعلومات المتاحة- من رصد قرابة (١٦) قرار سحب ثقة عن رؤساء أجهزة تنفيذية في (٥) محافظات هي (الضالع، ريمة، ذمار، حضرموت، عدن) بالإضافة إلى قرار توقيف واحد وقرارين إعفاء من المهمة.

ويحسب لأحزاب اللقاء المشترك أنهم، ومن خلال المجلس المحلي بمحافظة الضالع الذي فازوا بأغلب مقاعده، قد حطموا الرقم القياسي في محاربة الفساد المالي والإداري وكشف مكامن الفساد في معظم المكاتب الحكومية، وكذا إثبات جدارة أعضائهم المحليين في فرض دور المجلس الرقابي على عمل أجهزة الحكومة الإدارية وفي مقدمتها صندوق النظافة والتحسين ومكتب الخدمة المدنية بالمحافظة واللذان قدما استقالتهما في ٢٠٠٧/٤/٢م وقبل لحظات من الجلسة الرابعة لاستكمال إجراءات سحب الثقة عنهما، خصوصاً بعد أن كان المجلس المحلي قد كشف تورط الأول في تبديد أموال النظافة خارج الإطار المخصص الذي أنشأت من أجله، والثاني بالتلاعب في توزيع الدرجات الوظيفية للعام الماضي.

وفي ٢٠٠٧/٤/٢٢ م قرر محلي الضالع أيضاً سحب الثقة من شخصين كانت وزارة الخدمة المدنية قد كلفتهما بتولي إدارة مكتبها في الضالع، على الرغم من أنه سبق وتم سحب الثقة عنهما في محافظتي شبوة ولحج لتورطهما في قضايا فساد وتلاعب بالدرجات الوظيفية.

وفي ٢٠٠٨/١٠/١٩م صوتت أغلبية المشترك في محلي الضالع على قرار سحب الثقة عن مدير عام مكتب الأوقاف بالمحافظة محمد حسين باعلوي والذي أرادت بعض الجهات تمرير تعيينه بدلاً عن المدير السابق «عباد الشبيلي» والمقال أيضاً من قبل محلي المحافظة.

إلى ذلك أقر المجلس إقالة مدير إدارة المشاريع بمكتب التربية والتعليم بالمحافظة محمود الباشا بعد أن كان المجلس قد أثبت عليه جملة من المخالفات المالية والإدارية.

وفيما أقر محلي مديرية جحاف بمحافظة الضالع إعفاء مديري المالية والوحدة الحسابية بالمديرية من موقعيهما بعد إدانتهما بارتكاب العديد من المخالفات والتجاوزات القانونية، قرر كذلك محلي مديرية جبن في اجتماعه المنعقد بتأريخ ٢٠٠٨/٦/٢٥م إيقاف مدير مكتب الأشغال العامة والطرق بالمديرية عن العمل وتكليف نائبه للقيام بأعماله وإحالة ملف المذكور للهيئة الإدارية للمجلس لمسائلته واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه.

وفي السياق ذاته أقدم المجلس المحلي بمحافظة ريمة في اجتماعه الاستثنائي المنعقد في أواخر شهر يونيو٢٠٠٨م برئاسة المحافظ الجديد علي سالم الخضمي على إقالة (٣) مدراء عموم مكاتب (التربية والصحة وصندوق الرعاية الاجتماعية) وإحالتهم إلى النيابة المختصة، كما وجه المجلس إنذارا نهائيا لمدير عام المالية بالمحافظة من أجل سرعة تصحيح الاختلالات والتجاوزات في مكتبه والتي وردت في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وعلى صعيد متصل كانت غالبية المجلس المحلي بذمار قد تقدمت خلال شهر يونيو ٢٠٠٧م بطلب سحب الثقة من رؤساء أربعة أجهزة تنفيذية هي:(الأشغال ، الصحة ، الضرائب، الكهرباء) وذلك بسبب تورطهم في قضايا فساد وإخلالهم بواجباتهم.

في حين اختلف أعضاء المجلس المحلي بمحافظة حضرموت ومدير المجلس المحلي خلال شهر إبريل ٢٠٠٨م حول طلب سحب الثقة عن مدير هيئة الأرضي والمساحة بمديرية سيئون، والذي يرى الأعضاء بأنه إجراء قانوني بينما يراه المدير غير قانونياً.

كما أقر أعضاء المجلس المحلي بمديرية المنصورة محافظة عدن، في أغسطس ٢٠٠٩، سحب الثقة عن المهندس/ وليد منصور الصراري مدير عام مكتب الأشغال والطرق بالمديرية لارتكابه العديد من المخالفات.

وفي ٢٥ فبراير ٢٠١٠ م قرر المجلس المحلي لمديرية الضالع أمس سحب الثقة عن مدير عام المديرية أمين قراضة ، احتجاجاً على تقرير كيدي حول ضحايا الحراك الجنوبي من أفراد الأمن أتهم فيه أعضاء المجلس المحلي بالتحريض على العنف في المحافظة.

اعتقالات وتصفيات جسدية

وعلى غير العادة رافقت الدورة الحالية جملة من التعسفات والانتهاكات التي نال ممثلو أحزاب اللقاء المشترك الحظ الأوفر منها حتى وصل الأمر حد التصفية الجسدية لبعضهم وإسقاط عضوية آخرين تحت ذرائع ومبررات واهية... أنظر الجدول رقم (٢)

الحاكم ينافس نفسه مرة ثانية

ولو وقفنا قليلاً عند دعوة الرئيس الأخيرة لانتخاب أمناء عموم المجالس المحلية ورؤساء اللجان المتخصصة في ٣٥٠ وحدة إدارية، سنجد أنها لا تختلف إطلاقا عن دعوته السابقة لانتخاب المحافظين والتي خضعت في النهاية لرغبات ونزوات حزبية بحته وانقلبت من انتخابات حرة ومباشرة يشارك فيها كل أبناء الشعب اليمني كما أراد لها المشترك في مشروعه للإصلاحات السياسية، إلى انتخابات حصرية على المجالس المحلية التي يسيطر عليها حزب المؤتمر ليضمن بذلك الاستحواذ على كل المقاعد.

ويبدو أن السلطة قد استوعبت الدرس السابق جيداً وعملت حسابها لمواجهة أي خروج عن النص في هكذا مسرحية هزلية على غرار ما حدث في محافظة الجوف وغيرها من المحافظات التي أسفرت عنها نتائج مخيبة للآمال وفاز فيها محافظ غير مرضي عنه مما دفع بالرئيس لمخالفة قانون انتخاب المحافظين الذي لم يمض سوى شهر على صدوره ومعالجة الوضع بطريقته هو، متناسياً بذلك كل ما قاله في خطاباته السابقة عن الديمقراطية والتأسيس لحكم محلي واسع الصلاحية.

ومع ذلك لا يستبعد أن يتكرر المشهد نفسه في انتخابات اليوم لأمناء عموم المجالس المحلية، وإن كانت قد دشنت بأكبر مخالفة تمثلت في رفض الإدارة المحلية الاستجابة لمطالب هيئة مكافحة الفساد بعدم قبول أي طلب ترشيح من قيادات محلية لم تقدم تقرير ذمتها المالية حتى اللحظة.

جدول«١»

التاريخ	المحافظة	الاستقالات وتعليق العضوية والأعمال	أسبابها
فبراير ٢٠٠٧	الضالع	استقالة«١٦ »عضواً من المجلس المحلي بالمحافظة	احتجاجا على الأوضاع الأمنية المتدهورة في الجنوب
مارس ٢٠٠٧	إب	استقالة جماعية للمجلس المحلي بمدرية (العدين)	احتجاجا على حرمان المديرية من المشاريع المخصصة للإحتفال بالوحدة
مارس ٢٠٠٧	أبين	استقالة عضو محلي مدرية (زنجبار)ناصر صالح الفضلي	احتجاجا على سياسة التهميش والاقصاء لبعض أعضاء المجلس
مايو ٢٠٠٧م	صعدة	استقالة عضو محلي مديرية (صعدة) أحمد ياسين السياغي	احتجاجا على فشل المجلس وعدم ضبطه للعديد من المخالفات والخروقات
يوليو ٢٠٠٧م	تعز	استقالة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة رجل الأعمال شوقي هائل	احتجاجا على المركزية القرار، وفي رواية الانشغال بأعمال في الخارج
نوفمبر٢٠٠٧م	شبوة	أعضاء محلي مديرية بيحان يعلقون أعمالهم	احتجاجا على رفض الاستجابة لمطالبهم بسحب الثقة من مدير عام المديرية
نوفمبر٢٠٠٧م	شبوة	(٩)أعضاء من المجلس المحلي في المحافظة يعلقون عضويتهم	احتجاجا على تهميش دورهم من قبل قيادة المجلس المحلي بالمحافظة
ديسمبر٢٠٠٧م	ذمار	استقالة جماعية لأعضاء المجلس المحلي بالمحافظة	احتجاجا على قرارات فردية اتخذتها قيادة المجلس
مارس ٢٠٠٨م	شبوة	المجلس المحلي بمديرية (فرحة السفلى)يهدد بتعليق العمل وتقديم الاستقالة	احتجاجا على رفض الاستجابة لمقترحه بشأن ترشيح أمين صرف المرتبات
يوليو ٢٠٠٨م	تعز	استقالة عدد من أعضاء المجلس المحلي في(ذباب، الوازعية، المخا، موزع، مقبنة)	لم تكشف
يوليو ٢٠٠٨م	تعز	(١٧)عضواً من محلي مديرية «القاهرة» يعلقون أعمالهم	احتجاجا على عدم الاستجابة لمطالبهم بسحب الثقة عن مدير عام المديرية.
يوليو ٢٠٠٨م	أمانة العاصمة	استقالة ١٤ عضواً من محلي مديرية التحرير بالأمانة	احتجاجا على جملة من الخروقات والمخالفات وتهميش الأعضاء
يوليو ٢٠٠٨م	المحويت	استقالة ممثلي عزلتي بني الوليد «و»المجادل» من محلي جبل المحويت	احتجاجا على إهمال وتسيب المجلس
يوليو ٢٠٠٨م	الضالع	عضو المجلس المحلي بالمحافظة عبدالله الشامي يعلق أعماله ويقاطع الجلسات	احتجاجا على عدم تنفيذ توجيهات رئاسية بشأن مشاريع خدمية
يوليو ٢٠٠٨م	عمران	٨ أعضاء من محلي مديرية «السودة» يهددون بالاستقالة	احتجاجا على مقترحات مرفوضة لأمين عام المجلس
أغسطس ٢٠٠٨م	إب	استقالة أمين عام محلي «العدين» وعضوين آخرين معه	احتجاجا على التهميش والاهمال والتسيب من قبل قيادة المجلس
سبتمبر ٢٠٠٧	الضالع	استقالة عضو محلي مديرية «الأزارق» علي أحمد عبدول	احتجاجا على الاستيلاء والتلاعب بحصص المديرية من حالات الضمان
أكتوبر ٢٠٠٨م	شبوة	استقالة أمين عام محلي مديرية «عيسلان» وعضو محلي المحافظة	احتجاجا على تردي أوضاع المديرية وتجاهل الجهات المعنية.
مارس ٢٠٠٩م	الجوف	أعضاء المجلس المحلي بالمحافظة يهددون بتقديم استقالة جماعية	احتجاجا على عدم تقيد المحافظ بالقانون ومداهنته للفاسدين
يوليو ٢٠٠٩م	لحج	استقالة جماعية لأعضاء محلي مديرية «حبيل الجبر»	احتجاجا على عمليات القتل الجماعي لأبناء ردفان والاختلالات الإدارية
يوليو ٢٠٠٩م	الضالع	استقالة خالد محمد الحويج (عضو محلي المحافظة)	احتجاجاً على فشل المجلس المحلي وقيادته ودفاعه عن الفاسدين.
يناير ٢٠١٠م	عدن	استقالة أمين عام المجلس المحلي بمديرية صبرة (عوض مبجر)	احتجاجا على تهديد من قبل قائد عسكري بالسحل
يناير ٢٠١٠م	عدن	١٤ عضواً من محلي مديرية «البريقة» يهددون بتقديم استقالتهم	احتجاجا على الإقالة التعسفية لمدير عام المديرية جراء رفضه لقضايا فساد
ابريل ٢٠١٠م	تعز	استقالة رجل الأعمال شوقي هائل من عضوية المجلس المحلي للمحافظة	لأسباب لم تكشف بعد

جدول«٢»

التاريخ	المحافظة	المنتهك ضده	نوع الانتهاك	الجهة المنتهكة	الأسباب
يونيو ٢٠٠٧م	الضالع	علي محمد العود (رئيس لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس المحافظة)	الاعتداء بالضرب	أفراد الأمن	-------
يوليو ٢٠٠٧م	ريمه	أحمد يحيى الأبارة (عضو المجلس المحلي بالمحافظة)	إسقاط عضويته	قيادة المجلس	الإدلاء بتصريحات صحفية عن الفساد
مايو ٢٠٠٨م	عمران	أمين كزمة (الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية حرف سفيان)	قتل	-----	التدخل لوقف مواجهات عنيفة شهدتها المنطقة
مايو ٢٠٠٨م	لحج	حافظ الأصنج (عضو لجنة الشئون الاجتماعية بمحلي طور الباحة)	قتل	قوات الأمن	مشاركته في مظاهرة احتجاجية سلمية
يوليو ٢٠٠٨م	ذمار	حميد جابر (عضو المجلس الحلي بالمحافظة)	اعتقال تعسفي	أفراد الأمن	إبلاغ عن عملية تبادل إطلاق نار
يوليو ٢٠٠٨م	الجوف	عبدالوهاب الضمين (أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة)	اغتيال	-------	----------
سبتمبر٢٠٠٨م	صنعاء	حيدر محمد الهزمي (عضو المجلس المحلي بمديرية أرحب)	قتل بعبوة ناسفة	مجهولون	الحد من نشاطه وتأثيره وتصفيته سياسياً
أكتوبر ٢٠٠٨م	الضالع	قاسم صالح ناجي (عضو المجلس المحلي بالمحافظة)	محاولة اغتيال	مسلحون	الحد من نشاطه وتأثيره خصوصاً وأنه تنتمي للمعارضة
أكتوبر ٢٠٠٨م	اب	د.عبدالله أحمد الفقيه (عضو المجلس المحلي بالمحافظة)	إسقاط عضوية	قيادة المجلس	التغيب عن اجتماعات المجلس رغم وجود مايبرره
يوليو ٢٠٠٩م	الضالع	محمود عبيد (عضو المجلس المحلي بمحافظة الضالع)	اعتقال	أجهزة الأمن	مشاركته في مظاهرة احتجاجية سلمية
أكتوبر ٢٠٠٩	الضالع	محمد مسعد العقلة (عضو المجلس المحلي بالمحافظة)	اعتقال	أجهزة الأمن	المشاركة في مظاهرة احتجاجية سلمية

رئيس مشترك إب

نجحنا في كسر حاجز الخوف لدى المواطن

عبدالله سعد الكامل أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي بمحافظة إب رئيس اللجنة التنفيذية لأحزاب اللقاء المشترك بالمحافظة، تحدث لـ«الجماهير» عن الاعتصامات التي اقامتها المعارضة في محافظة إب.. كما تحدث عن قضايا سياسية واجتماعية متعددة تقرأونها في هذا الحوار

■ عبدالله مصلح

{ بداية، ما سبب هذه الاعتصامات التي يخوضها المشترك على مستوى محافظات الجمهورية؟

– في البداية نشكر صحيفة الجماهير على هذه اللفتة الكريمة ولو أنها جاءت متأخرة، وهذا عتاب المحبة ليس أكثر، أما بالنسبة للاعتصامات التي نقوم بها فهي عبارة عن اعتصامات سلمية ونابعة من قراراتنا في المشترك وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية للحوار الوطني، في سبيل التنديد ضد ممارسات السلطة الحاكمة التي تمادت في انتهاج سياسة الفقر والإفقار والفساد والإفساد على حساب الوطن ومقدراته، وتهميش وإقصاء المجتمع من حقوقه السياسية وعسكرة المدن واستخدام لغة القوة والعنف بدلا من لغة الحوار.

{ البعض يصفها باعتصامات شبه مغلقة لاتلتحم بالشارع؟

– أولا هذا غير صحيح، وثانياً النضال السلمي يتطلب التحلي بالصبر والتضحية والهدوء.. ونحن نضالنا سلمي منذ البداية اخترناه طريقا نحو التغيير إلى الأفضل. وهذه الممارسة أفضل المتاحات في الوقت الراهن، وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات بدأناها بمرحلة التواصل والتشاور وصولا إلى إقامة الندوات التوعوية لنشر فكرة الإنقاذ لدى مختلف فئات المجتمع ، ثم انتقلنا إلى هذه المرحلة من الاعتصامات وهي تعتبر مرحلة متقدمة في العمل السلمي لأنه سيليها إجراءات أخرى

{ مثل ماذا؟

– مثل المهرجانات والمسيرات التي تتبعها لاحقاً، والخطوات التي تريدها أنت أو يريدها الجمهور هي سابقة لأوانها، ولسنا نحن من يقررها وإنما يقررها المجلس الأعلى للمشترك.

{ أنتم تلجأون للشارع فقط عند اختلافكم مع السلطة، ثم تتناسونه كما يقال؟

– هذا غير صحيح، فالشارع هو منا ونحن جزء لا يتجزأ منه، ولا يمكن لأحدنا أن يستغني عن الآخر، ونحن نمارس نضالاً سلمياً.. وارتباطنا وثيق مع الشارع؛ لأننا نجسد هموم الشارع وتطلعاته المستقبلية.

{ لكن حضور المهرجانات لا يعكس هذا الكلام الذي تقوله؟

– صحيح قد يكون ليس بالمستوى المطلوب، لكننا بدأنا نكسر حاجز الخوف لدى المواطن المغلوب على أمره الذي يبحث عن قوت يومه ولقمة عيشه وقد يكون موظفاً ويتعرض للترهيب والتهديد في وظيفته.

{ وما الذي يزعج السلطة في هذه الاعتصامات المحدودة؟

– السلطة تنزعج من مظاهرة هنا أو اعتصام هناك؛ فتلجأ لممارسات القمع والعنف والتعامل مع الفعاليات السلمية بقوة السلاح. ولعلك لاحظت مؤخرا الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الأمنية ومحاولاتها في الحد من إقامة هذه المظاهرات السلمية، وهذا أسلوب يتنافى كلياً مع مبدأ الديمقراطية، لأنه من حقنا أن نمارس حرية التعبير والرأي عبر نضال سلمي، وهذا الحق كفله الدستور والقانون.

{ ما جدوى هذه الاعتصامات من وجهة نظرك؟

– الجدوى أنها تكسر حاجز الخوف لدى المواطنين في حق التعبير عن الرأي دون وجل أو تلكؤ، لأنه يجب علينا أن نكرس معنى التضحية ، وهذا هو ثمن النزول للشارع ولا بد من هذا الثمن، فمثلا المعارضة في لبنان ظلت في الشارع عاما كاملا وهي تمارس اعتصاماتها، ونحن يستكثرون علينا ساعتين من الاعتصام،

فنحن بدأنا بهذه الاعتصامات وهي خطوة متقدمة ، وبهذا يسطر المشترك تجربة ديمقراطية فريدة من نوعها من خلال هذا السلوك السلمي نحو التغيير.

صحيح أن السلطة لا تعيرنا أي اهتمام، لكننا سنخلق صدى لدى الشارع وهو حجر الزاوية في التغيير.

{ لكن يبدو أن الشارع بعيد عن السلطة والمعارضة لأنهما بعيدين عنه؟

– الشارع لا بد أن يكون بعيداً عن الذين يمارسون ضده السياسات التجويعية والإفقارية المستدامة، لكن لن يكون الشعب بعيداً عمن يقفون إلى جانبه ويتبنون همومه، ويجسدون تطلعاته؛ فالشعب يدرك يقينا ضرورة إنقاذه وإنقاذ الوطن من المصير المجهول الذي ينتظر الجميع.

{ ألا ترى أنكم بتأجيج الشارع تسببتم في انتقام السلطة منه بهذه الجرعات السعرية الطازجة؟

– الإجراءات السعرية اتخذتها السلطة منذ مؤتمر لندن وصولا إلى مؤتمر الرياض وانتهاء بمؤتمر دبي وغيرها من المؤتمرات؛ فالسلطة تريد المال الذي لم يقدم لها من قبل الخارج كما كانت تأمل.

{ لماذا برأيك؟

– لأنها غير أمينة وبالتالي فهي غير قادرة على استيعاب هذه الأموال في تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية على أرض الواقع،بل أدمنت على إيهام الداعمين بمشاريع وهمية وتستغل الأموال لمصالح ذاتية تتمثل في النفقات الباهظة والسيارات الفارهة والفلل الضخمة والسفريات الخارجية وغيرها.

{ وكأنكم تحرضون الخارج لمنع الدعم عن السلطة وحرمان البلد حتى من بعض هذه الأموال؟

– أولا نحن لم نحرض الخارج، وثانياً السلطة بوضعها الراهن وأساليبها المكشوفة لا تحتاج إلى من يحرض عليها، ولن نلجأ إلى أبواب السفارات ولا نريد صوملة اليمن كما يعتقد البعض، ولا نريد تدويل الأزمة اليمنية على الإطلاق.

{ وما الذي تريدونه إذاً؟

– نريد حلاً سلمياً يمنياً حفاظاً على الوحدة والديمقراطية واستقرار البلاد.. وما اتفاقية فبراير إلا دليل على أننا نسعى للحلول لا التأزيم، ونبتغي الحوار الجاد والصادق وليس حوار الطرشان أو المائدة المثقوبة. وموقفنا واضح منذ البداية أن الحل لا يأتي إلا من الداخل، لكن السلطة وأهلها يتسابقون على أبواب السفارات، ويحاولون إرضاء الخارج على حساب الوطن.

نحن نريد شراكة وطنية حقيقية تنأى عن كل العقليات الاستبدادية والتصرفات اللا مسؤولة وتهميش وإقصاء الآخر،وهدفنا أن نحافظ على ديمومة الوحدة والديمقراطية واستقرار البلاد.

{ نعود للجرعة السعرية، ما موقفكم كمعارضة منها؟

– نحن رفضناها رفضاً باتاً وبدأنا نحذر منها منذ أول وهلة وتحديداً منذ مؤتمر لندن الذي اعتبرناه الطعم الذي ابتلعته اليمن لتمرير جرعة سعرية تحت مبرر الإصلاحات الاقتصادية،مع أن السلطة لم تلتزم ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل على مدى الحكومات المتعاقبة.

فأين هي ثروتنا الوطنية من الغاز والبترول والثروة السمكية الهائلة، وإيرادات الضرائب والجمارك وغيرها، فنحن لم نسأل السلطة عن هذه الثروة.

{ ما المانع أمامكم؟

– لأنه ليس لدينا كمعارضة ثقل في البرلمان، وأنت تعرف أن المؤتمر حصل على الأغلبية بكل الطرق، وبالتالي هو من ينفرد بحكم البلد وهو من يقرر، وقضى نهائيا على الشراكة الوطنية التي كان يزعم وجودها سابقا.

{ هذه الأوضاع المتفاقمة، ألا تستوجب من السلطة والمعارضة تقديم التنازلات من أجل الوطن؟

– نحن تنازلنا كثيراً ، ووقعنا اتفاق فبراير بغرض إثبات مشروعية الدولة الحالية وأكسبناها الشرعية لا لشيء سوى إصلاح واستقرار الوضع السياسي والاقتصادي، لكن السلطة الحاكمة في الوقت الراهن تحاول التملص والتهرب من التزاماتها ، واستمراء نقض الاتفاقيات، وآخرها ما تم الاتفاق عليه الأسبوع الماضي ثم تراجع عنه الحزب الحاكم.

{ لكن الحزب الحاكم ينكر ذلك بل ويجدد تمسكه بالحوار كما يقولون؟

– هم يتسابقون للحوار إعلامياً فقط، ويروجون في وسائلهم الإعلامية بأنهم دعاة حوار، بينما نحن أول الداعين للحوار باعتباره المخرج الوحيد لإنقاذ البلد من أزماته المتفاقمة.. لكن الغريب أنه كلما تقدم المشترك خطوة باتجاه الحوار يبتعد الحزب الحاكم عشر خطوات عن الحوار.

{ لماذا؟

– لأن الحوار بمفهومهم هو مجرد إملاءات على المعارضة القبول والتسليم بها.

{ لكن الرئيس مؤخراً دعا إلى حوار الرجال واختلاف الأبطال؟

– أعتقد حسب رأيي الشخصي أن هذه الدعوة موجهة لحزبه الحاكم الذي أدمن نقض اتفاقاته ووعوده، فيجب على الحزب الحاكم أن يلتقط هذه الدعوة ويستجيب لها.

{ إلى متى ستظل هذه المناكفات التي تضر ولا تنفع؟

– يا أخي نحن نواجه نظاماً لا يعترف بوجود أزمة في البلد، فكيف له أن يؤمن بالحوار، فما بالك أن يقبل بالحوار حول أزمة القضية الجنوبية مثلا أو أزمة حروب، أو الأزمة الاقتصادية الخانقة، أو المواطنة المتساوية، وغيرها من الأزمات التي لا يعترف بها أصلا.

{ وعلى أي أساس تم تمديد الانتخابات والتوقيع على اتفاق فبراير؟

– السلطة بممارساتها الإقصائية والقمعية أفرغت اتفاق فبراير من مضمونه، لأنه كان يفترض الجلوس على طاولة الحوار وتحديد المسائل الخلافية على أساس المضي في الحوار حولها، والحوار كان هادفاً وبناءً لولا أنه انحرف عن المسار.

{ كيف؟

– كان يفترض القيام بتشكيل لجنة عليا للانتخابات من كافة الأحزاب، والعمل على مناقشة القائمة النسبية التي تسمح بمشاركة أوسع في البرلمان سواء من الأحزاب الكبيرة أو الصغيرة، لكن الحاكم يبدو أنه لا يرغب في أي تمثيل حزبي في البرلمان غيره وحده لا شريك له حتى الأحزاب المتحالفة معه، بدليل أننا في حزب البعث كنا شركاء مع المؤتمر ومع ذلك كان يتقلص عدد أعضائنا في البرلمان نتيجة تلك الأنانية وتهميش الآخر.

{ لكن الشعب من بيده الزيادة أو التقليص لممثلي أي حزب في البرلمان؟

– صحيح أن الشعب هو من يمتلك إرادة التغيير، لكن الحزب الحاكم يستغل كل إمكانات الدولة في تزوير إرادة الناخبين، باستثناء بعض الدوائر العصية على مثل تلك الوسائل غير المشروعة.

{ إلى أين وصلتم في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني؟

– نحن بصدد تشكيل اللجان الفرعية للجنة التحضيرية للحوار الوطني، وصولا إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

{ وما دوافع اتفاق اللجنة مع الحوثيين؟

– اتفاق اللجنة التحضيرية للحوار الوطني مع الحوثي بإعتباره أحد أطراف الأزمة اليمنية،وانطلاقا من الثوابت الوطنية والحفاظ على الوحدة والديمقراطية ومنجزات الثورة والجمهورية، وليس كما يقول البعض من أنه يريد العودة للإمامة أو السيطرة على الحكم أو الانقلاب على السلطة.

{ ألا ترى أن هذا الاتفاق أعطى مبررا للسلطة أن تتهم المعارضة بالعنف؟

– أولاً السلطة دائما تطلق الاتهامات باتجاه المعارضة سواء وقعت اتفاقا مع الحوثي أو مع غيره، أو حتى بدون توقيع أي اتفاق، وثانياً علينا أن نتساءل: من أوجد الحوثي؟ ومن الذي خاض أكثر من حوار معه؟ فكيف تنزعج السلطة من هذا الاتفاق الواضح والمعلن وهي تمارس ما هو أكثر منه؟!

{ الآن السلطة تطالبكم بتسليم قطاع الطرق والمطلوبين أمنياً؟

– أليست هي السلطة الحاكمة، ولديها الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة والأمن وبيدها الخزانة العامة؟! فحري بها أن تكاشف ذاتها عن مدى جدارتها في إدارة البلاد والمضي بها إلى بر الأمان، والقضاء على النعرات الطائفية والنزعات الانفصالية، وقطاع الطرق والمهربين وتجار الأسلحة وتهريب الأطفال وحماية الحدود وغيرها.

{ ما هو دور المشترك بمحافظة إب في القضايا التنموية والاجتماعية لأبناء المحافظة؟

– بالنسبة للمطالب الحقوقية والتنموية والاجتماعية لأبناء المحافظة فقد شكلنا عدة لجان اجتماعية لتقوم بمهمة جمع الملفات واستيفاء الأدلة لغرض رفع دعوى قضائية مستقبلاً ضد الفساد والمفسدين،سواء الأشخاص أو الجهات أو الشركات وغيرها، وسوف يتم متابعتها ضمن اللجان القانونية للمشترك.

{ هل من ضمن هذه القضايا ما تعرض له مؤخراً رئيس المشترك من اعتداء؟

– نحن في اللجنة التنفيذية لأحزاب اللقاء المشترك بمحافظة إب عقدنا اجتماعين متتاليين للوقوف أمام الاعتداء السافر الذي تعرض له الدكتور عبد الوهاب محمود ، الأمين القطري للحزب رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك، واستنكرنا الحادثة بأشد وأقسى أنواع العبارات، وأصدرت اللجنة التنفيذية بلاغا صحفياً يوضح موقفها من هذا الاعتداء الإرهابي.

{ وما ذا عن دور المشترك في قضية الجعاشن مثلا؟

– قضية الجعاشن تعتبر قضية مركزية بالنسبة لنا في محافظة إب، وقد التقينا بالمهجرين مراراً وسخرنا لهم كل إمكانياتنا لدعمهم والوقوف معهم، وقد أدنا وبشدة عدم نزول اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق ،وقد شارك البعض منهم في اعتصاماتنا السلمية.

{ كيف هي علاقتكم بالسلطة المحلية بالمحافظة؟

– السلطة المحلية بمحافظة إب تعتبر سلطة متميزة وواعية وبيننا تفاهم كبير ونتفق معها في كثير من القضايا،والدليل على ذلك أننا ننظم اعتصاماتنا السلمية وكل فعالياتنا بكل حرية بعد إشعارهم بالأمر وأخذ تصاريح رسمية، رغم أن هناك من يحاول عرقلة المسيرة إلا أن الانسجام قائم.

{ هل هناك تنسيق بين قوى المعارضة بمحافظة إب وبين الحراك في بعض المحافظات المجاورة أو القريبة جغرافيا؟

– نحن مع الحراك السلمي انطلاقاً من حقوقه المشروعة ومطالبه العادلة، وهذا موقفنا الثابت والأكيد.

{ بعد هذا التوافق مع الحوثيين والحراك، ما رسالتكم للحزب الحاكم؟

– اليمن يمر بأخطر المنعطفات ويتوجب على العقلاء في المؤتمر الاستماع إلى صوت العقل والقبول بالحوار والابتعاد عن العقليات التسلطية وفرض الشروط، وندعوهم إلى الحوار الهادف للخروج من هذه الأزمة اليمنية وصولاً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية يشترك فيها الجميع دون إقصاء أو تهميش.

{ وإذا لم يتم ذلك؟

– إذا لم يتم ذلك فإن كل الخيارات متاحة لدى المشترك، ولدينا مرجعية عليا ممثلة بالمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك، وهي التي ستقرر الخطوات التي يجب اتخاذها خدمة للوطن والمواطن.

رئيس مشترك حجة

حكومة المؤتمر لا تجيد إلا الإفقار والتجويع

محمد عبدالله الرباعي رئيس اللجنة التنفيذية للقاء المشترك م/حجة وأحد القيادات السياسية في المحافظة، أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي بالمحافظة، أجاب برحابة صدر في حوار مع صحيفة الجماهير عن الأسئلة المختلفة بشأن المستجدات الراهنة على الساحة اليمنية.. فالي نص الحوار :

■ حاوره/ علي حسن

{ كيف تشخص الواقع السياسي في اليمن ؟

– الواقع السياسي في اليمن واقع سيء بفعل إفساد المؤتمر الشعبي العام للحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. وما نراه جميعا من تردي الأوضاع المعيشية واتساع رقعة الفساد والظلم خير دليل على ذلك .

{ ما الذي يمكن أن تقرأه مماحدث لرئيس المشترك عبد الوهاب محمود ؟

– ما حدث للرفيق المناضل د.محمود هو نوع من الإرهاب السلطوي السياسي الذي يحاول إسكات الأصوات الحرة والمناضلة وهي رسالة سياسية واضحة من السلطة، للمشترك والمعارضين والسياسيين.. ونحن نحمل المسئولية الكاملة لهذا الحادث السلطة وخطابها التحريضي ضد شركاء العمل السياسي. وما يؤكد تورط السلطة في ذلك الحادث الإجرامي الجبان هو منعها الفعاليات التضامنية مع الرفيق عبد الوهاب محمود رئيس المشترك، ولكننا نؤكد أن هذه الأساليب الرخيصة لايمكن أن تثنينا عن النضال السلمي ولن تزيدنا إلا قوة وصلابة لمواصلة النضال السلمي .

{ هناك تبادل للاتهامات بين المشترك والمؤتمر بشأن الحوار«بالتنصل«..ترى من السبب في عرقلة الحوار ؟

– لا جديد في الحوار؛ لأن المؤتمر لا يريد حوارا وإنما يجيد إنتاج الأزمات والحروب ولا يريد ايجاد حلول، والدليل هو انه كلما لاحت بوادر تقارب الحوار ينكص المؤتمر الشعبي العام وقياداته عنها ويتنكر لكل اتفاق، وهذه طبيعة وعادة المؤتمر.. وعليكم أن تقرؤوا في تاريخ الحوارات اليمنية والاتفاقات ليتضح لكم أن المؤتمر هو الذي يعيق الحوارات وينقلب على الاتفاقات .

{ لكن المؤتمر يتهمكم بعدم الجدية في الحوار بوضعكم شروطاً مسبقة لمصالحكم وليس لصاح الشعب ؟

– نحن لم نضع شروطاً مسبقة ولم نتنصل عن الحوار، وانما المؤتمر الشعبي العام هو الذي يتنصل عن الاتفاقات ويعرقل الحوار وهو غير جاد. وأما ادعاؤه أننا نضع شروطاً مسبقة فغير صحيح على الإطلاق .. نحن نطالب بتنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م نصا وروحا، وهذا ما نريده والمؤتمر لا يريد ذلك .

{ الزيادة السعرية التي رافقت بعض السلع تقول الحكومة بأنها إصلاحات وليس كما تقول المعارضة جرع .. كيف ذلك؟

– نحن نرى أن الزيادة السعرية والغلاء والفقر والفساد هي أهم ملامح حكومة المؤتمر الشعبي العام وهي ليست إصلاحات وإنما «جرع» ومسلسل إفقار وتجويع للشعب وذلك نظرا لفشل هذه الحكومة في معالجة قضايا المواطن ؛ فهي – إذاً – لا تجيد إلا التجريع والتجويع للمواطن اليمني .

{ هل ترون أن هذه الزيادة السعرية تتفق مع برنامج المؤتمر الانتخابي؟

– هذه الزيادة تتنافى مع برنامج المؤتمر الشعبي العام الانتخابي ؛ فقد وعدوا بإنهاء الجرع والفقر والفساد والبطالة، وهانحن اليوم نرى مزيدا من الجرع والفقر والفساد والظلم والبطالة وقد تبخرت كل تلك الوعود وذهبت أدراج الرياح.

{ ما الذي عملته أحزاب المشترك تجاه هذه الزيادة السعرية ؟

– أحزاب المشترك بحجة أعلنت رفضها الكامل لسياسة التجويع والإفقار والتجريع، وقد أصدرنا ثلاثة بيانات وأقمنا اعتصاما ومهرجانا جماهيريا كبيراً أمام المجمع الحكومي يوم ٢٢/٤/ ٢٠١٠م، وحركتنا قواعدنا في المديرية؛ وذلك لإقامة فعاليات النضال السلمي الرافضة سياسة التجويع والتجريع والإفقار.

{ كيف ترد على من يتهم المشترك بأنه السبب وراء أزمات البلد؟

– يكذب من يقول إن المشترك وراء أزمات البلد؛ فالذي تسبب في أزمات ومشاكل البلد هو الحزب الحاكم، والذي بيده القرار، وبيده السلطة، أما المشترك فهو تكتل معارض لا يمتلك السلطة حتى يكون سبباً في الأزمات. والواقع أن المؤتمر يتعمد إدارة البلد بالأزمات حتى لا يطالب المواطن بالتغيير ويطالب هؤلاء بالوفاء بوعودهم الانتخابية.

{ اتهمتم السلطة في بيانكم الأخير في المحافظة بـ»الفاشلة» إلى أي شيء استندتم في ذلك؟

– اتهمنا السلطة بالفشل لأنها حقيقة وليس اتهاماً. ولك أن تتأمل في أوضاع البلاد السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والخدمية، والأمنية، كلها تعاني من تدهور مخيف في مختلف المجالات.. كيف لا تكون هذه السلطة فاشلة ونسبة الأمية بين الإناث يتجاوز ٧٠٪ وبين الذكور ٥٠٪، حسب تقارير المنظمات الدولية!، وكيف لا تكون فاشلة ولا يوجد مرفق حكومي يخلو من الفساد، بحسب اعترافات رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد!!

{ كلمة أخيرة تود أن تقولها؟

– ختاماً أشكركم على هذا الحوار وأشكر صحيفة الجماهير على إتاحة الفرصة على لإجراء هذا الحوار، وأشكر رجال الصحافة والإعلام على أدوارهم الوطنية البناءة، وأدعو مختلف قيادات وقواعد اللقاء المشترك بالمحافظة والجمهورية إلى المضي قدماً في النضال السلمي حتى يتحقق للشعب الرخاء والنماء والحرية والعدالة والمساواة والمواطنة المتساوية.. لإيجاد يمن خال من الفساد.

أكد ان الدولة هي المسئولة عن ملاحقة المجرمين وقطاع الطرق الصبري لـ«للجماهير»

هرولة السلطة نحو تفجير أزمة إنتخابية مسلك إنتحاري

قال إن السلطة في اليمن هي المشكلة المولدة لمختلف المشاكل والأزمات الاقتصادية والسياسية والحقوقية..
وحمل القيادي بالمشترك المعارض، محمد الصبري، الرئيس مسؤولية ما يجري في البلد..
وفي هذا الحوار تناول الصبري مسائل عديدة
بوضوح وجرأة ربما يتحاشاها الكثير من قيادات المعارضة.. وإلى الحوار:

■ حاوره/ فوزي الكاهلي

{ بعد الاستهداف الذي تعرض له الدكتورعبدالوهاب محمود، وهورئيس تكتل المشترك المعارض – ثم إنكار السلطة استهدافه ثم منع التضامن معه.. كيف يمكن أن نتحدث عن حاضر ومستقبل العلاقة بين السلطة والمعارضة؟

– بداية يجب أن نأخذ ما جرى بالأمس بحجمه الطبيعي، أولاً هو كان لقاء تضامنياً دعت إليه مجموعة من الشخصيات السياسية والمنتديات الاجتماعية، وأنا أعتقد أن حالة الذعر والإفلاس التي تعيشها السلطة جعلتها تخاف من أن يتجمع الناس، وأن يتضامنوا مع الدكتور عبدالوهاب، هذا إلى جانب أن هذه السلطة لا تريد للناس أن يتجمعوا تحت أي شكل من الأشكال، والمشكلة في هذه السطلة أنها تفرق أبناء اليمن، وهذه السلطة وظيفتها مثل إدارة السجن، فالسجان يتمتع عندما يرى المساجين يتعاركون ويتشاجرون، ورغم كل ذلك الخوف والذعر الذي دفع السلطة لمحاولة منع الفعالية فقد استطاع المنظمون لها أن يقيموها في الشارع العام، وحضرها مئات المتضامنين، وتم تنفيذ برنامجها، وألقيت الكلمات، وحضر الدكتور عبدالوهاب وألقى كلمة، وأقول هنا أن الأقدام التي تحمل الناس إلى أماكن الاعتصامات والفعاليات التضامنية يبدو أنها هي التي ستربي هذه السلطة.

{ ما حدث هل سيشكل انعطافه في طريقة تعاملكم مع هذه السلطة؟

– أنا أعتقد أن المنعطف الجديد هو سابق لهذه الحادثة، وهو قرار اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية للحوار الوطني بتنظيم وتنفيذ برنامج النضال السلمي واسع النطاق، الذي يبدأ بالاعتصامات، ثم ينتقل إلى المهرجانات، ثم المسيرات. ويبدو أن هذا القرار وغيره من القرارات الاستراتيجية الهامة التي اتخذت في فترة رئاسة الدكتور عبدالوهاب محمود للمشترك، يبدو أنها أربكت السلطة وجعلتها تعيش حالة من التوتر والرهاب، وقد زادت مع الاعتصامات الكبيرة التي أقيمت في الشهرين الماضيين وشارك فيها مئات الآلاف من المواطنين.. في مارس كانت الاعتصامات للتضامن مع أبناء المحافظات الجنوبية والمطالبة بالتوقف وإزالة المظاهر العسكرية المستحدثة مؤخراً هناك، واعتصامات إبريل الغضب للتنديد بالجرع الاقتصادية والفساد. وأمام هذا الرفض الشعبي والجماهيري لهذه السلطة وسياساتها فمن الطبيعي أن يخلق لديها ردود أفعال مختلفة، ولكننا دعونا السلطة في بيانات تلك الاعتصامات إلى أن تدرك بأن الترهيب والتهديد والتخويف لن يثني الناس عن السير في طريق التغيير، بل على العكس، يوجد إجماع على أن الموجودين في قيادة المشترك هم مشاريع شهادة، وحتى لو حدث لأحدهم شيء فهذا لا يعني أن العجلة ستتوقف، أو أن الحركة ستسير، وكلمة الدكتور في اللقاء التضامني السبت الماضي كانت واضحة بأن الرسالة وصلت ولكنها أخطأت العنوان.

{ وماذا عن ردة الفعل لديكم، البعض قال أنها كانت أقل مما كان متوقعاً مقارنة بحجم ما حدث؟

– سأريك مقطع فيديو لحجم مهرجان واحد فقط للتضامن مع الدكتور عبدالوهاب، وهو مهرجان محافظة إب الذي أقيم يوم الخميس الماضي.. في المقطع يظهر عدد المشاركين بعشرات الآلاف، وأقيمت مهرجانات بعد الحادثة مباشرة في عمران ولحج وحقيقة أنا لا أدري لماذا لم يتابع الإعلام ذلك بشكل دقيق وما يجري في واقع الميدان؟!..

{ عموماً كيف هي علاقاتكم مع السلطة حالياً، خصوصاً وكان قد أعلن قبل أسبوع أو عشرة أيام تقريباً أنكم على وشك توقيع اتفاق مع المؤتمر الحاكم؟

– أعتقد أن المنظومة السياسية بكاملها خارج السلطة، وأعتقد اليوم أن السلطة جزء من المشكلة، بل هي المشكلة بذاتها في اليمن، ومن ثم التعامل معها لابد أن يتم على هذا الأساس. ونحن رغم اعتقادنا أن السلطة هي المشكلة، فلا زلنا نرى أن بمقدورها التخلص من حالة الإحباط والاكتئاب، وحالة الذعر التي تعيشها الآن.. يعني مازال بإمكانها أن تنفتح على الآخرين بشكل جاد وحقيقي، سواء على الأحزاب أو على الناشطين السياسيين، على الصحافة أو على المفكر والأكاديميين.. إلخ. ولكن المشكلة أن هذه السلطة منفتحة فقط على الخارج، تريد أن تقدم نفسها كشرطي جيد يلاحق ويقتل اليمنيين ويبيع أراضيهم، ويبيع سيادتهم.. ومثل هذا الدور والتوجه هو أمر في غاية الخطورة وستكون السلطة أول المتضررين من هذا النهج، وسيتضرر المجتمع.. لذلك فما نبذله من جهود على صعيد الحوار مع السلطة، أو فتح الأبواب وإبقاء النوافذ مشرعة معها هو ينطلق من تقدير حجم ما هو قادم من مشكلات بسبب تصرفات السلطة، لكن ما هو واضح وملموس أنه يوجد ثلاثة مسارات داخل البلد تدفع نحوها المعارضة الوطنية (سواء بالداخل أو الخارج)، فمنها ما هو خاص بالتواصل مع المجتمع للوصول إلى حوار وطني واسع، وقد قطعنا فيه شوطاً لم نكن نحن نتصور أن نصل إليه..

{ (مقاطعاً) نحن نريد أن نعرف أولاً .. ماذا جرى قبل عشرة أيام وما أشيع عن اتفاق وشيك أو وقفه رئيس الجمهورية بالساعات الأخيرة؟

– صحيح ما قيل بأن الرئيس هو أكبر معطل لما يتم الاتفاق حوله، ونحن لا نفتري على الرجل ولا يجوز لنا ذلك..

{ وما السبب برأيك الذي يجعله يفعل ذلك؟

– لا ندري.. وأعتقد أن هذا النهج أو المسلك قد تبلور من ١٥ يونيو ٢٠٠٧م حين تم التوقيع على أهم وثيقة وهي اتفاق المبادئ الذي حدد خمس قضايا للحوار الوطني، حينها وبعد عشرة أيام فقط من التوقيع نقض الرئيس الاتفاق..

{ يعني لـه سـوابـق بهذا الخصوص؟

– نعم له سوابق، ومنها أيضاً أنه بعد أن وقعنا محضر عدن وكانت الأزمة في بدايتها؛ حيث كنا نحاول جاهدين إعادة مسار الوضع الوطني إلى البقاء عند الحلول العاجلة وفي حدود التحضير للانتخابات، ولكن بعد توقيع محضر عدن بأسبوع دعا اللجنة العامة والأمانة العامة للمؤتمر، وعقد اجتماعاً موسعاً أعلن أنه غير مهتم بمحضر عدن، وأعلن نقضه، بينما كان الأستاذ عبدالقادر باجمال – نسأل الله له الشفاء – يتحاور في صنعاء مع اللجنة الفنية التابعة للمشترك حول تنفيذ المحضر.. وهناك وقائع أخرى مشابهة، ومن الأشياء الغريبة والعجيبة ما حدث في أغسطس ٢٠٠٨م فحينما تم التوصل إلى اتفاق كان هو مشرف عليه، وكان ينقل المتحاورين من العرضي إلى الرئاسة ومن الرئاسة إلى وزارة الدفاع، حتى تم الاتفاق على قانون الانتخابات، وكان اتفاقاً يلزم المشترك السير في الانتخابات؛ بمعنى أن المشترك لم يسقط هذا الخيار من يده، ولكن لم يكن ملزماً له بكيفية العمل في مواجهة الأزمة الوطنية..

وبعد ذلك عقد مجلس الدفاع جلسة برئاسته يوم تدمير هذا الاتفاق، وجاء الرّاعي ودمر هذا الاتفاق في مجلس النواب، وصوت البرلمان على قانون نافذ، وشكلوا لجنة عليا للانتخابات وعينوا ممثلين لنا في اللجنة نيابة عنا.. ولكن اخواننا الذين عينوا رفضوا المشاركة، ونحن وكل الوطنيين الأحرار نقدر لهم هذا الموقف الوطني المسؤول برفض المشاركة في اللجنة، ثم سارت السلطة في إجراءات القيد والتسجيل، وانفقوا المليارات على عمل إداري فارغ لاقيمة له ولا أساساً صحيحاً يستند عليه، ثم طلب المعارضة قبل اتفاق فبراير لأخذ موافقتها على إعلان التأجيل باسم الجميع، وهذا السلوك مخيف حقيقة..

{ ولماذا أنتم تقبلون تكرار الخطأ ولاتستفيدون من تجربة لأخرى بشأن تلاعب الطرف الآخر بقضية الحوار ونقض الاتفاقات؟

– نحن استفدنا منها، واعتبرناها تجربة متميزة نستفيد منها دروساً كل يوم، وأنا لا أريد أن أصف المشهد بأنه مأساوي لسبب بسيط، وهو أن المعارضة ليست ملتزمة بخيار واحد..

{ يعني لديكم عدة خيارات تأخذون بها؟

– ليست مسألة خيارات عديدة، هي تمارس دورها بالكامل وتستفيد من جميع خياراتها؛ فهي موجودة بالميدان، وموجودة بالحوار الوطني، وتتحرك على كل المسارات.. فلماذا نقلق. ونقول أنه لابد أن يبقى هذا الباب مفتوحاً، ورأيي الشخصي أن لا نغلق هذا الباب..

{ بالنسبة لاتفاق فبراير، السلطة – على لسان الرئيس تحديداً – تقول أحياناً أنه كان خطأً فادحاً، ثم تعود لتطالب بتطبيقه..فماذا عنكم؟ هل كان ذلك الأتفاق خطوة صحيحة أم خطأً ندمتم عليه؟

– أولاً أريد أن أقول انه لا يستطيع تفسير المناقضات التي وردت في خطاب الرئيس سوى العوبلي..!! ويبدو أن نهج الخطابة أصبح هو نهج إدارة التلفزيون، وخصوصاً الخطابات غير المسؤولة.. ان تأثيرها السلبي كبير؛ حيث تخلق مزيداً من الاحتقانات وتنتزع المصداقية عن الخطاب الرئاسي، وقد أصدر المشترك بياناً حذر فيه من تلك الخطابات؛ لأن المواطن البسيط أو المثقف أو المحتقن أو غير المحتقن عندما يسمع مثل تلك الخطابات تزداد لديه نزعة التمرد وبالذات في مثل هذه الظروف التي يمر بها البلد، وكما يقال.. إذا كان رب البيت بالدف ضارباً.. فشيمة أهل البيت كلهم الرقص..!!

{ أنا أسألكم عنكم أنتم.. هل كان اتفاق تأجيل الانتخابات خطأً أم خطوة صحيحة؟

– ذلك الاتفاق هو مصدر شرعية النظام القائم، ومصدر شرعية بقاء النظام السياسي، وأي محاولة للتجديف على هذا الاتفاق أو اعتباره خطيئة إنما هو محاولة بائسة لن تؤدي إلى تدارك هذا الوضع المختل الشرعية.. اتفاق فبراير من حيث المضمون والمحتوى اتفاق وطني، استجمع اللحظة الوطنية في حينها بغض النظر عن من طلب التأجيل..

{ السلطة تحاول الآن إظهار أنكم أنتم الذين سعيتم للتأجيل؟

– لا.. لا.. يوجد محاضر اجتماعات توضح من أراد التأجيل، ونحن لا نريد الدخول في مهاترات..

{ الرئيس أشار في خطابه قبل يومين إلى هذه النقطة وقال أن المعارضة في البلدان الأخرى تطالب بانتخابات مبكرة وعندنا يحدث العكس؟!!

– نريد من الرئيس أن يأتي لنا ببلد مثل البلدان الأخرى وسلطة مثل السلطات بالبلدان الأخرى، ونحن سنطالب بانتخابات مبكرة.. لكن بلداً مثل اليمن الحروب فيه مستمرة منذ ست سنوات، العنف والقمع يطال ثلثي اليمن، السجون مليئة بالآلاف من المعتقلين، الصحافة وحرية الرأي ليست مكممة وحسب، بل يتم تقطيع الأفواه والرؤس.. فأي بلد هذا الذي يتحدث عنه، اليوم وصلت التهديدات والاغتيالات إلى القيادات السياسية، يوم الاثنين استهدف الدكتور عبدالوهاب محمود، ويوم الجمعة الأستاذ زيد الشامي.. ولكن مع ذلك نحن لا نستهين بما تراكم لدى اليمنيين من وعي وحس وشجاعة وإدراك.. ولا نستهين بأن هذا البلد عمره ثلاثة آلاف سنة ولا يستطيع رئيس أو فاسد أو مدَّع أن يشطبه من الخريطة أو يشطب الناس من الخريطة ويتملكه.. هناك خطاب مراوغ يريد أن يهيئ لشيء أسمه التوريث وتمليك البلد، وهذه الرسالة لم تعد واضحة. أنظر اليوم إلى السيارات التي تحمل صورة الرئيس ونجله مع بعض..

{ يعني أنت تريد التأكيد الآن على أن المشكلة الحقيقية هي في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٣، كما يقول الكثيرون؟

– أنا أعتقد أن كلا الانتخابين القادمتين هما مصدر أزمة قادمة في منتهى الخطورة.. وفي تقديري الشخصي أنه لا يجب أن نستهين بما هو قادم، لكن هناك ضمانات وطنية موجودة طالما المعارضة الوطنية موجودة في الميدان، وطالما هذه المئات الآلاف من الناس يتجمعون، وطالما هناك حوار وطني قائم نعتبر أنه مصدر إصدار الأحكام؛ بمعنى أن الحوار الوطني هو مصدر إصدار الحكم الابتدائي والاستئنافي والنهائي طالما يوجد حركة للحوار، حوار مع الحوثيين وقد نجحنا فيه، وحوار مع الفعاليات والحراك بالجنوب وإلى حد ما نستطيع القول أن المؤشرات جيدة، وحوار مع الشخصيات المعارضة بالخارج وقد قطعنا فيه شوطاً ممتازاً وطالما كل هذه الحركة موجودة سيكون مسار الهرولة الذي تتجه فيه السلطة لتفجير أزمة بشأن الانتخابات في ٢٠١١ أو ٢٠١٣ هو مسلك انتحاري لها..

{ لكن السلطة هي التي تملك الجيش والأمن والمال والإعلام وغير ذلك مما يمكنها من التحكم بالأحداث أكثر منكم؟

– أولاً، من الناحية المنطقية، اليمن مثلها مثل كثير من البلدان العربية.. الدول تظل هي صاحبة القدرة على تحديد الأجندة، ليس أجندة المجتمع وحسب، بل وحتى أجندة الصحفيين. لكن هناك ما أستطيع تسميته حركة الصخور تحت الأرض، التي تسبق الزلازل والبراكين، وبالمناسبة الزلازل والبراكين ليست كلها بالضرورة سيئة، ويقال أن من فوائدها إعادة دورة الحياة من جديد، فهناك شيء ربما لا يريد أحد متابعته أو الانتباه له؛ فالناس يلهثون وراء الحدث، يتابعون الحدث الجديد وينسون حدث اليوم السابق، وفي العمل السياسي الوطني نحن لسنا معنيين بملاحقة الأحداث ولا بردود الأفعال، لكن نحن معنيين بما هو الحدث وما هو الهدف وما هو استراتيجي.

{ السلطة عادت للتلويح بانتخابات منفردة، فهل برأيك تستطيع فعلاً ذلك؟

– لتجرب فعل ذلك، وقد جربت بالفعل في الفترات الماضية فإلى أين وصلت.. وما الذي تغير الآن..

{ يبدو أن الانتخابات السودانية شجعتهم؟

– من قال إن الانتخابات السودانية مشجعة.. فالوضع هناك مازال خطيراً.. وعموماً اليمن ليست السودان والسودان ليست اليمن.

{ السلطة الآن تطالبكم بالتوسط لدى حلفائكم الحوثيين والانفصاليين لتسليم خمسين مطلوباً بحوادث جنائية في الجنوب وتطبيق النقاط الست في صعدة، فبماذا تجيبون على هذا الطلب؟

– نحن مازلنا حتى اليوم مؤمنين بوجود دولة من مهامها القيام بذلك وهي المسؤولة أولا وأخيراً عن تطبيق القانون وملاحقة المجرمين وقطاع الطرق، لكن هناك أمران في غاية الأهمية في هذا الموضوع: الأول إننا نعرف من يمول قطاع الطرق ولصوص السيارات، ومن يتقاسم مع تجار السلاح الأموال، ونعرف من يخلق كل أشكال التمرد لكي يستمتع بمشاهد قتل اليمنيين، الأمر الثاني وفي إطار إيماننا بوجود الدولة – حتى وإن كان إيمانا وهمياً – تقول: إذا هم عاجزون، كما أشار رئيس المجلس عن إدارة السلطة فليسلموها لمن هو أقدر..

{ طبعاً السلطة تعني في وصف (حلفاؤكم) الإشارة إلى شيء كأنه مشبوه؟

– التحالفات في الإطار الوطني الدستوري والقانوني ليس جرماً ولا هو مجرماً، والجرم الحقيقي هو في تحالفات السلطة؛ فنحن وقعنا مع الحوثي محضر اتفاق واضح للملأ، واتحدى أي إنسان معه عقل – لأن المجانين والمصاريع لا نتحداهم – أن يقرأوا هذا الاتفاق ويجدوا فيه أي شيء غير دستوري أو قانوني، ونحن مع الحراك والفعاليات السلمية نشتغل بالعلن وفي ضوء النهار، وليس لدينا شوالات فلوس نوزعها وليس عندنا توجهات مناطقية (مثل: أذهب يا مجور إلى المكان الفلاني وياعبدربه إلى المكان الفلاني).. نحن نتحاور مع الحراك والفعاليات السلمية كونهم مظلومين، وشرف لنا أن نتحالف مع المظلومين وأن نكون مناصرين لهم.

■ الرئيس أكبر معطل للإتفاقات.. والخطاب المراوغ يهيء للتوريث

■ (العوبلي) وحده من يستطيع تفسير متناقضات خطابات الرئيس

■ السلطة تقدم نفسها للخارج كشرطي جيد يبيع سيادة اليمنيين

اتفاقية فبراير وتوافق التنفيذ

هل بمقدور الأحزاب القفز عل
النظام الانتخابي واللجنة العل

الجماهير/خاص

غير الزمن..لاعوائق مهمة ظاهرة تمنع المؤتمر والمشترك من الجلوس على طاولة واحدة حسب آخر اتفاق لتشكيل لجنة مشترك
وفي الصدد تعود اليمنيون من أحزابهم الخروج باتفاقات تسوية في أوقات حرجة.
وفي إطار بوادر الإنفراج وتزامنها مع الذكرى السابعة عشرة لانطلاق الانتخابات النيابية، تقفز تساؤلات متص
إلى توافق على إعادة النظر في النظام الانتخابي الحالي القائم على الدائرة الفردية، وكذا إصلاح الإدارة الان
للانتخابات.
وهما ركنان أساسيان في مدخل الإصلاح السياسي الذي هو بدوره الطريق لإصلاح الاختلال في مختلف المج
المشترك المعارض.
فهذه تحمّل النظام الانتخابي وإدارته المسؤولية عن استمرار خارطة سياسية غير متوازنة، تتيح للمؤتمر ال
السلطة، وتفرغ الديمقراطية اليمنية من محتوى التداول السلمي للسلطة.

اتفاق فبراير

توافقت الأحزاب السياسية في فبراير العام الماضي على المضي نحو خطوة جديدة في تطوير العملية الديمقراطية تتضمن تعديلات دستورية وقانونية تشمل إصلاحات سياسية واقتصادية.

وباعتبار الانتخابات هي جوهر الديمقراطية ومحور الصراع السياسي فقد أفردت الأحزاب الممثلة في البرلمان بندين تناولت فيهما بوضوح النظام الانتخابي واللجنة العليا للانتخابات.

وهما قضيتان كانتا ومن المرجح أن تبقيا محل خلاف بين المؤتمر والمشترك، ربما لإدراك الجانبين لأثرهما المباشر في توزيع القوة بعد كل عملية انتخابية.

ففي حين يريد المشترك الانتقال مباشرة إلى نظام القائمة النسبية، يصر المؤتمر على خيار التدرج في هذا الشأن باعتماد نظام مزدوج يجمع بين نظام الدائرة الفردية الساري، وبين نظام القائمة النسبية.

وبخصوص لجنة الانتخابات من الصعب إجراء أي عملية انتخابية دون دخول الأحزاب في جدل ثم تسويات بشأنها.. ولعل الحوارات التي قادها من جانب المؤتمر قبل سنوات عبدالقادر باجمال والتي قال فيها بصراحة أن حزبه لن يمنح الثلث المعطل للمشترك، تؤكد ما للجنة من دور في إضفاء المشروعية على الإجراءات الانتخابية ونتائجها السياسية، وذلك لما أشترطه قانون الانتخابات من ضرورة توافر أصوات ثلثي أعضاء اللجنة لإصدار القرارات الهامة بما فيها المصادقة على نتائج الانتخابات.

خطوة جديدة

يُعد قانون الانتخابات العامة والاستفتاء من أكثر القوانين اليمنية عرضة للتعديل، نظراً لارتباطه الوثيق بالمناخ السياسي، إلى جانب انبثاقه من توافقات خاضعة للقوى السياسية الأزيد نفوذاً في الساحة.

فكان تصميم النظام الانتخابي والقانون قبيل انتخابات ١٩٩٣م مقتصراً على قطبي الحكم آنذاك المؤتمر والإشتراكي، وحصرت انتخابات ١٩٩٧م على ائتلاف المؤتمر والإصلاح.

وعبّرت تعديلات القانون في ٢٠٠١م عن شيء من توازن القوى بين المؤتمر والمشترك، ووفرالتعديل الأخير ضمانات لازمة لنزاهة الانتخابات، وقدراً من الشفافية للعملية الانتخابية انعكس بانخفاض الخروقات في انتخابات ٢٠٠٣م إلى ١٥٪ مقارنة بما رصد في انتخابات ١٩٩٣-١٩٩٧م وتراجعت شكاوي المرشحين إلى ٥ حالات..

وقبل الانتخابات الرئاسية والمحلية في العام ٢٠٠٦م اتفق المؤتمر والمشترك على تعديل يتيح إضافة عضوين جديدين للسبعة في اللجنة العليا للانتخابات، وكان من حصة المشترك.

وجرت محاولة لتعديل قانون الانتخابات لعدد من نصوصه في ٢٠٠٨م .. سقطت في أغسطس من نفس السنة على إثر خلاف مفاجئ بين المؤتمر وأحزاب المشترك في مجلس النواب.

وبالاجمال كانت التعديلات التي طالت

اللجان العليا للانتخابات

أولاً: اللجنة العليا للانتخابات 1992-1993م

عبدالكريم العرشي	مؤتمر
محمد سعيد عبدالله	اشتراكي
صادق أمين أبو راس	مؤتمر
حمود هاشم الذارحي	إصلاح
جار الله عمر	اشتراكي
محمد علي هيثم	مؤتمر
عبدالملك المخلافي	وحدوي ناصري
عبدالرحمن مهيوب	بعث
صالح منصر السيلي	اشتراكي
أحمد شرف الدين	حق
عبدالفتاح البصير	تصحيح ناصري
حسن بازرعة	رابطة أبناء اليمن
عبدالله سلام الحكيمي	اتحاد قوى شعبية
ياسين سعيد عبده	ديمقراطي ناصري
أحمد قرحش	سبتمبري
أحمد السماوي	مستقل
راقية حميدان	مستقل

ثانياً: اللجنة العليا للانتخابات 93-1997م

محسن العلفي	مؤتمر
محمد عبدالله عراسي	اشتراكي

دوائر فاز فيها المؤتمر في ثلاثة انتخابات نيابية بفعل النفوذ الأسري أو الشخصي

الدائرة	الفائز
١	أحمد الرقيحي
٢	عبدالملك الوزير
٥	أحمد الكحلاني
٧	أحمد السنيدار
٨	عبدالرحمن الاكوع
٣٨	أحمد الدخين
٤٢	محمد عبده سعيد
٥١	صادق الضباب (فاز في دورتين كسمتقل)
٦٤	سلطان البركاني
٨٨	عبدالله الدعيس
٩١	محمد الصبري
٩٣	علي أبو حليقة
٩٤	أحمد النزيلي
٩٥	محمد نجيب
٩٧	محمد أمين باشا (فاز في دورتين بدلاً عن قريبه عبدالرقيب قايد باشا)
٩٩	نبيل صادق باشا
١٠٠	رشاد الشعوري
١٠٣	محمد محمد منصور
١٠٨	نعمان البرح
١١٦	حزام ناجي
١٢٨	علي العمراني
١٢٩	ياسر أحمد العواضي (فاز دورتين بدلاً عن قريبه علي محمد العواضي)
١٦٠	عبدالله خيرات
١٦١	عبدالواسع هائل سعيد
١٦٢	عبدالجليل ردمان
١٦٧	محمد صالح علي
١٦٨	علي عطية
١٧٠	هبة الله شريم
١٧٢	ابراهيم شعيب الفاشق (فاز دورة واحدة بدلاً عن والده شعيب الفاشق)
١٧٤	علي فتيني غلاب (فاز دورة ٩٧ عن الإصلاح
١٧٧	عبدالله عبده أهيف (فاز دورتين بدلاً عن قريبه عبده أهيف)
١٧٨	صخر أحمد الوجيه (قدم استقالته مؤخراً من المؤتمر)
١٧٩	منصور واصل (فاز دورة ٩٣ عن الإصلاح)
١٨٠	عبده ردمان
١٨٢	محمد قائد الدباسي(فاز دورة ٢٠٠٣م بدلاً عن قريبه محمد قايد الدباسي)
١٨٤	محمد علي المقرني
١٨٩	خالد عبدالباري جيلان (فاز دورتين بدلاً عن قريبه عبدالباري جيلان)
١٩٠	إسحاق بلغيث
١٩١	علي بغوي أصلع (فاز دورة ٩٣ كسمتقل)
٢٠٢	يحيى الراعي
٢٠٣	محمد المقداد
٢٠٧	اسماعيل السماوي
٢١٤	محمد الخادم الوجيه
٢٧٢	فيصل أمين أبو راس (فاز دورة ٢٠٠٣بدلاً عن قريبة ناجي محمد أبو راس)
٢٧٣	محمد ناجي الشايف (فاز بدورة ٢٠٠٣م بدلاً عن قريبه ناجي الشايف)
٢٨٥	جبران أبو شوارب (فاز دورة ٩٣ عن حزب البعث)
٢٨٦	أحمد العقاري
٢٢٢	أحمد الضبيبي
٢٢٥	مهدي الجعيدي
٢٢٦	محمد الكويتي
٢٣٣	أحمد أبو حورية
٢٣٩	عبدالرحمن العشبي
٢٤٠	محمد الشرفي
٢٤١	زيد أبوعلي
٢٤٢	حسين خميس
٢٤٥	أحمد صوفان
٢٤٦	محمد مشلي الرضي (فاز دورة ٩٣ عن البعث)
٢٤٧	حميد الجبرتي (فاز دورة ٩٣ مستقلاً)
٢٤٨	حسن هفج
٢٤٩	يحيى سهيل
٢٥٠	عبدالكريم الأسلمي (فاز دورتي ٩٣-٩٧ عن الإصلاح)
٢٥١	أحمد الشمري
٢٥٥	يحيى الأسدي
٢٥٦	زيدان دهشوش (فاز دورتين بدلاً عن قريبه مفتاح دهشوش)
٢٥٧	محمد البكري
٢٦٢	محمد الجماعي
٢٧٠	صالح دغسان

...ى حواجز ...يا؟!

...كة لتنفيذ اتفاق فبراير 2009م.

...لة بفرص توصل الأطراف ...نتخابية ممثلة باللجنة العليا

...الات في البلد. حسب رؤية

لحاكم زواجاً دائماً بكرسي

القانون معبرة عن طبيعة التوازن بين القوى السياسية من جهة، ما أسهم في تحسينات إجرائية وفنية في القانون من ناحية ثانية.

وكل تلك التعديلات تصل لحد المساس بنظام الدائرة الفردية، خلافاً لاتفاقية فبراير المتوقع عقب اتفاق التنفيذ الأخير أن تذهب الأحزاب إلى تعديلات دستورية تعيد النظر بنظام الدائرة الفردية وتلائم القانون الانتخابي مع هذه التعديلات.

الدائرة وليست السلطة

عادة ما تتهم المعارضة المؤتمر باستغلال إمكانيات السلطة في كسب الجولات الانتخابية.. قد يكون هذا الإتهام صحيحاً، غير أنه بحاجة للمزيد من الدراسة لإثباته، خصوصاً أن أول عملية انتخابية في ٩٣م أسفرت عن حصول حزب الإصلاح وهو معارض على المرتبة الثانية بعد الاشتراكي قطب الحكم الآخر ذلك الوقت، كما نتج عن انتخابات ٢٠٠٣م حصول الإصلاح المعارض على نسبة كبيرة من المقاعد البرلمانية للمدن الرئيسية وبمقدمتها أمانة العاصمة رغم اكتظاظها بالموظفين العموميين والمعسكرات المفترض تسخيرهم من قبل المؤتمر لصحاله في الانتخابات.

ومن واقع المؤشرات الانتخابية يبدو أن المؤتمر كان سباقاً في إدراك أهمية تقسيم الدوائر الانتخابية ورسم حدودها للتأثير على نتائج العمليات الانتخابية لما لذلك من علاقة بالتكوينات الاجتماعية والقبلية، فعلى مدار ثلاثة انتخابات برلمانية اعتمد المؤتمر في (٦٨) دائرة فاز بمقاعدها على أشخاص تكرر نجاحهم أو فوز أقارب لهم في ذات الدائرة، ما يشير إلى ثبات نفوذهم على حدود دوائرهم، إضافة لـ(٨٧) دائرة فاز شخص واحد من المؤتمر بمقعدها في دورتين انتخابيتين، ما يضع تساؤلات حول إمكانية حصول المؤتمر على نفس العدد من المقاعد في حال تغيير رسم الدوائر الانتخابية ناهيك عن استبدال النظام الانتخابي.

واللجنة حضور

اللجنة العليا للانتخابات هي الأخرى تُتهم من المعارضة بتطويع الإجراءات الانتخابية لصالح المؤتمر، ما يضعها في أولوية قضايا الخلاف بين الأحزاب أو الحوار والتوافق.

وتأتي قوة اللجنة من قانون الانتخابات الذي خولها إدارة العمليات الانتخابية والاستفتاءات، رابطاً أي قرار مهم بشرط موافقة أغلبية ثلثي أعضائها. ولهذا السبب اعتبر المؤتمر، في حوارات سابقة مع المشترك اللجنة العليا خطاً أحمر، متمسكاً ببقاء أغلبية أعضاء اللجنة في يديه.

كما أن الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات وما يترتب عليها من تحديد أحزاب الحاكم والمعارضة، متوقف على عدم رفض أكثر من ثلث أعضائها المصادقة على النتائج لما يؤديه من إدخال البلد في دوامة المشروعية وإحداث فراغ سياسي.

بالإضافة إلى أن اعتراض أزيد من ثلث الأعضاء قد يعطل سير العمليات الانتخابية، باعتبار ما يتطلبه تشكيل اللجان الميدانية من أغلبية الثلثين في اللجنة العليا.

ويسجل مراقبون تبادل الأحزاب الاتهامات فيما بينها باستغلال الأعضاء المنتمين إليها في التلاعب بالإجراءات الانتخابية لدى عملهم في اللجان الميدانية، وانحيازهم لأحزابهم في عرقلة أو تسهيل التسجيل في كشوفات الناخبين أو أثناء عمليات الاقتراع.

وأخيراً فإن الأحزاب المتفقة على تنفيذ اتفاقية فبراير مطالبة بالعمل الجدي على تجاوز ضيق الوقت مع بدء العد التنازلي لانتخابات ٢٠١١م النيابية، وأيضاً إبداء الرغبة – لاسيما من المؤتمر – في تقديم التنازل الأهم المتصل بالنظام الانتخابي واللجنة العليا للانتخابات.

نتائج ثلاث انتخابات نيابية

الحزب	انتخابات ١٩٩٣م		انتخابات ١٩٩٧م		انتخابات ٢٠٠٣م	
	عدد المقاعد	عدد الأصوات	عدد المقاعد	عدد الأصوات	عدد المقاعد	عدد الأصوات
مؤتمر	١٢٢	٧٤٠،٥٢٣	١٨٧	١،١٧٥،٣٤٣	٢٢٦	٣،٤٣٩،٤٤٤
إصلاح	٦٣	٣٨٢،٥٤٥	٥٣	٠٦٣٧،٧٢٨	٤٤	١،٣٤٦،١٢٨
اشتراكي	٥٦	٤١٣،٩٨٤			٧	٢٧٧،٢٢٣
وحدوي ناصري	١	٥٢،٣٠٣	٣	٥٥،٤٣٨	٣	١٠٩،٤٨٠
بعث عربي	٧	٨٠،٣٦٢	٢	٢٠،٤٠٩	٢	٤٠،٣٧٧
تصحيح ناصري	١	٤،٥٧٦				١٥،٣٦٠
بعث قومي						٢٢،٧٩٥
نماصري دمقراطي	١	٠٦،١٩١				٩،٢٧٧
سبتمبري						٣٢٠
تجمع وحدوي						٤٩٥
جبهة وطنية						٩،١٨١
حق	٢	١٨،٦٥٩				٤،٣٦٨
رابطة						١،٣٧٩
قوى شعبية						١١،٧٧٠
جبهة تحرير						١،٢٩٦
تحرير شعبي						١،٢٢٩
قومي اجتماعي						٥،٤٧٣
حزب الوحدة						١،٧١٠
الشيخ عبدالله					١	٢٥،٣٥٢
حشد						٢،٩٦٥
اتحاد دمقراطي						٢،٩٥٢
مستقلون	٤٨	٦٠٦،٢٠١		٨٠٥،٦٢٦	١٤	٦٠٤،٩٤٩

ملاحظات:

عدم اكتمال إجمالي الدوائر ٣٠١ في بعض الانتخابات لتأخر إعلان النتائج ذلك الحين أو إلغائها.

الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر كان مرشحاً للإصلاح في انتخابات ١٩٩٣–١٩٩٧م ومزكى من المؤتمر والإصلاح في انتخابات ٢٠٠٣م.

حتى آخر انتخابات نيابية

أمين علي أمين إصلاح
سعيد الحكيمي مؤتمر
عبدالفتاح البصير تصحيح ناصري
عبدالله أبوسبعة اشتراكي
خالد غيلان بعث

ثالثاً: اللجنة العليا للانتخابات 1997–2001م

عبدالله حسين بركات مؤتمر
محمد حسن دماج إصلاح
منصور أحمد سيف مستقل
أحمد حيدرة سعيد مستقل
خالد محمد عبدالعزيز مستقل
عبدالله عوض بامطرف إصلاح
علي محمد السعيدي مستقل

رابعاً: اللجنة العليا للانتخابات 2001–2003م

خالد الشريف مؤتمر
عبدالله الأكوع إصلاح
عبده الجندي ناصري ديمقراطي
عبدالمؤمن شجاع الدين مؤتمر
محمد السياغي مؤتمر
علوي المشهور مؤتمر
سالم الخنبشي اشتراكي

اليمن على شفا الهاوية.. التحدي السياسي للحراك الجنوبي..
دراسة حديثة لمؤسسة كارنيغي الدولية..

النظام الاتحادي أو الكونفدرالي سيضمن بقاء الدولة

أوصت منظمة دولية الرئيس اليمني أن يتفاوض مع الزعماء المنفيين من الجنوب وأن يعجل بتوزيع أكثر عدالة للموارد الاقتصادية ويبدأ عملية المصالحة الوطنية "الصعبة"، وحثت القادة العرب أن يمثلوا المجتمع الدولي ويدفعوا الرئيس صالح للتصدي إلى التظلمات السياسية للحراك الجنوبي، وقالت إنه ينبغي على الحكومة اليمنية القضاء على الفساد واحترام حقوق الإنسان.. واعتبرت أن التعامل مع الحراك الجنوبي على أنه مجرد تهديد أمني مرتبط بمشكلة الإرهاب من دون معالجة المشاكل الأساسية التي أدت إلى قيامه "يمكن أن يصبح نبوءة مخطئة تحقق ذاتها بذاتها" وفيما قالت إن الوحدة اليمنية المستمرة ستؤمن الحماية، أشارت المؤسسة إلى أنه قد يكون من الأفضل "نقل سلطة الحكومة إلى نظام فدرالي أو كونفدرالي جديد لبناء الاحترام بين الأقاليم والتحفيز على المزيد من التنمية الاقتصادية".

وأكدت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي أن الخطوات المطلوبة لتحقيق الاستقرار في اليمن توجب على الحكومة أن تصبح أكثر شفافية وأقل فساداً، وأن تراعي حقوق الإنسان وتسمح للمعارضة السياسية بتنظيم نفسها سلمياً، وقالت أنه يجب الإفراج عن السجناء السياسيين بمن فيهم المئات ممن اعتقلوا خلال مظاهرات الشوارع في الجنوب، وأن حملة الحكومة على الصحافة يجب أن تنتهي.

■ أحمد شبح
Sh.ab.eh@hotmail.com

وقالت مؤسسة كارنيغي في دراسة "التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن" الصادرة مطلع مارس ٢٠١٠م أن على "حكومة صنعاء وممثلي الحراك الجنوبي بدء محادثات للتوصل إلى مصالحة وطنية.. وينبغي أن يكون زعماء الحزب الاشتراكي اليمني السابق في المنفى، ولاسيما علي سالم، ضمن هذه العملية، لأن اليمن سيبقى غير مستقر طالما أن الكثير من الزعماء في المنفى ينظمون المعارضة من خارج حدود البلاد".

وأكدت كارنيغي أنه "ينبغي أن يتم إدراج المعارضين السياسيين المحليين في جهود المصالحة، بما في ذلك النساء الجنوبيات اللاتي خسرن مكانتهن الاجتماعية بعد الاندماج مع الشمال الأكثر محافظة".

الدراسة التي أصدرها مركز كارنيغي للشرق الأوسط وتأتي ضمن سلسلة أوراق المؤسسة، وتحت عنوان (اليمن على شفا الهاوية)، قالت إن جهود المصالحة يجب أن تشمل مجتمع رجال الأعمال الجنوبيين في المنفى والطبقة الحاكمة السابقة الجنوبية، واعتبرت أن اقتصاد اليمن" في حاجة إلى مساعدة رجال الأعمال الجنوبيين الناجحين الذين ازدهروا في بلدان أخرى" وقالت أن خططهم تغيرت حين بدأت البلاد تنحدر نحو الصراع بعد حرب صيف ٩٤م، الذي كان "اقتصاد محافظة حضرموت مزدهراً" قبل الحرب، دفع الأسر التي عاشت في المنفى قبل الوحدة إلى العودة "ما أدى إلى ارتفاع قيمة العقارات".

وقالت الدراسة التي أعدها (ستيفن داي)، الاستاذ المساعد في جامعة رولنز في وينترباك في فلوريدا، أن العمليات السياسية في الجنوب ينبغي أن تكون أكثر شمولاً، بحيث تتم خدمة الأهداف الجنوبية على نحو أفضل، من خلال تشكيل مجلس للقادة يضم المنفيين السابقين ويلتزم بتحسين الأوضاع هناك، ولا بد أن يتم عمل المجلس دائماً في إطار اليمن الموحد وليس بوصفه خطة للانفصال".

وشدد على أن هيكلة الدولة اليمنية المستقبلية "ينبغي أن يكون مفتوحاً للتفاوض خلال عملية المصالحة الوطنية".

ودعت الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المعنية باليمن إلى "ألا تساند صالح في حملة عسكرية موسعة ضد الحراك الجنوبي"، وقالت أنه ينبغي عليها أن تدفع إلى التصدي للتظلمات السياسية للحراك وإلى التفاوض مع الزعماء الجنوبيين والتصدي إلى مشكلة التنمية الاقتصادية، والبدء في عملية المصالحة الوطنية التي وصفتها بالصعبة، وأضافت: إنه يتعين على القادة العرب أن يقودوا هذه العملية بدلاً من الزعماء الغربيين، وذلك لأن المبادرات الغربية ولاسيما تلك التي تنطوي على وجود عنصر عسكري "ستؤدي تلقائياً إلى زيادة عدم الثقة في الشمال والجنوب، وفي الوقت نفسه زيادة الدعم لتنظيم القاعدة في جميع أنحاء العالم".

ورجحت الدراسة أن الدولة اليمنية مرشحة للبقاء "إذا انتقلت السلطة من حكم مركزي –ربما– إلى صيغة نظام اتحادي أو حتى كونفدرالي".

وقالت أن جميع المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات إلى اليمن (البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة) تحدثت عن الحاجة إلى اللامركزية "لكن مقاومة الحكومة لهذه الفكرة كانت تعني تحسناً طفيفاً".. في السنة الماضية" وعد الرئيس صالح بتعميق عملية اللامركزية من خلال السماح بوجود "حكومة محلية منتجة مباشرة ذات سلطات سياسية واسعة". كما تضيف الدراسة: وهي الصيغة التي استخدمها الحراك الجنوبي في وقت سابق.. وقالت الدراسة أنه "يتعين على المجتمع الدولي انتهاز هذه الفرصة لتشجيعه على توسيع هيكل السلطة، وعليه أن يشجع الزعماء الجنوبيين الذين يتحدثون الآن عن الاستقلال عن خفض نبرة حديثهم".

التنحي وعدم التوريث

وقالت كارنيغي أن تنحي الرئيس صالح كجزء من إعادة التفاوض في شأن هيكل الحكومة اليمنية، ورفضه تثبيت أحد أفراد عائلته في مكانه، يمكن أن يقنع الحراك الجنوبي بالتخلي عن خططه الانفصالية واعتبرت أن مثل هذه الخطوات لن تكون سهلة أبداً « ستكون هناك مقاومة من جانب النظام وأيضاً من جانب العناصر الأكثر راديكالية في الحراك الجنوبي».

وأشارت كارنيغي في سلسلة أوراقها إلى أن محاولة تسوية مشكلة الجنوب بالوسائل السياسية ستتشابك مع العمليات الأمنية الجارية ضد تنظيم القاعدة وحركة التمرد الحوثي، معتبرة أن ذلك يزيد الأمور تعقيداً.

وقالت إن نجاح الجهود السياسية في الجنوب سيتطلب ضغطاً خارجياً ثابتاً ووساطة فعالة، وفضلت أن تكون الوساطة من جانب زعيم عربي على غرار ما فعل العاهل الأردني الراحل الملك حسين الذي حاول مساعدة اليمنيين في العام ٩٤م مؤكدة أن نجاح مثل هذا الجهد سوف يعتمد في نهاية المطاف على الزعماء اليمنيين من جميع الأطراف، وعلى «استعدادهم للتصدي للمشاكل التي تركت من دون حل منذ التسعينات».

وبرأي المؤسسة فإن على الرئيس صالح أن يكرر أنه سيفي بتعهده بأن يترك منصبه عندما تنتهي ولايته في العام ٢٠١٣م، وعليه أيضاً وضع حد للتكهنات بأنه ينوي نقل السلطة إلى شخص ما في أسرته».

فشل الحل العسكري

وقالت كارنيغي في دراستها أن الحراك الجنوبي أكثر بكثير من مجرد تهديد أمني مرتبط بتنظيم القاعدة، واعتبرته حركة سياسية تسعى إلى التعويض عن فشل عملية التوحد في التسعينات، وأنه يمثل مشكلة على عكس المعارضة المحلية الأخرى في اليمن، وأكدت أن الحراك «يتطلب حلاً سياسياً لا عسكرياً أو حلاً آخر على طريقة محاربة الإرهاب». وقالت أن من الهام تحقيق قدر أكبر من «العقل الاجتماعي والسياسي خلف الحراك الجنوبي» باعتباره يمثل تظلمات الناس الذين كانوا يسيطرون حتى وقت قريب جداً على أراض واسعة تمتد من أطراف شبة الجزيرة العربية إلى الحدود مع سلطنة عمان.

وفي حديثها عن التعامل مع الحراك الجنوبي، حثت كارنيغي صناع السياسة الخارجية أن يفكروا خارج حدود استراتيجية مكافحة الإرهاب لتفادي تدهور الوضع في اليمن، الذي قالت أن من المرجح» أن يصبح اليمن دولة فاشلة».

وقالت أن العجز في معالجة المشاكل الكامنة في الجنوب يمكن أن يعرض الأمن إلى مزيد من التهديد، حيث يمكن لجماعات متطرفة مثل تنظيم القاعدة أن تزدهر.

وأكدت دراسة ستيفن داي، مؤلف كتاب» تحديث الوحدة الوطنية اليمنية: هل يمكن للإنقسامات الإقليمية المستمرة أن تتسبب بانهيار النظام» ، أن الحيلولة دون تحول الحراك الجنوبي إلى قوة راديكالية لها صلات قوية مع تنظيم القاعدة سوف يتطلب تضميد جراح توحيد اليمن والمشاكل السياسية التي غذت صعود الحراك، وقالت أن فكرة اليمن «بوصفه دولة واحدة ذات تاريخ مشترك تنطوي على مشاكل»، معتبرة أن تزايد الحديث عن الانفصال من جانب قادة الحراك الجنوبي يثير المخاوف في شأن مستقبل اليمن والاستقرار في شبة الجزيرة العربية وأن اليمن ستصبح دولة فاشلة إذا ما استخدم الحراك المزيد من العنف في محاولة الانفصال.

الإجراءات الصارمة جعلت الحراك أكثر راديكالية

وقال ستيفن، مؤلف كتاب» اليمن مقسم من جديد عشرون عاماً من سياسات الوحدة في حقبة القاعدة»(يصدر قريباً)، يمكن للنظام اليمني الحيلولة دون المزيد من تطرف الحراك الجنوبي، وتجنب تعزيز علاقاته مع تنظيم القاعدة. مضيفاً: وللقيام بذلك عليه معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى نشوء هذه الحركة وزيادة قدرة الجنوبيين على الوصول إلى مداخل السلطة التي يمسك بها حالياً بصورة رئيسة الرئيس وعائلته وقبيلته (حاشد)».

وفي حديثه عن دولة ما بعد الوحدة اليمنية، قال ستيفن» «تسبب إنشاء الدولة الجديدة بمشاكل بالنسبة إلى سكان الجنوب، أبرزها قضايا الهوية الوطنية والتظلمات الاقتصادية والقلق بشأن المداخل إلى السلطة».. وقال أن الحكومة المركزية للرئيس صالح اتخذت إجراءات صارمة ضد الحراك الجنوبي، معتبراً أن تلك الضغوط جعلت الحراك أكثر راديكالية وأنها «باتت تمثل الآن تهديداً أكبر للنظام في صنعاء، إذ يطالب العديد من مؤيديها بالانفصال، وهم يريدون إعادة بناء الدولة السابقة في الجنوب». وقال أن الأخطر من ذلك «أن ثمة دلائل على أن الحراك الجنوبي ربما يقيم علاقات مع تنظيم القاعدة».

واعتبرت دراسة كارنيغي أن تحدي الحراك الجنوبي الوضع السياسي الراهن في اليمن قد يساعد تنظيم القاعدة من خلال مفاقمة عدم الاستقرار في البلاد.. وأن الخطر الحقيقي «أن يعتبر الحراك والقاعدة أمراً واحداً وبالتالي يستهدف بالوسائل العسكرية لمكافحة الإرهاب». وقالت أن من شأن هذه الأعمال أن تعظم دور القاعدة في اليمن وتسهم في تفاقم مشكلة الإرهاب.

مطالب معتدلة.. وتمييز حاشدي

وتضيف دراسة كارنيغي للسلام في الشرق الأوسط: بدأ الحراك الجنوبي (مر في الآونة الأخيرة بتحول جذري) كرد فعل على سوء إدارة توحيد اليمن خلال العقدين الماضيين؛ إذ فشلت عملية الوحدة في حل المشاكل الأساسية للهوية الوطنية والتنمية الاقتصادية والحوكمة السياسية، ويعتقد الكثيرون في الجنوب أن الرئيس صالح وعائلته مارست التمييز ضدهم فيما استغلوا موارد الجنوب لتحقيق مكاسب شخصية.. ومنذ بدايته مثل الحراك الجنوبي تحدياً سياسياً للنظام، لكن إذا استمر سوء إدارة المشاكل الداخلية فقد يهدد الحراك الجنوبي الدولة خاصة إذا كان أفراده يتعاونون مع تنظيم القاعدة».

وتضيف: حين ظهر الحراك الجنوبي في العام ٢٠٠٧م كانت مطالبه معتدلة: المساواة مع المواطنين في شمال البلاد، والوظائف وسلطة أكبر في عملية صنع القرارات المحلية، والمزيد من السيطرة على الموارد الاقتصادية في الجنوب بما في ذلك أكبر حقل نفطي في اليمن في منطقة المسيلة محافظة حضرموت».

واعتبرت الدراسة أن المشكلة الحقيقية في الجنوب لا تكمن في الاتصالات بين تنظيم القاعدة والحراك الجنوبي، إنما في الاضطرابات الناجمة عن المعارضة الواسعة للحكومة في صنعاء، سببها تلاعب «صالح» بالإنقسامات في صفوف سكان الجنوب، والتربح من الموارد الاقتصادية الجنوبية وتضيف: والواقع أن الحراك الجنوبي يغذيه الشعور بأن عائلة «صالح» التي تسيطر على الجيش وقوى الأمن في اليمن تقوم بشفط الإيرادات المتحصلة من الموارد النفطية المحلية، ما يمثل مشكلة كبيرة لأن النفط والغاز يستحوذان على ما يقرب من (٩٠٪) من صادرات اليمن وما يقرب من (٣/٤) إيرادات الحكومة».

فشل الرباط الوطني

وقالت كارنيغي إن توحيد اليمن في العام ٩٠م فشل في خلق رباط بين الشماليين والجنوبيين، عوضاً عن ذلك كشفت عملية التوحيد عن انقساماتهم، ما دعا إلى التساؤل عما إذا كان الشعب يشكل أمة حقيقية تشارك ذكريات اجتماعية وثقافية. إضافة إلى ذلك لم تسعف مشروع الوحدة الأزمة الاقتصادية التي بدأت في التسعينات وازدادت سوءاً في السنوات العشر التالية.

وأضافت: «والحال أن أساليب صالح في ترويج المحسوبية مع القبائل، باستخدام عائدات النفط، لم تكن مناسبة للجنوب المثقف، وقد ازداد صالح ضعفاً بسبب علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وخصوصاً خلال الحرب في العراق بقيادة الولايات المتحدة التي عارضها معظم اليمنيين».

وقالت أن الحكومة المركزية فشلت عن تطبيق السلطة اللامركزية بعد حرب ٩٤م، وأنها وصفت أولئك الذين ضغطوا من هذا التغيير بأنهم «انفصاليون» ومتعاونون مع قادة الحزب الإشتراكي في المنفى.

فشل إدارة «التوحيد»

وترى كارنيغي في دراستها أن الضربة القاضية الأخيرة للوحدة اليمنية «الواهية» تمثلت في المأزق السياسي الذي أعقب أول انتخابات عامة في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٩٣م فقد تم تأخير الانتخابات ستة أشهر بسبب التوترات التي خلقتها عمليات اغتيال ساسة جنوبيين في صنعاء. لم تحدّد المسؤولية عن أعمال القتل بوضوح، لكن الشائعات استشرت، وتراوح المتهمون بين قوات الأمن الشمالية والمجاهدين العائدين من أفغانستان الذين أرادوا صب جام غضبهم المعادي للسوفيت على المسؤولين الماركسيين السابقين. وهذا الجو المشحون على نحو خطير جعل اليمنيين ينظرون إلى الانتخابات باعتبارها حدثاً يأخذ الفائز فيها كل شيء.. بيد أن نتائج الانتخابات لم تكن حاسمة.

وتضيف كارنيغي: بعد الانتخابات جادل قادة الحزب الاشتراكي اليمني في أن لهم الحق في حكم الجنوب، واقترحوا نظاماً دستورياً اتحادياً جديداً بسلطة سياسية لا مركزية، لكن القادة الشماليين فسروا أي حديث عن الفدرالية على أنه مؤامرة للانفصال. أصر صالح على تشكيل تحالف ثلاثي، بحيث تكون الأغلبية من نصيب المؤتمر الشعبي العام، لكن قادة الحزب الاشتراكي اليمني رفضوا قبول أيّ شيء أقل من الاستمرار في الاستحواذ على السلطة مناصفة مع حزب الرئيس. وظل المأزق قائماً حتى ساعد الملك حسين – عاهل الأردن – في التفاوض على وثيقة العهد والاتفاق في اليمن التي وقعتها الأطراف كافة في عمان في فبراير ١٩٩٤م، لكن أيّ آمال بتحقيق السلام كانت قصيرة الأمد».

وفي حديثه عن «سوء إدارة عملية التوحيد»، أضاف ستيفن: قبل نهاية صيف العام ١٩٩٤م، كان الرئيس صالح قد عدّل دستور الوحدة وألغى مؤسسات الحكم المشترك والتوزيع الموسع للسلطة، ومنح نفسه المزيد من السلطات التنفيذية كي يحكم بالمراسيم..عيّن بعض الجنوبيين، ومن بينهم نائب الرئيس عبدربه منصور هادي، في مناصب حكومية رفيعة، لكن هذه المناصب كانت رمزية عموماً. وقد تمّ تعيين شماليين أدنى مرتبة بإيعاز من الرئيس لمنع أيّ استحواذ على سلطة مستقلة. كما استغل صالح الانقسامات الإقليمية والقبلية، (الرقص على رؤوس الثعابين)، كعادته في كان يحب أن يقول للصحافيين الزائرين)، لتعزيز قبضته على السلطة. في البداية اعتمد على «محاربي علي ناصر» الجنوبيين الذين فروا من القتال خلال العام ١٩٨٦م، والذين استبعدهم البيض في زمن الوحدة.. هادي كان من هذه المجموعة.. وعلى غرار علي ناصر فإن أفراد المجموعة يتحدرون أساساً من محافظتي أبين وشبوة. وفي وقت لاحق تحول صالح إلى اللاجئين الجنوبيين الذين فروا من الحكم الماركسي في نهاية الستينيات».

ويضيف سيتفن«في الأسابيع التي تلت حرب العام ١٩٩٤م، نزل السياسيون وضباط الجيش وشيوخ القبائل ورجال الأعمال الشماليون إلى المدن الجنوبية، سعياً إلى التربح من هزيمة جيش البيض. وقد احتل كثير من الشماليين منازل مسؤولي الحزب الاشتراكي اليمني الذين فروا من البلاد. وتحدث بعض الجنوبيين عن أن الجنوب «مستعمر» من جانب الشمال، ومع ذلك فإن قلة أبدوا مقاومة كبيرة؛ فقد كان معظمهم منهكين جداً بعد ثماني سنوات من الاضطراب في حياتهم. تدفق الشماليين أعقبه انتشار الفساد في الهيئات المحلية الجنوبية، ما أدى إلى الاعتقاد بأن أسرة الرئيس وقبيلته كانوا يثرون على حساب الموارد الجنوبية. ومعروف أن أراضي الجنوب أقل كثافة سكانية من تلك التي في الشمال، لكنها أكبر منها مساحة بما يقرب من الضعفين وأغنى بالثروات المعدنية. وبعد توحيد اليمن، تمّ اكتشاف أكبر حقل للنفط في محافظة حضرموت بالقرب من منزل علي سالم البيض. وقد بدأ إنتاج النفط الخام في حقل المسيلة في يوليو ١٩٩٣، وأدى هذا الإنتاج إلى تصاعد التوترات قبل حرب العام ١٩٩٤، ولا يزال الاستمرار في استغلال حقول النفط في الجنوب مصدراً للشكوى حتى اليوم؛ فالجنوبيون يشعرون بأن الثروة المنبثقة من أراضيهم وزعت بشكل غير متناسب على جيش الرئيس صالح وقوات أمنه الشمالية التي تقمع الشعب الجنوبي»

حرية الصحافة تسير نحو مصير مجهول منذ عشر سنوات مضت، تدرجت في تصاعد الانتهاكات والتعسفات التي جعلت من العمل الصحفي في اليمن جريمة تودي بصاحبها إلى دهاليز السجون والمعتقلات هذا إذا نجا بجلده وسلِم كسر العظام، ولم يمض بقية حياته في خوف وقلق يصيب المطاردات البوليسية والملاحقات القضائية والتهديد بالتصفية الجسدية بين الفينة والأخرى.

وبحسب تقارير المرصد السنوي الصادر عن مركز التأهيل وحماية الحريات الصحيفة (CTPJF)، فقد بلغ إجمالي الانتهاكات الصحفية خلال العشر السنوات الماضية (1497) واقعة انتهاك موزعة حسب الجدول المرفق.

■ كتب/ علي العوارضي

حصاد مر لعقد من الانتهاكات

السلطة اليمنية تشن حرباً شعواء ضد الحريات الصحفية لا تستثني أحد

وتشير الإحصائيات المقدمة من (CTPJF) إلى أن وقائع انتهاك الحريات الصحيفة في اليمن تشهد حالة ازدياد مستمر، وتتوزع بين اغتيال واعتقال وحبس ومحاكمة واعتداء وتهديد ومطاردة ومصادرة ممتلكات وتوقيف صحف مواقع وتدمير أخرى وحجب المعلومات.

ويتوقف هذا التنوع في الانتهاكات على المتغيرات التي تعيشها البلد سواءً فيما يتعلق بالأحداث أو السياسيات وتوجيهات الدولة. ولو وقفنا فقط على ثلاث حالات مثلت أبرز الانتهاكات خلال العقد الماضي وهي اعتقال سعيد ثابت بتاريخ ٢٠٠٢م على خلفية نشر خبر في موقع القدس برس حول تعرض نجل الرئيس لطلق ناري في قدمه، وكذا اعتقال ومحاولة الزميل عبدالكريم الخيواني على ذمة فتح ملف التوريث في صحيفة الشورى، وبعده حملة التشهير والإساءة التي تعرضت لها الزميلة رحمة حجيرة بسبب مقال لها عن أحمد علي أيضاً .. لوجدنا أن الوقائع الثلاث كانت بدافع الانتقام غير المبرر للنجل الأكبر لرئيس الجمهورية وإضافته إلى مجموعة الخطوط الحمراء التي يمنع تجاوزها، وذلك كخطوة جزئية على طريق التهيئة لفكرة الحكم العائلي الوراثي التي بدت بعد ذلك كتوجه رسمي سخرت لخدمته كل إمكانيات الدولة ومقداراتها.

وقد تكرر الأمر ذاته مع الزميلة سامية الأغبري، المحررة في صحيفة الوحدوي والتي سبق وتعرضت للتهديد بالاختطاف في ٢٠٠٨م، على خلفية نشر قضية حقوقية تكشف عن جرائم بحق الإنسانية ارتكبتها عناصر من القوات الخاصة التابعة للواء الركن أحمد علي عبد الله صالح، وكان ضحيتها أطفال في عمر الزهور كانوا يلعبون خلف أحد أسوار القصر الجمهوري بمحافظة الحديدة.

وبنفس الطريقة التي صادرت بها السلطة صحيفة "الشورى" الصادرة عن اتحاد القوى الشعبية على ذمة فتح ملف التوريث في أواخر العام٢٠٠٣م أقدمت خلال العام نفسه على استنساخ صحيفة "الثوري" الصادرة عن الحزب الاشتراكي اليمني بمجرد نشر أول حلقة من ملف فساد رئاسة الجمهورية والتي من ملف فساد أسدلت من خلالها الستار عن مزارع الرئيس علي عبدالله صالح في محافظتين فقط هما "حجة وصعدة"، غير أنها تراجعت عنق قرارها الأخير استجابة لضغوط خارجية من منظمات دولية خافت السلطة أن تتكون لديها صورة سيئة عن الديمقراطية في اليمن بفعل هكذا ممارسات، سيما وأنها جاءت في فترة كانت الساحة اليمنية تشهد خلالها أول منافسة حقيقية بين السلطة والمعارضة على مقاعد البرلمان.

ومثلما ظلت الملاحقات القضائية تطارد رئيس تحرير صحيفة الثوري السابق خالد سليمان إلى مقر لجوئه السياسي الحالي في لندن، والذي صدر ضده آخر حكم غيابي في ٢٠٠٩/٥/٣م قضى بمنعه من مزاولة مهنة الصحافة لمدة عام وتغريمه مبلغ نصف مليون لوزارة الدفاع على ذمة قضايا نشر قديمة، يجد الزميل خالد العلواني، رئيس تحرير صحيفة العاصمة الأسبق، نفسه تحت طائلة المساءلة من قبل نيابة الصحافة والمطبوعات والتي لازالت تستجوبه حتى اللحظة في قضية نشر قالت أنها تمس شخص الرئيس، على الرغم من مرور نحو ثلاث سنوات على استقالة الزميل العلواني من عمله في صحيفة العاصمة الإصلاحية، والتي يفترض أن يكون بمجرد تقديمها قد أخلى مسؤوليته القانونية عن أي قضايا نشر سابقة كانت لاحقه.

وإذا كان الزميل الخيواني قد تم ترشيحه سابقاً على أنه الصحفي الأكثر تعرضا في العام ٢٠٠٧م وذلك إثر تعرضه للاعتداء بالضرب من قبل أفراد متخفين بزي مدني بعد اختطافه من إحدى شوارع العاصمة صنعاء وأخذه إلى مكان خال خلف منطقة دار سلم ومن ثم إحالته إلى المحاكمة غير العادلة بمحكمة أمن الدولة بتهمة حيازته صوراً ومقاطع لجرائم الحرب المرتكبة في صعدة شمال اليمن، فيمكننا القول هنا أن محمدا لمقالح كان أبرز الضحايا في العام ٢٠٠٩م؛ حيث أختطف ليلة ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م من إحدى شوارع العاصمة صنعاء، ورفضت السلطات الكشف عن مكانه ومصيره بل أنكرت وجوده في حوزة أجهزتها الأمنية لقرابة ٣ أشهر، إلى أن اعترف الرئيس اليمني لبعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك باعتقاله وأنه قد تقرر إحالته للنيابة في ٢٠١٠/٢/٣م، وهناك تعرض المقالح – حسب إفادته – لأبشع أنواع التعذيب والضرب حتى سالت دماؤه منذ لحظة اختطافه، كما أخضعه مختطفوه لعملية محاكاة للإعدام مرتين، وكذلك العزلة في منزل قديم، وكانت النيابة قد وجهت للصحفي محمد المقالح تهم اتصاله بالقائد الميداني للحوثيين عبد الملك ، وواجهته بأسئلة حول مقالات وأخبار نشرت في موقع الاشتراكي نت الذي يديره المقالح.

وبتهمة الإساءة لرئيس الجمهورية أصدرت محكمة الصحافة خلال الثلاثاء الأول من العام الجاري حكماً مجحفا هو الأول بحق الزميلين سمير جبران رئيس التحرير السابق لصحيفة المصدر الأهلية ومنير الماوري الكاتب الصحفي اليمني في أمريكيا؛ حيث قضى الحكم بمنع الماوري من الكتابة مدى الحياة، وحضر على جبران تولي منصب رئيس تحرير أو ناشر صحفي لمدة عشر سنوات قادمة.

أما الثاني فقد صدر بحق الكاتبة الصحفية أنيسة محمد علي عثمان والذي قضى بحسبها ٣ أشهر مع النفاذ ومنعها من الكتابة لمدة عام على خلفية مقال نشرته في صحيفة الوسط تزعم نيابة الصحافة والمطبوعات – كجهة ادعاء رسمية – أنه تضمن إساءة للرئيس.

ويعد هذا الحكم، من وجهة نظر جمال أنعم رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين اليمنيين، الأول من نوعه بحق كاتبة يمنية، مؤكدا في الوقت ذاته بأن الحكم بالحبس هو في حد ذاته "سابقة خطيرة " بحق الصحفيين كيف بالصحفيات، في بلد قلما تجد فيه قلم نسائي حر.

وليست الكاتبة أنيسة عثمان هي أول صحفية يمنية تنتهك حقوقها وتصادر حريتها في التعبير بل إن سنوات العشر الماضية مليئة بالانتهاكات والمضايقات التي وقع ضحيتها عشرات الصحفيات اليمنيات على رأسهن الزميلة توكل كرمان، رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود، والتي نالت الخط الأوفر من تلك الانتهاكات على مستوى الوسط الصحفي النسائي؛ كان أولها الالتفاف على حقوقها المحفوظة في امتلاك أول اسم اختارته لمنظمتها بداية العام ٢٠٠١م والتي كانت قد أطلقت عليها "صحفيات بلا حدود"، وكذا حرمانها من حقها المكفول دستوراً أو قانوناً في إنشاء وامتلاك صحيفة باسم المنظمة، فضلاً عن ما قامت به وزارة الإعلام من توقيف لمركز "بلا قيود موبايل" كأول خدمة إخبارية عبر الهاتف النقال على مستوى الجمهورية وذلك بعد مرور أكثر من شهرين على تدشين هذه الخدمة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل سبق وأن تلقت الزميلة "كرمان" عدة تهديدات عبر اتصالات هاتفية ورسائل GSM؛ تارة باختطاف أولادها وخراب بيتها، وأخرى بالتصفية الجسدية إذا لم تتوقف عن تحركاتها ونشاطاتها وآرائها المناهضة لسياسات وممارسات القمع الرسمية والمناصرة للقضايا العامة والوطنية والمدافعة عن الحقوق والحريات الصحفية، وفي مقدمة ذلك الاعتصامات التضامنية التي استطاعت أن تجعل فيها تقليداً أسبوعياً في ساحة هي من أطلقت عليها اسم "ساحة الحرية" ، ومنها أعلنت أول قائمة سوداء بأسماء منتهكي الحقوق والحريات الصحفية في العام ٢٠٠٨م، وفيها تعرضت لسلسلة من المضايقات كان آخرها الاعتداء بالسب والشتائم من قبل بعض أفراد الحراسة الأمنية لمبنى رئاسة الوزراء وقبلها الاعتداء بالضرب على أيدي أشخاص مندسين أنهم أفراد في الأمن المركزي التابع للعميد يحيى محمد عبد الله صالح.

وكذلك الأمر بالنسبة للإعلامية والكاتبة الصحفية رشيدة القيلي والتي رفضت وزارة الإعلام منحها ترخيص إنشاء صحيفة أطلقت عليها اسم "الفانوس"، بالرغم من إعطائها موافقة ميدانية قامت على ضوئها باستكمال كافة الإجراءات المطلوبة.

وبسبب مواقف رشيدة المعارضة لنظام الحكم وبعد ترشيح نفسها لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الأخيرة، تراجعت وزارة الإعلام عن موافقتها، وتحولت بذلك "الفانوس" إلى أثر بعد عين يختفي معها صوت وقلم نسائي قلما تجد له في الساحة اليمنية نظيرا.

وفي مكان آخر من الوطن، وتحديداً في المحافظات الجنوبية، كانت صحيفة "الأيام" هي الضحية الأبرز لانتهاكات الثلثين الأخيرين من العام ٢٠٠٩م والثلث الأول من العام ٢٠١٠م، حيث تمكنت السلطة مؤخرا من توقيفها وإلى الأبد، وذلك بعد ارتكابها سلسلة من الاعتداءات والانتهاكات بحق طاقمها التحريري والفني ومراسليها وموزعيها على خلفية تغطيتهم الموسعة لأحداث الجنوب.

وقد توجت تلك الاعتداءات باقتحام قوات الأمن لمقر الصحيفة الكائن بمدينة عدن وقتل اثنين من حراسها والعبث بكل ممتلكاتها.

ولا ننسى هنا أن نشير إلى أن خطاب السلطة التخويني وما رافقه من حملات التحريض والترهيب في وسائل الإعلام الرسمية ضد الصحفيين ومراسلي وسائل الإعلام العربية والأجنبية بسبب تغطيتهم لمجريات الأحداث في الجنوب، ساهم بشكل كبير في ارتفاع حصيلة ضحايا الانتهاك الأمنية لحرية الصحافة في تلك المحافظات منذ بداية الحراك الجنوبي سنة ٢٠٠٤م وحتى الآن.

وفي العام ٢٠٠٦م لم تدخر الحكومة اليمنية جهدا في سبيل فرض المزيد من القيود على حرية الصحافة؛ حيث قامت –حسب الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان – بحجب العديد من المواقع على شبكة الانترنت بما في ذلك موقع ناس برس الإخباري، بعد أن ضاقت ذرعاً بالكم الضخم من الانتقادات التي حفل بها ضد سياسات نظام الرئيس الصالح، ولم يتم رفع الحجب عنه إلا بعد إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية.

كما تعرض الصحفي محمد صادق العديني لـ ١٨ واقعة اعتداء وتحرش من السلطات اليمنية في أقل من ثماني سنوات، كان آخر هذه الوقائع صدور حكم ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وتغريمه مبلغ مليون ومائتي ألف ريال في محاكمة غيابية لم يتم استدعاءه لها أو التحقيق معه أو إبلاغة بمواعيد جلسات المحاكمة ، ناهيك عن كون المحاكمة لها صلة بمقاله الشهير " يا رئيس قل لهم بس" الذي انتقد فيه الممارسة الديمقراطية في عهد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وانتشار الفساد في اليمن.

وفي ١١ سبتمبر ٢٠٠٦م اقتحم أحد الأشخاص منزل سامية الأغبري المحررة بصحيفة الوحدوي، وذلك في محاولة للحصول على أوراق قامت بإرسالها عبر الفاكس لبعض المواقع الاليكترونية تتضمن نتائج فرز الأصوات في بعض اللجان الانتخابية ، وقاموا بتهديدها وسبها ، كنتيجة مباشرة لنشاطها الصحفي أثناء الانتخابات .

في حين اعتقل عبد الحافظ أحمد معجب، مراسل لبعض الصحف والمواقع الإخبارية، وتم تهديده بالقتل من قبل أفراد في إدارة أمن عمران، وتكرر التهديد بالقتل عبر مكالمة هاتفية من رقم محجوب؛ نتيجة رصده لبعض الانتهاكات التي شابت العملية الانتخابية في مديرية عمران بمحافظة عمران.

وفي العام ٢٠٠٤م شهدت أمانة العاصمة وعدد من محافظات الجمهورية مسيرات واسعة والتي عرفت بيوم الأربعاء الدامي احتجاجاً على ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والذي لم يخلوا هو الآخر من الانتهاكات وأعمال القمع السلطوية بحق الصحفيين ومراسلو وسائل الإعلام الخارجية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أقدمت السلطة على إنشاء محكمة استثنائية خاصة بالصحفيين والتي دشنت أعمالها في العام ٢٠٠٩م بالنظر في (١٥٠) قضية نالت كلاً من صحيفة (الثوري، الوحدوي، الشارع، الأيام، المصدر) النصيب الأوفر منها.

وخلال اليوم الأول فقط قامت أجهزة الأمن باعتقال عدد من الصحفيين ومراسلو القنوات الفضائية ومصادرة كاميراتهم ومداهمات بعض مقرات الصحف ووكالات الأنباء الخارجية منعا لنقل أي تغطية للأحداث.

العام	إجمالي الانتهاكات	اعتداء بدني وترهيب وتهديد	اعتقالات واستجواب ومحاكمات	فصل تعسفي واحتجاز ومصادرة لصحف ومواقع	قضايا أخرى
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٥٨	٥٣	٧٨	١٢	١٥
٢٠٠٢	٧٥	٣٠	٢٣	٦	١٦
٢٠٠٣	٨٥	٣٨	٢٦	٨	١٣
٢٠٠٤	١٢٠	٥٦	٤٠	١١	١٣
٢٠٠٥	١٧٦	٦٧	٧٤	١٦	١٩
٢٠٠٦	٢٠٠	٧٥	٧٩	٢٠	٢٦
٢٠٠٧	٢٢٠	٨٣	٩٥	١١	٣١
٢٠٠٨	٢١٧	٩١	٩٨	١٣	١٥
٢٠٠٩	٢٥٦	-	-	-	-

كانت اليمن صانعة كساء الكعبة..

هل حقق «صالح» ما حققه «الأتراك»؟!

بعد وصول قوات البرتغال واحتلالها «عدن» وجزر البحرين العربي والأحمر، ووصول طلائعها إلى «جدة» في بلاد الحرمين، استغاث اليمنيون بالخليفة العثماني (سليمان القانوني) وهب إلى نجدتهم وحماية مقدساتهم وأرسل أول جيش إسلامي إلى اليمن في ١٥٣٨م، وعندما عاد الصليبيون الأوروبيون يهددون اليمن في ١٨٤٩م اضطر العثمانيون للعودة مجددا إلى اليمن لمنع التوسع البريطاني، واستمروا (العثمانيون) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨م).

وخلال التواجد العثماني في اليمن شهدت الأخيرة نهضة حضارية شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعلى مختلف الأصعدة.. ليس أقل إيجابيات ذلك التواجد منع الطامعين والمتربصين باليمن ودحر العدوان عليه، وتحصين الجزر اليمنية وحماية المدن الساحلية والداخلية.

القلاع الفخمة في مدينة عدن وباب المندب وفي المخا وزبيد والحديدة وكمران واللحية وميدي وعسير، تتواجد فيها تحصينات منيعة بنتها دولة الخلافة.. ومثلها منشأة «العرضي» المقابل للسور الجغرافي لصنعاء القديمة الذي كان مقراً للقيادة في الجزيرة العربية، يسمى حالياً «مجمع الدفاع».

في كنف الخلافة العثمانية عرفت اليمن النظام الشوروي والنظام الانتخابي والمجالس التشريعية قبل أن يعرفها العالم في حينه.. كان لليمن مجالس بلدية ومجالس إدارة في المحافظات، ومجلس عمومي للولاية (بمقام برلمان مصغر)، جميعها مجالس منتخبة.

كان لليمن عدد من النواب يمثلون الشعب اليمني في البرلمان العثماني الأعلى (مجلس المبعوثات) ، كان يحق لهم بالإضافة إلى تمثيل المصلحة اليمنية، استجواب أعضاء الحكومة المركزية ومحاسبة أي مسئول محلي يمني مقصر بحق شعبه وواجباته تجاه وطنه أو خالف القوانين.

وفي عصر الخلافة العثمانية كانت لليمن مصانع تعمل بالطاقة الكهربائية (الفحم الحجري)، وبعض معدات تلك المصانع لا تزال في المتحف الحربي بصنعاء تشهد على النهضة الصناعية التي ازدهر بها اليمن، وتوقفت بداية الحكم الإمامي (١٩١٨م).

مصانع عملاقة كثيرة من بينها:

مصنع الحديد والصلب الإسلامي بصنعاء كان يصنع العربات وكافة وسائل النقل ومصنع مماثل لجميع قطع غيار المعدات المختلفة، مدنية وعسكرية.

المصنع الحربي الإسلامي بصنعاء: تصنع فيه مختلف الأسلحة الخفيفة والثقيلة، والذخيرة كانت تصنع بطاقة إنتاجية يومية (٧٠٠٠–١٠٠٠٠) طلقة بندقية ومدفعية.

كانت اليمن صانعة كسوة الكعبة المشرفة ومجهزة ما كان يسمى المحمل اليماني الشريف المتوجه مع الحجاج إلى الأراضي المقدسة في الحجاز، يتم ذلك في مصانع الغزل والنسيج الكهربائية اليمنية، التي كانت تصنع إضافة إلى ذلك المنسوخات القطنية والصوفية، وتصنع السجاد الفاخر بأنواعه.

كان المصنع الإسلامي للزجاج، يصنع جميع أنواع الزجاج الملونة وغير الملونة، وكانت تصنع فيه نجفات الإضاءة.

وبالإضافة إلى مصانع الرخام، كانت اليمن تصنع الأحذية والحقائب والمستلزمات الجلدية في مصانع الجلود، ومصانع أخرى للصابون ومشتقاته، ومصانع مماثلة للأشكال المختلفة من الأدوات المنزلية المتطورة.

كانت لليمن طواحين كبيرة بواسطة طاقة الرياح، كانت تتواجد في المناطق الجبلية والمرتفعة، وطواحين أخرى مائية تتركز في مناطق الغيول والعيون، كانت تعمل بواسطة تدفق واندفاع المياه وتحركات التربينات كتلك الطواحين التي وجدت في قرية حدة القديمة صنعاء، مثلا.

وضمن مجموعة المصانع الإسلامية لطحن الغلال والحبوب، كانت الطواحين البخارية العاملة بواسطة البخار الناتج عن الطاقة المتولدة من الفحم الحجري (طواحين لا تزال آثارها شاهدة في قصر غمدان بصنعاء مثلا).. وتضاف إليها طواحين مجرورة بالحيوانات تجرها البغال والجمال وحيوانات أخرى.

وفي العهد العثماني كانت اليمن تصنع الدواليب والكراسي والمكاتب الحكومية وتصنع صوالين الجلوس والكراسي المختلفة والأبواب والشبابيك الضخمة المطعمة بالعاج والنحاس المطلية بماء الذهب (باب اليمن آنذاك) عبر مصانع وورش النجارة المختلفة.

كان مكثف الثلج في الحديدة ينتج عشرة أطنان من الثلج في اليوم الواحد، كان يعمل بمولدات تعمل بواسطة الأيدروجين.

عرفت اليمن آنذاك القطارات والسكك الحديدية؛ وسار أول قطار في اليمن في (١٨٩١م) في خط الحديدة – صنعاء الذي وصل حينها إلى جنوب مدينة مناخة، وتوقف متأثراً بالحرب العالمية الأولى (١٩١٤م).

لا تزال آثار الطرق التي شقت في أعالي الجبال ومنخفض السهول بائنة للعيان، في طريق الحديدة وحجة وتعز مثلا.

الجسر الحديدي العملاق الواقع في طريق حجة عبس، في منطقة الطور، هو الشاهد الآخر على الحضارة يومئذ، طول الجسر (٤٢) متراً وعرضه (٤) أمتار، لا يوجد له أي دعامات من الأسفل.. لا يزال موجوداً إلى اليوم في قرية صارتْ قديمة. أنشئ في (١٩٠٣م) عهد السلطان عبدالحميد.

كان التعليم بمختلف فروعه وتخصصاته مجاناً وعلى نفقة الدولة.. كان لليمن خمس كليات صناعية، كانت تتبع الجامعة الصناعية بصنعاء (المتحف الحربي حاليا). وقد لا يصدق البعض بأن مبنى المتحف الحربي شيده العثمانيون، وكان محضناً للتعليم العالي العملي الصناعي.

دار المعلمين العليا بصنعاء.. وكليات عليا للإداريين، وكلية للبنات، وكليات شرعية وأخرى حربية، ومدارس فنية وصحية وصناعية وعسكرية.. ومبان ضخمة للجيوش وحصون وقلاع شيدت على الجبال الشاهقة.. وجيش إسلامي حديث على أعلى مستويات التسليح المتطورة آنذاك.

أسس نظاماً للتجارة والبنوك في جميع المناطق.. وكان الجنية العثماني أغلى العملات العالمية في حينه، ونظام الشيكات النقدية الإسلامية، والسندات المالية المختلفة.. شكلت جميعها النهضة الكبيرة في المجال المالي والمحاسبي.

أدخلت المطابع إلى اليمن في (١٨٧٢م)، وأصدر قانونا الصحافة والطباعة في القرن التاسع عشر الميلادي، وشهدت اليمن طباعة الصحف والجرائد والكتب.. من تلك الصحف صحيفة اليمن (١٨٧٢م) وصحيفة صنعاء (١٨٧٦م).

لنشر العدل والمساواة عينت آنذاك محاكم سيارة للتنقل بين القرى والأرياف، على نفقة الدولة ولحل قضايا من لا يستطيعوا الوصول إلى مركز الولايات، وأنشئت حينها المحاكم الشرعية والتجارية والأهلية.

لا يزال (حي بير العزب في صنعاء) شاهد على التخطيط الحديث للمدن الرئيسة.. وليس من المستغرب المفاجئ أن (باب اليمن) كان أحد مفردات ذلك التخطيط العاقل.

من كان يتوقع أن (سوق الملح، والمليح بصنعاء) أنشء في العهد العثماني.. ومن يتوقع أن (جامع قبة البكيرية بصنعاء) شيد برؤية عثمانية أو حتى برؤية استلهمت من حضارة العثمانيين.. قبة الجامع لا تزال تحتفظ ببهائها إلى اليوم، وإن كانت مضت عليها ٥٠٠ عام.

وتبقى تلك الشواهد على النهضة التي شهدتها اليمن، أثناء التواجد العثماني فيها، شاهدة على ما قدمه العثمانيون واسهموا في تحققه آنذاك، فضلا عن أن تلك المشاريع الكبيرة لا تزال غائبة تماماً عن اليمن الذي ترك لجهلائه اقتراف ذنب تدميرها واقتلاع آثارها، وعدم تقليدها إلى اليوم.

المعلومات الواردة مأخوذة عن ورقة أعدها الباحث أ/ علي بن جارالله الذيب، عضو مجلس الأمناء بمركز منارات ومستشار وزارة الثقافة، عنوانها (شواهد وثائقية مصورة عن النهضة اليمنية في العهد العثماني).

فيما كشف عن لقاءات للنقابة مع الحكومة..رئيس نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء لـ«الجماهير»:

إضرابنا مستمر ونأمل أن يكون هذا الأسبوع هو الأخير..

■ كتب / نورالدين القعاري

في ظل التداعيات والاعتصامات وحركات الاحتجاج التي أصابت العملية التعليمية بالشلل التام مما شكل خطورة على سير العملية التعليمية لطلاب جامعة صنعاء وجامعة عمران وبعض الجامعات الأخرى المتضامنه مع أكبر جامعة يمنية ؛ غير أن هذه التداعيات قوبلت بالصمت المطبق حتى دخلت هذه الإضرابات أسبوعها الرابع على التوالي احتجاجا على عدم تنفيذ مطالب سبق الاتفاق بشأنها مع رئاسة الجامعة ولم تلتزم بتنفيذها حتى الآن.. ومع هذا التصعيد الأول من نوعه، وفق وصف بعض المطلعين، والمتين في المطالبة بالحقوق المشروعة، والذي يشنه دكاتره الجامعة، أما الوجه الآخر فقد قابله الطرف الآخر «الحكومي» بعدم التفاعل والتخاذل في الرد الحاسم من قبل رئاسة الجامعة التي لا تراعي لطالب الأكاديمي وفقدانه العديد من المحاضرات التي تصب في مصلحة هذا الجيل الذي - غداً - هو من سيقود الوطن إلى بر الأمان..

الإضراب مستمر

ومع هذا فقد أكد الدكتور عبدالله العزعزي – رئيس نقابة هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران – في تصريح خاص للجماهير – أن الإضراب مستمر وسيستمر حتى تنفيذ المطالب والوعود، مؤكدا أن النقابة تأمل في أن يكون هذا الأسبوع هو آخر أسبوع للإضراب، وإلا فإنه سيتم التصعيد الأسبوع القادم وسيعلن عن إجراءات تصعيدية في حينه.

وكشف الدكتور العزعزي عن لقاءات وتواصل مع الجهات الحكومية، لكنها إلى الآن لم تسفر عن أي شيء عملي، مؤكدا أن النقابة لن ترفع إضرابها إلا في حال لمست النقابة الجديَّة لدى الجهات المعنية بتنفيذ المطالب.

وأشار إلى أن الإضراب من أنجح الإضرابات التي نفذت في اليمن، وأن نسبة النجاح عالية جدا باستثناء بعض الخروقات البسيطة التي لا تكاد تذكر.

وكانت نقابة هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران قد دعت إلى إضراب شامل عن العمل ابتداء من العاشر من الشهر الماضي، والعمل به إلى حين تعديله ببيان آخر.

كما طالبت النقابة أعضاء اللجان النقابية والمندوبين بمتابعة تنفيذ ما جاء في التعميم ومتابعة المخالفين له وتنبيههم لعواقب ذلك، وتقديم اسم من يستمر بمخالفة التوجيهات النقابية لتطبيق ما تراه من ضوابط مناسبة بحقه.

وأشارت النقابة إلى أن المخالفين سيتعرضون لعقوبات تبدأ باللوم والتحذير، مرورا بتعليق أسماء المخالفين وتلفوناتهم على القوائم السوداء، وانتهاء بتجميد عضويتهم بالنقابة.

طلابنا إلى أين!!

تساءل عدد كبير من طلاب جامعة صنعاء عن هذا الإنفلات الرهيب الذي تعانيه أكبر جامعة يمنية، وما آلت إليه أوضاع العملية التعليمية من تأخير منهج الدراسة المتبع في كل الكليات بدون إستثناء . حيث قال الطالب صلاح سنان "طالب في كلية الإعلام" : نحن نستغرب من سكوت رئاسة الجامعة عن هذا الإضراب الشامل في جميع كليات الجامعة وتقاعسها عن أداء واجبها تجاه هذه القضية .. ولماذ لم توجه بحل سريع لهذا الاعتصام!!

و"الأعجب من هذا كله، كيف سندخل الامتحانات ونحن لم ندرس إلا القليل ومدة الاعتصامات سوف تجاوز أسبوعها الرابع ولا من مجيب" .

مختتماً قوله: أين ضميرك يا طميم في ما هو واقع اليوم من تعطيل للعملية التعليمية؟!

أما محمد جابر طالب جامعي فيقول: نحن نطالب بفتح المعامل، وسنتوجه إلى رئاسة الجامعة ونيابة شؤون الطلاب قبل كل شيء، وسنذهب إلى رئيس الجامعة مع أننا نعرف أنه قد لا يكون موجودا.

طليعة المجتمع والمسكن الآمن

هذا وفي تصريح سابق للدكتور العزعزي، قال» إذا كانت هذه طليعة المجتمع و نخبته ورائدة التغيير، هل يستكثر عليهم أن يحصلوا على مسكن آمن، بدلاً من الذهاب إلى الأقسام لرفع فوارق السكن مابين عشرة ألف وعشرين ألف، وقد تتجاوز الثلاثين.»

وقال أن معظم العمارات و الكليات أصبحت بدون ماء بحجة أن المضخات تعطلت أو أن منسوب الماء بحاجة إلى حفر أعمق.. في جامعة نرى أنها رائدة وقائدة لتغيير هذا المجتمع، إلا أن كانت منازل أساتذة الجامعة بدون ماء، وقطع الكهرباء في يوم الخميس على بعض العمارات وهو يوم إجازة.

كما وافقه الدكتور عبدالحكيم نور الدين، المسئول الإعلامي للنقابة، بقوله:

مطالبنا حقة وقانونية وقضايانا عادلة، وعلى رئيس الجامعة أن يغيِّر من أساليبه في المماطلة والتسويف والاحتيال على حقوق الجامعة ومنتسبيها، وعلى جميع المعنيين تحمل مسؤولياتهم تجاه ما يحدث.

خطابات قيادات الدولة تفاقم الأزمات الوطنية

المؤتمر والانتخابات الانفرادية.. انحدار إلى المجهول..!!

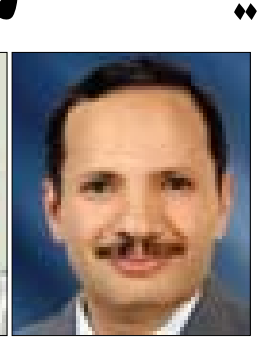

عرف الناس الدكتور علي مجور رئيس الحكومة بالهدوء وتجنب التصريحات النارية التي تتعلق بالعراك الحزبي ، لكن خروج الدكتور مجور عن المألوف وتصريحاته وخطاباته التي فأجاب المراقبين، ليس من محتواها ،بل من أنها صادرة عن رجل حاول أن ينأى بنفسه عن هذه الصراعات.

وبعد اسبوع كان خطاب الرئيس والذي أظهر للمراقبين أن السلطة تنوي التصعيد مع المشترك واستخدام جميع اوراقها في هذه المواجهة.

الأستاذ /يحيى الشامي – عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي – سجل استغرابه من هذه التصريحات، وأبدى أسفه قائلا :أشعر بالأسف الشديد من تعثر الحوار بين الحزب الحاكم والمشترك وكم كنت أتمنى على الحزب الحاكم أن يسمع الصوت الأخر باهتمام شديد، وأقصد بالصوت الأخر ليس فقط الصادر عن أحزاب المشترك وإنما الأصوات التي ترتفع من مواقع مختلفة على الصعيد العربي والإقليمي أو حتى الدولي . وتفصيلا لهذه المسألة أشير إلى ما يطمح إليه المشترك من الحوار وهو البحث بجدية عن السبل التي تساعد البلاد شعبا ووطنا على تجاوز الأزمات القادمة .. لكن يبدو لي أن المؤتمر وخصوصا في هذه المرحلة – لا يسمع للناصحين .. وما صدر عن الدكتور مجور من تصريحات غريبة تثبت أن المؤتمر لم يعد يسمع لصوت العقل وإنما يستمع لنفسه .. وأتمنى لو إستمع حتى لبعض العقلاء داخل المؤتمر والذين يشعرون من خلال قراءتهم للواقع الوطني أن البلد تمر بأزمة مركبة ومعقدة وأن الحل بالحوارمع الأخرين – وأقصدبهم المشترك – ومنظمات المجتمع المدني .. أما إذا صمم المؤتمر على المضي قدما في اتجاه انتخابات فردية فهذا لا يعني إلا أن من يحكم البلاد مصمم على الانفراد بالحكم بغض النظر عن ما ستؤل إليه وبالمناسبة كم هو مؤسف سماع تعليقات الدكتورمجور على الجهد الذي بذله المشترك ولجنة الحوار الوطني من أجل إيقاف حرب صعدة والترحيب بإيقافها وجذب الحوثيين إلى مربع الحوار ورؤية الإنقاذ الوطني التي خلص إليها اللقاء المشترك والتشاور الوطني وغيرها .. وبدلا من القول شكرا لجهودكم المخلصة توجه إلينا الاتهامات والتجنيات.

وتوقع الشامي مزيدا من الاتهامات والتجنيات على المشترك ولجنة والتشاور من السلطة تجاه جهودهما لحل أزمة الجنوب ..

الظاهري: الانتخابات فقدت مصداقيتها

وحذر أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء الدكتور /محمد الظاهري من أن السلطة من أي محاولة للقضاء على العملية الديمقراطية والتعددية السياسية، وقال : الإنتخابات اليمنية فقدت مصداقيتها وأصبحت أقرب للخداع السياسي الذي تستخدمه النخبة الحاكمة، وبالتالي فإن دخول الحاكم منفردا في الانتخابات القادمة يعتبر بمثابه إطلاق رصاصه الرحمة على التعدديه السياسيه في اليمن وتهديد لأ ستقرارالسياسي والاجتماعي».

ويرى الظاهري هذا التهديد يعبر عن ضعف المؤتمر والنخبه الحاكمه ومحاولة للقيام بدور القوي:. كنوع من التعويض عن شيئ مفقود لديهما، منوها إلى أن المضي منفرداً في ظل مخاطر الفساد وتشطير المشطر وتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ والتي تهدد الوطن معنات استبعاد قوى اجتماعية وسياسية فاعلة تمثل صمام أمام للمواطن وهذا ما يضع الحزب الحاكم – حد قوله– موضع الضعيف.

القيادي في سياسية التنظيم الوحدوي الناصري الأستاذ علي الحريشي – بلهجة تحذيرية – إلى تفاقم الوضع وازدياد نفوذ الفساد مشيرا، إلى أن إجراء انتخابات أحادية الجانب سيكون قد أوصل البلد إلى مرحلة حرجة وفاقم الوضع المأزوم ،وأعطى فرصة لتجار الحروب والمفسدين داخل السلطة للقضاء على آخر رمق للحياة المدنية والديمقراطية في اليمن ، ولسوف يزداد الفساد عتوا وهذا ماسيزيد من معاناة المواطن البسيط الذي ألقته أوجاعه وهمومه وسياسات الحزب الحاكم التجويعية في براثن العنف السياسي وفي أحضان الجماعات الإرهابية التي تقوى في ظروف الفساد والفوضى الخلاقة، وهذا ما يحاول المجتمع الدولي والعربي ومراكز البحث العالمي تحذير الحكومة وسلطتها من الوقوع في فخه .. لكني أعتقد أن السلطة لم تعد ترى إلا بعين الغرور ،ولاتعلم ماقد توصلنا سياساتها المتجاهلة للأزمات التي تصنعها، وتجاهلها للقوى الوطنية الفاعلة والقادرة على إيجاد حلول ناجعة لأزمات البلد إذا تظافرت الجهود .كما أن تعويلها على نفوذها السلطوي والجهوي واغترارها بالسكوت الشعبي عما اقترفته في حق الشعب والوطن لم يعد مظمونا، وماحدث في قرغيزيا دليل على ذلك، وإغلاق الطرق على الشعوب في الشعور بالأمل، ومنعهم من حقوقهم الشرعية في التغيير الانتخاب لن تكون نتيجته إلا الانفجار

من جهته يركز الأستاذ عبدالباسط القاعدي، مدير تحرير صحيفة الأهالي، على إختلاف الوضع في اليمن عن وضع السودان، ويضيف : من الصعب مقارنة وضعنا بوضع السودان.. الأمر الآخر أستطيع أن أجزم أن المؤتمر لا يستطيع دخول الانتخابات منفردا متجاهلا أحزاب اللقاء المشترك كما أن المؤتمر يكتسب شرعيته من وجود أحزاب المعارضة وذلك لخصوصية الديمقراطية اليمنية، إضافة إلى. أن المشترك لديه نقاط إلتقاء كثيرة مع الحوثيين ومع الحراك الجنوبي أكثر من المؤتمر وهذه نقطة تحسب للمشترك.. ويؤكد القاعدي أن المؤتمر لن يدخل في انتخابات أحادية، مضيفا : وحتى في حالة دخل منفردا فإنه سيحشر معارضيه في زاوية ضيقة، وسيرغمهم على إتخاذ وسائل أخرى للتغيير قد تدخل البلاد في دوامة العنف.

الشامي: السلطة لا تتحسس من تدخل الخارج

وعن الإتهامات التي وجهها مجور وإعلام السلطة للجنة الحوار والمشترك، قال الشامي : أؤكد أن المؤتمر والسلطة لا يتحسسون من التدخلات الخارجية بل ربما أنها يطلبون من جهات خارجية التدخل على الخط لمعالجة الأزمات التي صنعتها ،لكن حساسيتهم المفرطة هي تجاه أي جهود للمعارضة الحقيقية في البلاد واتساءل هل السلطة تتجاهل الأزمات أو أن بعض الأوساط بداخله صنعوها مستفيدة من الوضع الذي تمارس معه الفساد المنظم منذ فترة طويلة، وتمارس نهب المال العام وقمع أبناء الوطن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه لغربه وإذا دخلت السلطة في إنتخابات بصورة فردية فخطورة الأمر أن الأزمات بجميع جوانبها وتعقيداتها التي تمس مستقبل الوطن ومعيشة المواطن والبلد سيتجه للمجهول ويمكن أن يسقط في أيدي تيارات العنف السياسي ويمكن أن نتلمس ذلك من خلال تزايد النفوذ للتيارات السلفية المتطرفة والغير منظمة، وعندها ستكون أكبر الضحايا لذلك في الواقع هي السلطة ..

وحول تحركات الشارع يقول: تحرك المؤتمر للشارع هو محاولة للرد على التحركات العفوية أو المنظمة الصادرة عن القوى الوطنية طوال الشهور الماضية .. وحين تحرك السلطة الشارع فإنما تريد السماع لصوتها وليس صوت الشعب العفوي الصادر من أحزاب المشترك أو التشاور الوطني أو الشخصيات العامة .. والجميع يعلم أن أحزاب المشترك هي قوى سياسية في أوساط المجتمع وهمومها هي همومه سواء كان في الريف أو المدينة ، وكما هو معروف أن من يمتلك السلطة يستطيع بأساليب الترهيب والترغيب تحريك جزء كبير من البسطاء ..وبالتالي سيكون الطرفان «السلطة والمشترك» قادرين على إخراج الشارع ، لكن الفرق شاسع بين من يخرج من أجل لقمة العيش ومن أجل أوجاعه وبين من سيخرج رهبا أو طمعا ..

ويمتدح الدكتور / محمدالظاهري اللقاء المشترك وآلياته الجديدة وإنتقاله لمرحلة جديدة من مراحل المعارضة السياسية، مؤكدا أن: اللقاء المشترك انتقل من مرحله التنديد وإصدار البيانات وتوثيق أخطاء النخبة الحاكمة الى مرحلة نيل الحقوق والحريات والإصرار على المشاركة في صنع القرار السياسي اليمني ...بل إننا نستطيع أن نقول أننا لانتحدث عن معارضه احزاب المشترك فقط بل نتحدث عن معارضة مجتمعية بجانبها القوى الاجتماعية الفاعلة والحوثيين مع اللقاء المشترك والحراك الجنوبي هذه القوى لاتستطيع الحكومه تجاهلها، بل إن فساد وفشل الحكومات المتعاقبة عن القيام بوظائفها قد وحد قوى المعارضه الحزبية والمجتمعية معاً...

وأوضح الظاهري أن المشترك يمتلك أوراقاً تفوق بها على المؤتمر، مثل : التحاور مع الاخر ..وفي إطار مبادراته هو الأقرب الى مطالب الإخوة في الجنوب. وفي نظري أن أستدعاء ورقة الخارج واردة.. وللأسف أننا كيمنيين حولنا موقعنا الجيوستراتيجي إلى عامل ضعف ..كما ان الخارج لن يصمت لأن مصالحه تتضمن مكافحة القاعدة والبعد الامني، ومن ثم سيشكل ضغطاً واضحاً ولن يسمح بانهيار الدولة وخاصه في ظل نظام دولي يتم فيه تسييس القضايا المحلية، فأزمات اليمن لم تعد يمنية بل عدت شأناً إقليمياً ..

القاعدي: السلطة تريد تصفير العداد

وحول أوراق المشترك في حال انفراد المؤتمر في هذا الاتجاه، قال القاعدي:إذا أصر المؤتمر على اتخاذ هذا الطريق فإنه سيكون قد أعطى فرصه للمشترك لاتخاذ وسائل جديدة، وسيكون المؤتمر دخل مرحلة صراع قوية تتغير فيها الوسائل والأساليب وقد تتحول من سلمية إلى طرق قد تكون بعيدة عن السلم الذي يريده المؤتمر..

والمؤتمر يتحدث عن وسائل سلمية لكنه يدفع الآخرين ويحشرهم حشراً إلى مواقع بعيدة عن النهج السلمي.. حتى المخلوقات الأخرى كالحيوانات إذا مورست عليها ضغوط وكبتٌ لها فإن ذلك يولد الانفجار..

ويشير القاعدي للغرض الرئيسي لمناورات السلطة مع المعارضة: المؤتمر والسلطة بتعاملهما هذا مع المشترك والمعارضين ربما الهدف منه الوصول إلى تفاهمات وتنازلات من المعارضة. وأعتقد أن المؤتمر والسلطة لا يهمهما الانتخابات النيابية بشكل رئيسي أكثر من الإعداد لمشروع تصفير العداد الرئاسي..

القاعدي السلطة لن تتوافق مع المعارضة إلا إذا تعاملتا مع تعديل الدستور لتصفير العداد الرئاسي

وسبب فشل وصول المشترك والمؤتمر إلى توافقات بخصوص انتخابات ٢٠١١م هوأن السلطة والنخبة الحاكمة تريد من المشترك أن يقترب من نقطة تعديل الدستور وبالتحديد تصفير العداد الرئاسي؛ فمشروع التوريث قد أصبح مشروعاً فاشلاً والحل البديل إذا أراد المشترك أن يمضي المؤتمر في تفاهمات إجراء انتخابات ٢٠١١م وتقديم بعض التنازلات له؛ فعليه التعامل مع هذه النقطة وهي تصفير العداد.. والتعديلات الدستورية التي تتيح للرئيس التمديد لفترة جديدة وهي مطلب رئيسي بالنسبة للنخبة الحاكمة، أعتقد أن المؤتمر والسلطة على استعداد لتقديم كثير من التنازلات التي تطلبها المعارضة إذا اقتربت من نقطة تصفير العداد..

الحريشي: المجتمع الدولي لن يسكت

فيما يحذر علي الحريشي السلطة من أن إخراجها للشارع بالقوة ليس دليل على امتلاكه بل ربما انقلب هذا الشارع عليها، وقال :أثبت المشترك رغم هدوئه المدروس في المراحل السابقة ، أنه قادر على تحريك الشارع متى ما أراد، لكن تعقله وحرصه على الحفاظ على لغة الحوار والنضال السلمي تجعله يخطو خطوات مدروسة وواثقة .. هل نسي الحاكم كيف امتلأت شوارع العاصمة قبل عام بالمتظاهرين حتى كانوا كالأمواج الهادرة، وكان بامكانها لو استمرت ٣ أيام لأسقطت أي قوة ديكتاتورية ؛ فالشعوب إذا تحركت لا رادّ لها إلا الله .. ولذلك لا يزال المشترك يجعل فعالياته كلها بشكل منظم في أماكن محصورة ..

أما محاولة السلطة إخراج الشارع للرد على المشترك فقد أصبح موضة قديمة وغير فعالة فالجميع يعلم زيف هذه السلطة وشعاراتها التخوينية. ورغم النفقات الكبيرة لإخراج الناس فقد لاحظ الجميع أن الخارجين هم طلاب المدارس والعساكر بملابس مدنية، والباقي من موظفي المؤسسات الحكومية الذين أرغموا على الحضور.. والشئ الآخر أن أيا كان يمتلك السلطة والمال وأدواتهما قادر على إرغام الكثيرين على الخروج للهتاف له، لكن تجارب الديكتاتوريات التي أسقطتها إرادة الشعوب توضح النتائج الغير متوقعة، وأن الخارجين مع السلطة بهذه الأساليب من السهل انقلابهم بعد ساعات ..كما أن الأخوة العرب والمجتمع الدولي لن يستطيعوا السكوت على سياسات قد توقع البلد في أيدي الإرهاب وجماعات العنف، وملاحظتي هنا أن المشترك إلى الآن لم يستخدم أساليب السلطة الانتهازية في تجنيد أزمات البلد لتسويق لنفسها لدى الخارج والشحت في كل مؤتمر .

وينصح الحريشي السلطة بعدم التعويل على الخارج الذي يبحث عن مصالحه، قائلا: لكن تسارع الأحداث بدأ يوضح أن الخارج، الذي يدعم السلطة لأجندة معينة منها مكافحة الإرهاب و حماية مصالحه من التهريب والقرصنة وغيرها، بدأ يستوعب دروس الماضي ويفهم أن السلطة الحالية هي من يصنع هذه البيئة التي تهدد المصالح الإقليمية والدولية .. وعندها لن يستطيع الخارج الاستمرار في القبول بسقوط الدولة في المجهول من أجل نظام أعطى للخارج كل شئ حتى الأرض والثروة لكنه لم يستطع الحفاظ على مصالح شعبه ولا حتى مصالح حلفائه.. وبالتالي قد يكون الخارج – يوما – عاملاً من عوامل التغيير للحفاظ على استقرار المنطقة.

وبلهجة المتفاءل يؤكد يحيى الشامي بأن : المشترك سيكون أقدر، رغم عدم إمتلاكه لنفوذ الحزب الحاكم من مال عام ونفوذ السلطة، ورغم قيام السلطة بقمع التحركات السلمية؛ فإن المشترك سيواصل نضاله السلمي الذي ينسجم مع مطالب الشعب ومنظماته المدنية والتعبير عن هموم الناس، ،ولن يمل المشترك من الدفاع عن الحقوق والحريات ومطالبة السلطة بتوفير المناخ الملائم للحوار ،وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف المحاكمات السياسية للناشطين والصحفيين، والحوار مع جميع أطراف المجتمع اليمني وبهذا الطرح يكون المشترك قد أدرك بشكل صحيح ماهي المهدات لحوار حقيقي يفضي لمعالجات واقعية لكل أزمات البلد .

ويختتم الشامي بأن المشترك يراهن على الشعب بقواه السياسية وشخصياته العامة والقوى الديمقراطية، وداعياً المؤتمر والسلطة للتواضع وتجنب الغرور، والوعي بخطورة المرحلة الراهنة..

«جت» جائزة لـ«مهاتير» اليمن

لكونه شخصية بارزة قادت عدداً «لا يحصى» من الإصلاحات الرامية إلى الحد من الفقر، وتحسين الإدارة والحكم وتوسيع نطاق النمو الاقتصادي في اليمن. لذلك كله أعلن البنك الدولي عن منح جائزة «جيل جيت» التذكارية للأداء المتميز في الخدمة العامة للعام ٢٠١٠م، لنائب وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم اسماعيل الأرحبي.

وهذه الجائزة الممنوحة للأرحبي الفائز بها على مستوى العالم، دشنها البنك في ٢٠٠٤م لتكون جائزة نوعية «في مجمعات التنمية» وتستهدف تشجيع الإبداعات المتميزة في الخدمة العامة.

وجاءت الجائزة بعد أن كان البنك أكد في بيان له أن الحكومة اليمنية لم تعد مؤهلة لأية إصلاحات اقتصادية البتة وحذر من نضوب النفط وتضخم معدلات الفقر والبطالة.. قبل بغيرها يا بنك.

ومن حسن حظ الأرحبي أن الجائزة لم تمنح ذي قبل لباني النهضة الماليزية وصاحب المعجزة الخارقة التي حولت بلداً فقيراً إلى بلد صناعي ينافس اليابان والصين، الرئيس البارز والعقل البارع مهاتير محمد، وإلا كنا أعتبرناها (الجائزة) وصلت متأخرة كثيراً.. ونفتخر كيمنيين بهذه الجوائز العالمية التي تكرم البارزين في حكومة الشعبي العام المتهمة بالفشل والفساد والإشراف على الانهيار، والتي تنتقص من حق مثل هذه الشخصيات ولم تكرمها وتعطيها حقها من التقدير.

ونوه البنك الدولي في تبريراته لاختيار الأرحبي بطلاً للأداء المتميز، لما يمتلكه الرجل من سجل لا مثيل له من الصراحة والنزاهة والمساءلة في فترة ولايته «الطويلة» في الخطوط الأمامية للخدمة العامة.

وبالنسبة لنا – كمواطنين نرزح تحت خط الفقر وبتجرع ويلات سياسات الأرحبي وأمثاله – قد نعذر البنك في حالة واحدة وهي: إذا اتضح أن المقصود بالخدمة العامة والخطوط الأمامية نجاح الرجل في التسول «العام» واقناع الأشقاء والأصدقاء بأن اليمن « أرملة» تستحق الكفالة والإعالة.

وفي حالة أخرى قد نعتبر أن الجائزة المقدمة من البنك قد تكون مكافأة للأرحبي نظير تنازلات وصفقات قدمها للبنك على حساب المصلحة العامة..

ونحن إذ نهنئ المهاتير الأرحبي على الجائزة نشد على أيدي الرجال الكبار (مجور، الصهيبي، العيدروس، العليمي، المتوكل، مساعد، القربي) في إثبات نجاحهم وحصد مزيد من الجوائز.

ولا يفوتنا تذكير الأرحبي بأنه قد ركب الصعب ووضع أمام تحد شاق يحتاج إلى رفد سجله في الصراحة والنزاهة بمزيد من النزاهة والإخلاص والزهد والنظافة.

ومن سوء حظ الأرحبي أن من رشحوه للجائزة لم يتذوقوا القات «الأرحبي» بعد، وإلا كانت الجائزة أكبر لا تقل عن جائزة «نوبل».

عناوين سبتمبرية

تنص المادة (٤٠) من دستور الجمهورية اليمنية على:-

يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية، وذلك ضماناً لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية وفقاً للقانون.

وتحت هذه المادة سنتناول بعض ما ورد في العدد (١٥٠٩) بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٩م من صحيفة (٢٦ سبتمبر)، الصادرة عن القوات المسلحة اليمنية (دائرة التوجيه المعنوي)، والتي يفترض بها الالتزام بالدستور وعدم الخروج عن القانون والتورط في السياسة والإساءة لمكانة وقمية وهيبة القوات المسلحة والأمن..

هذه بعض العناوين السبتمبرية.. نعرضها كما وردت ونتركها للتعليق..

بعد تعنت المشترك ووصول الحوار إلى طريق شبة مسدود.. «المؤتمر» سيمضي في التحضير للانتخابات في موعدها المحدد.

استغرب تسييسه في إطار المكايدات الحزبية. مصدر أمني: حادث سيارة عبدالوهاب محمود مروري بحت.

زار عدداً من المعسكرات وهنأ المقاتلين بيوم الديمقراطية والعيد الوطني العشرين للوحدة.. الرئيس القائد: القوات المسلحة والأمن ستتصدى بحزم لكل الحالمين بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

مصدر محلي: الحوثيون يواصلون الخروقات ويعرقلون جهود إحلال السلام في صعدة.

اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي يعلن تضامنه مع وحدة واستقرار اليمن.

المدير التنفيذي لوحدة تنفيذ مشروع السائلة.. عمال النظافة من المتسببين الرئيسيين في مشاكل تصريف الأمطار.

نائب الرئيس أمام مهرجان تدشين الاحتفالات بالعيد الوطني العشرين في عدن: نقول لإخواننا في المشترك" كفاكم نفاقا على الوطن والمواطنين" !

الوطن وهوس المشترك (عمود).

"المشترك" أخطأ بحق أحزابه المتواضعة حين أصر على كشف المستور متجاوزاً الحدود الممكنة للتهديد والتلويح بهدف الابتزاز (الجندي).

المشترك خصم مبهم وكل علينا صغاره

الشعب ما عاد صدق ذي كذبهم زاد واره

ماله أسس أو مبادئ عنده وعينه بجاره

أفكارهم نار شاعل يشتوا لشعبي دماره

وهمهم في المكاسب لكسب غيره وداره

بالأمس كانوا ثعابين واليوم أفاعي مغارة

من قصيدة بعنوان «يابو حمد ما يهزك».

« لا يمكن استثناء أحزاب المشترك بخطابها الإعلامي التحريضي المنبثق من تصور قياداتها أن الإرهاب والتخريب سواء كان تحت شعارات دعوات الفرقة والتمزق أو أولئك الظلاميين الحالمين بعودة الماضي الأمامي والاستعماري أو الظلاميين الجدد صناع آفة الإرهاب.. جميعها تخدم مخططاتهم التآمرية التي تسعى إلى وضع الوطن وأبنائه الشرفاء أمام خيارين إما السلطة أو هدم المعبد على رؤوس الجميع، مع أن تجارب التاريخ والحقائق الموضوعية تؤكد بشكل قاطع أنهم لن يطالوا لا هذا ولا ذاك، وما يقومون به من أفعال معيقة لمسيرة البناء والتنمية والتقدم تجعل صفة المعارضة تنتفي عنهم، ليكونوا مهمين في صناعة الإرهاب كونهم من خلال خطابهم السياسي والإعلامي السوداوي وما يولده من مشاعر اليأس والقنوط والإحباط في أوساط النشء والشباب».

من كلمة (٢٦ سبتمبر) بعنوان: صناع الإرهاب.

مادة إعلانية..

الرئيس يطلع على السيول المتدفقة في بعض مديريات محافظة صنعاء

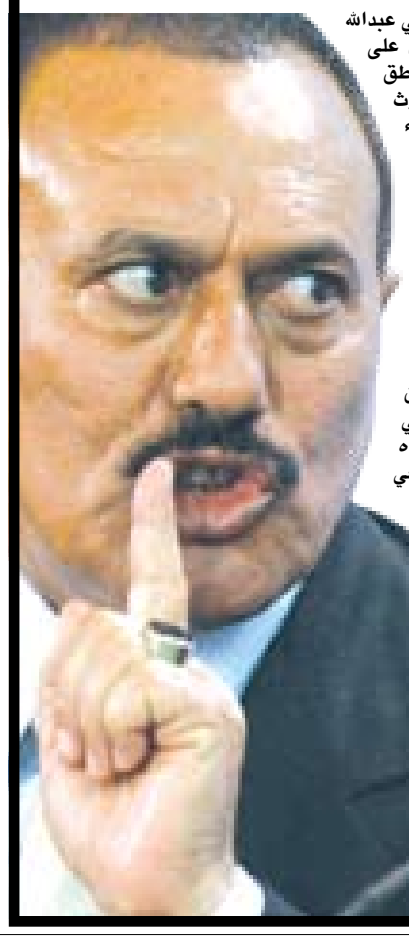

أطلع فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس على السيول المتدفقة في بعض مناطق مديريات بني حشيش وبني الحارث وأرحب بمحافظة صنعاء جراء هطول الأمطار الغزيرة التي من الله سبحانه وتعالى بها على بلادنا خلال الأيام القليلة الماضية.

وأكد فخامة الأخ الرئيس على أهمية الاستفادة من مياه سيول الأمطار من خلال التوسع في إنشاء السدود والحواجز المائية والكرفانات التي من شأنها حجز مياه الأمطار لتغذية الأحواض المائية والآبار الجوفية، فضلاً عن الاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية.. مشيراً إلى أن المياه نعمة كبرى من الله تعالى وينبغي الحفاظ عليها والاستفادة منها في التنمية الزراعية وما ينفع الناس.

حاجة اليمن إلى «البعث».. لا «البعثات» أو «الإنبعاث»

اليمن اليوم أحوج ما يكون إلى «بعث» لا انبعاث أو بعثات.. يمن اليوم يمر بحالة من الموت الطويل دهره، مدفون تحت الأرض، وربما يصعب التعرف عليه بغير التشوهات المضروبة في جسده.

اليمن الجديد المقيد في سجلات «الوفيات» لن يجدي معه الانبعاث المؤدي إلى تبخره وذوبانه في عوامل التعرية وتطايره مع حركة الهواء.. لا تجدي معه «البعثات» المكوكبة، والترحال الباحث عن «الحقيقة» عند أقدام المانحين والأصدقاء، المتلطف للآخر باحثاً عن شبه حياة «سعيدة» لليمن المسمى «السعيد».

وحده «البعث» النافع لليمن، يعيد بعثة اليمن إلى الحياة مجدداً.. يعيد الألفة والأمل إلى الجسد المهشم والعظام التي صارت رماداً.. وحده حامي اليمن من لقصات «الدود» ووسخ البعوض وألم الفيروسات وتسمم البكتيريا.. وحده مخرج اليمن من عشيرة الغابرين.. وحده «البعث» من سيعيد اليمن إلى «الأحياء».. ويخرجه من حضيرة «الحيوانات» وأشباه الكائنات الحية.

وفي حتمية «البعث» القادم الأمل الوحيد في «الإصلاح» الأممي، لا يمكن لكل المطمورين ومن هم تحت الأنقاذ وفاقدو الأهلية ومن لم يعودوا صالحين للاستخدام إلا الإسلام بحقيقة «المبعث» الكاسح، والبعد عن طريقه وعدم محاولة تثبيطه وصناعة المحبطات الواهية أمامه.

بالمقلوب

- الرئيس «صالح»: أحزاب المشترك تعتمد على أنظمة «هبلاء»!.
- البنك الدولي منح «الأرحبي» جائزة التميز العالمية، لأنه قاد عدداً «لا يحصى» من الإصلاحات.
- وزير العدل: ما نشر في بعض الصحف حول الفساد المالي بوزارة العدل يحسب لنا وليس علينا!.
- الرئيس يعتذر لـ"الإرياني" عن استمراره في الحوار مع المشترك، والإرياني يكلف البركاني وبن دغر بالمهمة.
- نقابة هيئة التدريس بالجامعات تهدد باستقدام حكومة "بنغالية".
- السفير البريطاني يهنئ السلطة اليمنية بفشل محاولة اغتياله.
- البنك المركزي اليمني يشهر إفلاس (بنك العمال) بعد (٤) أيام من صدور قرار رئاسي بإنشائه.
- ابن هادي لـ"المؤتمر الشعبي العام": كفاكم نفاقاً على الوطن والمواطنين!

غرامة 50.000 ريال لمن يذبح سلحفاة..

«الإرياني» يتعهد بحماية «السلاحف» الوطنية

في الوقت الذي يبحث فيه أبناء جزيرة سقطرى عن من يحميهم من السلاحف «الحاكمة» التي أكلت الأخضر واليابس، أكد وزير المياه والبيئة عبدالرحمن فضل الإرياني استمرار الحكومة في حماية السلاحف والالتزام في تنفيذ الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها اليمن.

جاء التأكيد في ذات الوقت الذي يطالب فيه سكان أرخبيل سقطرى الحكومة مساواتهم بالسلاحف في الحقوق والواجبات والعيش الكريم، وتوفير الحماية الكاملة لهم من الاقتراض في ظل استمرار سياسات «التعرية» التي تسير عليها الحكومة.

وإضافة إلى ذلك، اتفق الإرياني مع محلي مديرية حديبو على أن يغرم كل من يثبت تورطه في ذبح سلحفة مبلغ (٥٠،٠٠٠) ريال

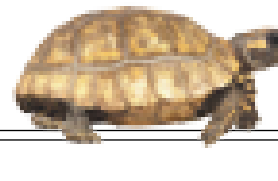

وأن يتم تغريم أي شخص من خارج المحمية يتم ضبطه داخلها (١٠،٠٠٠) ريال وحبس شهر.

ونوه الوزير إلى أن محميات السلاحف تعد من أهم مصادر تنمية المجتمعات المحلية في العالم من خلال تنظيم زيارات للسياح لمشاهدة هذه المخلوق العجيب مقابل رسوم يذهب ريعها لصالح المجتمعات المحلية، مؤكداً أن حماية السلاحف يتطلب التعاون التام بين أجهزة الدولة والمجتمع المحلي.

نساء تحولن إلى «رجال».. التغيير نحو الأفضل

ليست «إيناس» وحدها التي تحولت إلى «أحمد» بعد عملية جراحية بمستشفى الثورة قبل أسبوع واحد من موعد عرسها على خطيبها الذي أصيب بالصرع حين وجد نفسه أمام «رجل» مثله ذي «شنب» ولحيه.. كانت قد سبقت هذه الحالة، التي اكتشفت متأخرة، كثير حالات مماثلة، بعضها تحولت فيه «زوجة» أحدهم إلى رجل.

بالنسبة للبعض فإن «حالة مثل هذه تعتبر إحدى ظواهر التغيير إلى الأفضل»، كما علّق أحدهم على الخبر المنشور في «مأرب برس».. على اعتبار أن المواطن اليوم متعطش للغاية لأي تغيير يحدث، مع أفضلية أن يكون نحو الأفضل.

وبرأي البعض فإن التحولات الإنسانية إلى «الأفضل» يستحق الإشادة.. فأن تتحول المرأة إلى «رجل» بين عشية وضحاها أفضل من بقائها «أنثى»، خاضعة لقوامة الرجال أو الرجل الوحيد بالمعنى الأصح، الذي يتخذ منها زوجة له خادمة طائعة مطوعة لأهوائه وأمزجته وقراراته... أفضل من أن تبقى تحت رحمة عطفه وحنانه وصحوة ضميره وإنسانيته المتوحشة وعاطفته العنيفة.

وأعجبني كثيراً بعض التعليقات التي ذهبت داعية المجتمع إلى التكيف مع مثل هذه الحالات ومساعدتها على التكيف مع الواقع المتغير المفاجئ.. والبعض أشاد كثيراً بتحرر الأنثى عن مجتمع النساء وأسرارهن البيضاء، واختيار الرجولة مستقبلاً، وعدم الاعتبار لتكاليف العملية وعناء العلاج وعوائق التغيير».

في خطابه السبت الماضي بمناسبة الاحتفال بيوم العمال العالمي، شن رئيس الجمهورية هجوماً قوياً على أحزاب اللقاء المشترك، كعادته في عدم تفويت أي خطاب - في أي مناسبة مهما كان نوعها - إلا وكان المشترك هو محور ذلك الخطاب، وهذا ليس بالأمر الجديد أو الغريب .. الغريب هو ما ورد في خطاب الرئيس حول الاتفاقات مع المشترك، حين دعا المشترك بقوله (تعالوا نتفق إتفاق الرجال.. اتفاق الشجعان، ونختلف اختلاف الأبطال» إلى آخر ما جاء في خطابه المحموم.

■ أ/ عبدالرحمن المشرعي

اتفـــاق الرجال

وهنا نتساءل: هل الاتفاقات السابقة خلال السنوات الماضية، والتي كان آخرها اتفاق ٢٣ فبراير العام الماضي، لم تكن اتفاق رجال ولا تتصف بالشجاعة والبطولة لخدمة الوطن؟! وهل اتفاق المبادئ الذي تم بين المشترك والمؤتمر الأربعاء قبل الماضي ولم يوقع عليه – لرجوع كل طرف إلى قيادته، مع أن من توافقوا عليه هم من القيادات العليا في المشترك وفي المؤتمر (وكلهم رجال)!!؟ وتأتي المفاجأة..! يرفضه الرئيس ويعترض على بند ليس بجديد، ويعتبر صلب اتفاق فبراير وهو تهيئة الأجواء السياسية وإطلاق المعتقلين السياسيين، والثاني وقف هجوم الإعلام الرسمي على المعارضة مع أن الرئيس كان قد وافق عليهما سابقاً. إذا ماذا ينقص هذا الاتفاق ليكون اتفاق الرجال؟ هل لكي يكون أي اتفاق، يطلق المتفقون عليه صفات الرجولة والشجاعة والبطولة، أن يكون لخدمة طرف واحد، وأن يظل المعتقلون داخل السجون، وتظل الاعتقالات قائمة، وتظل الحرب الإعلامية والتحريض ضد المشترك مستعرة، وأن لا يتحدث عن الإصلاحات الشاملة والحوار الوطني..؟

أم أن فخامة الرئيس يرى أن يتم تصفير العداد من جديد وإلغاء الاتفاقات السابقة – بما فيها اتفاق فبراير – والبدء من جديد في حوارات بيزنطية للتوصل إلى اتفاق جديد بشروط ومواصفات جديدة يتوصل ويتفق عليها الرجال الشجعان فقط؟!

ألا يقدم الحزب الحاكم دليلاً جديداً على إدانته وأنه وحده فقط من يتسبب في تعطيل الحوار وعدم التوصل إلى اتفاق مع المشترك!!؟

صوت الجماهير أقوى من صوت الرصاص

■ أمين أحمد الحاج

لقد دوت أصوات الجماهير التي انطلقت من كل محافظات الجمهورية اليمنية تدين وتستنكر ذلك العمل الجبان الذي استهدف حياة المناضل الوطني والقومي الكبير الدكتور عبدالوهاب محمود الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي – قطر اليمن – رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك، وكان صوتها أقوى من تلك الرصاصات الجبانة والصبيانية.

وأجمعت كل القوى الوطنية على مطالبة الأجهزة الأمنية بسرعة القبض على الجناة وكشف من يقف وراءهم وتقديمهم إلى العدالة، وعدم تقييد القضية «ضد مجهول».

وحذرت تلك الأصوات – من خلال بياناتها – كل من تسول له نفسه بمحاولة المساس بالرموز الوطنية والمناظلين من أمثال المناضل الدكتور محمود وكل رفاقه وإخوانه في اللقاء المشترك..

وأن تلك الرصاص لن تخيف المناضلين ولن تجعلهم يغيرون مواقفهم الوطنية والقومية المشرفة، بل ستزيدهم عزيمة وإصراراً على مواصلة نضالهم والانتصار لقضايا وطنهم وشعبهم وأمتهم حتى النهاية .. وقد عبرت تلك البيانات عن الحب والوفاء من كافة الجماهير للمناضل الدكتور محمود ولكل من يقف في صفه النضالي من أجل الانتصار لقضايا الوطن والشعب ووحدتهم وحريته.

وكشفت تلك الأصوات الخيرة عن مدى الشعبية التي يحضى بها المناضل الدكتور محمود..

فهنيئاً لك الحب أيها المناضل الكبير

من يسبق: التعليم أم الأمية ؟

■ محمد الهندوان

أصبح هَمَّ العالم اليوم هو القضاء على الأمية الحضارية المتمثلة في الأمية العلمية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والصحية وغيرها .. ونحن لا زلنا منذ قيام الثورة اليمنية، التي ما قامت أصلا إلا لتحقيق هدف مهم وهو القضاء على الأمية التي لا زلنا نحاول على استحياء القضاء على الأمية الأبجدية فقط، والى الآن بدون جدوى، وجيش الأميين كل عام في ازدياد .

انتشرت الأمية في اليمن على نطاق واسع قلما تجد له نظير في العالم العربي وتصل هذه النسبة إلى حوالي ٥٠ ٪، بحسب البنك الدولي.. معقول يا ناس ١٢ مليون أمي في اليمن لا يقرؤون ولا يكتبون ولا هم يحزنون

أم أن من مصلحة الحزب الحاكم انتشار نسبة الأمية حتى يضمن بها الفوز في الانتخابات كما قال أحد المحللين السياسيين ؟

حتى مخرجات التعليم الأساسي والثانوي والجامعي دون المستوى المطلوب؛ فكم من طلاب ثانوية لا يعرفون القراءة والكتابة، بل حتى بعض طلاب الجامعة مستواهم التعليمي دون المطلوب. وكم المني ذلك الخبر الذي قرأته في إحدى الصحف، مفاده: أن إيطاليا قدمت منحا للدراسات العليا لطلاب يمنيين وعند اختبارهم لتحديد مستواهم اتضح للايطاليين أن الطلاب المتقدمين لدراسة الدكتوراه بالكاد يصلحوا لدراسة البكالوريوس، أما طلاب البكالوريوس فلم يتم قبول أي واحد منهم لضعف مستواهم، وهذا قد يكون بسبب الوساطة والمحسوبية والأنانية في الحصول على كل شيء حتى ولو كان على حساب العلم والتعلم .

وانا هنا لا أنكر وجود طلاب لديهم حب العلم والتعلم ومتفوقين على نظرائهم في الدول الأخرى، لكنهم لم يجدوا الفرصة المناسبة لدعمهم وتشجيعهم .

نقطة أخيرة عبارة عن تساؤل بسيط: كيف لنا أن نغير من واقعنا التعليمي الذي نعيشه؟

في نظري البداية أهم شيء.. وذلك عبر الاهتمام بالمعلمين الذين يتم قبولهم في كليات التربية بحيث يكونوا من المؤهلين لتعليم الطلاب في المستقبل، و توفير الإمكانات المادية والمعنوية للمدارس ، ثم الاهتمام بالإدارات المدرسية بحيث يتم اختيارها وفق الكفاءة والمقدرة لا على حساب الانتماء والمحسوبية والمجاملات التي في النهاية تنتج لنا جيلا من أشباه المتعلمين للأسف الشديد .

أخيرا لا يمكن لأي بلد في العالم – واليمن بالتأكيد داخلة فيها – أن ينهض بمستوى أبنائه التعليمي حتى ينفق على التعليم أكثر من إنفاقه على شراء الأسلحة التي ما جنينا منها إلا الخراب.

التنحي قبل الانهيار...!

خطر التقسيم يلوح من بعيد على البلاد إن لم يكن خياراً قائماً بعد كل هذا التعقيد الذي نعيشه .. أزمات البلاد اليوم تنهال واحدة تلو الأخرى، وكل أزمة كفيلة بتمزيق وحدة البلاد بأكملها وتفكيك النسيج الوطني الذي يربط الجميع برباط وحدة الأرض والمصلحة .

أزمات البلاد المتلاحقة لم تعد تكفيها الخطب النارية أو التشنجات المنفعلة أو الاستهجان البارد بقدر ما هي بحاجة إلى إرادة سياسية من الجميع، تقدم الحلول بعد دراسة الأزمة دراسة معمقة . في ظني أن البلاد لن يسعفها سوى إرادة قوية تعترف بالخطأ الذي رافق سياستها التي أثبتت الأيام فشلها وخطأها الكبير .

■ فهد الرجبي

اليوم تُربط كل الأزمات بشخص لم يعد بقاؤه سوى انتاجٍ لمزيدٍ من الأزمات وتعقيد العقد وتفتيت المفتت . ماذا لو اعتذر للوطن إن كان هناك حباً يدعيه؟! إن إعلان التنحي تدارك لما تبقى من منجزات يفتخر بها كي لا يصيبها السقوط والانهيار.

في اعتقادي الشخصي أن البلاد تحيط بها الأخطار من كل مكان ولن تخرج إلا بأعجوبة وليست سوى التنحي وترك الأمر بيد الشعب يقرر مصيره بنفسه بعيداً عن الوصاية التي لن تكون إلا هيمنة ناقصة تزيد في الاشتعال وتمنع العلاج عن مكان المرض. اليمن السعيد في مرحلة الخطر و مرحلة التفتيت.. و تفتيت الأرض سوى خطوة ثالثة بعد تفتيت القناعات وتردي التحالفات وانتكاسة السياسات .

ليس من مخرج سوى تنحيه.. يسبق ذلك اعتذار للشعب واعتراف بالفشل، وهذا كفيل بالحفاظ على ما تبقى من منجزات لم تصل إليها يد الهدم بعد أن طال كل شيء تقريباً.. وماذا تبقى للوحدة إذا كان يكتب لها الموت بذنوب صناعها ..!

الرجل يظهر أنه كان صادقاً عندما أعلنها سابقا.. لن يعود إلى الحكم، وحينها كان يتربع على سلم الزعامة التاريخية غير أن المحيطين، الذين ما شبعت نهمتهم، كانوا له بالمرصاد. كانت تلك لحظة ملك وزعامة للتاريخ بينما هي اليوم زعامة تهوي إلى الأرض لا تجد معيناً أو ناصرا فالمعارضة تنتظر من قريب والعدو يشمت من بعيد ،والصديق عاجز والقريب خائف . ونفسه لا حول له ولا قوة؛ فلن يلعن الرجل لحظة سوى تلك التي ساقته إلى ميدان السبعين للعدول والتراجع ...

اليوم كل حل لا يقترب من التنحي والاعتذار لن يكون سوى مبالغة في الانتحار ليس أكثر. لندرس خيار التسليم والتنحي وندرس هذا الخيار فلعله الخيار الوحيد الذي يوقف السقوط . كيف تقنع أهل الجنوب بإمكانية الحل إذا كان قد جرب الحل عشرين عاما تجرع فيه العلقم !! وكيف يتفهم صاحب الشمال إذا كانت ثلاثين عاما لم توصله إلى هدف واحد من أهداف الثورة (القضاء على الفقر والظلم والمرض)!! وكيف يرتدع الفاسد إذا كان يعد خروج الرئيس من الحكم خطر على بقائه وتهديدا لمصالحه!! وكيف يستسيغ ويتحمل الرئيس البقاء وهو يرى منجزاته التاريخية تتهاوى كتهاوي برجي نيورك. لقد أصبح خيار التنحي واجبا وطنيا وخياراً استراتيجيا بامتياز للحفاظ على ما تبقى من منجزات . فلتسلم البلاد إلى وحدة وطنية من كل الأطياف تنقذ ما يمكن إنقاذه وتعاود الانطلاق من جديد . في السابق كان يقال أن سبب هذه الأزمات هم المحيطون بالرئيس..! إذا قبلنا عذر الرئيس نفسه فيلس من فرصة سانحة لإبعادهم قبل الخطر القادم الذي لن يستثني أحدا.

الذي يظهر بجلاء ولا غشاوة أن المحيطين – وإن صح التعبير: المتربصين – لم يعودوا يهمهم أنفسهم ومصالحهم بقدر إفساد البلاد والعباد وسحق وشطب كل المنجزات التي يرى أنها منجزات صنعها الرجل في الثلاثين سنة من حكمه..

فجعني أحد السياسيين وهو يحلل التهديد التي يخوف به الرئيس المعارضة من خطر الصومله والعرقنة، قائلاً: إن الكثير من أهل اليمن يظنون أن القصد هو الحرب الأهلية والتناقس على السلطة، و هذا أمر وارد.. غير أن الصحيح من هذا التهديد هو عندما تعدم الحلول التي ترسي البقاء وتنقطع كل الحبال في الاستمرار وليس من خيار للبقاء، فليكن ....! فما قام به عيديد الرئيس الصومالي في آخر مراحله أن قسم السلاح بين المتصارعين بالسوية وحثهم على انتزاع السلطة، وتركهم وما يريدون فكانت الصومله ...!! ومثلها اليمن.. وها هي في صعده بداية السيناريو على أغلب الاحتمالات.

عندما تكون السلطة في أي بلد هي المسئولة الأولى عن تزوير الحقيقة، فبالتأكيد سيكون مصير ومستقبل تلك البلاد مظلماً وتاريخها مزوراً.
والسلطة الحالية في بلادنا وبلا منافس تعتبر السلطة الأولى على مستوى الوطن العربي والعالم التي تزور الحقائق وفي كل شيء في السياسة والاقتصاد والتعليم والقضاء.....إلخ.
فخلال متابعتي لحديث الدكتور مجور، رئيس حكومة سلطة المؤتمر الشعبي العام، في اللقاء التلفزيوني الذي أجري معه مساء الاربعاء قبل الفائت في فضائية اليمن الرسمية، وتحدث فيه بالعديد من القضايا والهموم.

■ أنور الركن

عاجل.. إلى (عبقري) حكومة دولة الوحدة..

ما علاقة «الزمرة الأبينية» بما يحدث في الجنوب ؟!

وسوف أستعرض في هذا المقال بعض ما قاله رئيس الحكومة المؤتمرية.. والذي كان معظم حديثه مجافياً للحقيقة؛ وبالتحديد حديثه حول علاقة المؤتمر الشعبي بأحزاب اللقاء المشترك المناضلة والحراك الجنوبي (القضية الجنوبية الوطنية) وقضية الأراضي في المحافظات الجنوبية.

ففي حديثه عن علاقة أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي في مسألة الحوارات والاتفاقات، قال عبقري زمانه – الدكتور مجور – أن المشترك هو من أغلق باب الحوار والتفاهم.. وهو ما جعلني أضحك على عبقرية حكومة المؤتمر الشعبي.

فكيف – يا مجور – تقول بأن المشترك هو من أغلق الحوار؟! وأي حوار تقصد؟ هل هو الحوار الذي تريدونه والذي لا يمس لا من قريب ولا من بعيد المصلحة الوطنية والوحدة والشعب، ولن يخرج اليمن من النفق المظلم الذي يريد حزبك الحاكم إدخال البلاد والعباد في دهاليزه المظلمة؟!!

يا رئيس الحكومة العبقري بتزوير الحقائق؛ فأحزاب اللقاء المشترك المناضلة جف حبرها وشح صوتها وهي تخاطب وتدعو حزبك الحاكم للجلوس إلى طاولة الحوار السياسي الوطني الوحدوي وبحسب معايير سياسية ورؤية وطنية تخرج البلاد والعباد من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والأمنية.. إلخ، والتي جاءت نتيجة للسياسات الخاطئة لحزبكم الحاكم..

ولكن لا حياة لمن تنادي؛ فحزبكم المؤتمر الشعبي يريد حواراً بشرط بقاءه المتسيد الوحيد والحاكم الواحد للبلاد والعباد، واستمراره بتنفيذ سياسته الخاطئة بل والمدمرة لقدرات وحاضر ومستقبل اليمن ونهب ثرواته.

وفيما يتعلق بتحالفات المشترك، وكما قلت، يا دكتور مجور – بأن الاتفاق الذي تم مؤخراً بين المشترك والحوثيين يعتبر جريمة وطنية وتحدٍ لدماء الشهداء الذين ذهبوا ضحية الحروب الستة في صعدة .. إن ما قامت به لجنة الحوار الوطني المنبثقة من اللقاء المشترك، بعقد اتفاق مع الحوثيين وإدخالهم في الحوار الوطني السلمي، هو عمل وطني ودستوري ومبادرة لم يستطع حزبكم الحاكم ومؤسساتكم السياسية والعسكرية والقبلية الوصول إليها ونتيجة لفشلكم أخترتم الحل العسكري الدموي المدمر للوطن والأرواح، وقدمتم دماء أبناء الوطن رخيصة في صراع مذهبي إقليمي نحن وأنتم أعرف بتفاصيله.. ونعرف أنكم وحزبكم الحاكم المتضرر الوحيد من هذا الاتفاق الوطني وذلك لأن هذا الاتفاق سيقطع عنكم تدفق الأموال من أطراف الصراع المذهبي السياسي الإقليمي.

فعذراً يا بائعي دماء اليمنيين فاتفاق الحوثيين والمشترك فوت عليكم قيام صفقة دموية سابعة في صعدة.

أما فيما يخص الحراك الجنوبي وحديثك المضحك المبكي حول من يمثل الجنوب وقضاياه العادلة ونهب أراضي المحافظات الجنوبية التي كانت تابعة للدولة وتلك التي تخص المواطنين والجمعيات الزراعية والسكنية... إلخ.

فما حدث ويحدث في الجنوب هو حق يقوم به أبناء المحافظات الجنوبية في عدن ولحج وأبين والضالع وشبوه وحضرموت والمهرة وهم الممثلون الشرعيون للمحافظات الجنوبية وليس كما تقول أن من انتخبهم الشعب في المحافظات الجنوبية هم من يمثلون الجنوب.

فكما تعرف أيها المجور ويعرف الشعب اليمني بكامله أن معظم من نجحوا في الانتخابات المحلية والبرلمانية والمحافظين جاءوا عبر صناديق مزورة وانتخابات غير ديمقراطية.

فدعك أنت وحزبك من تلك الكلمات والتنظيرات المشوهة.

وأنصحك يا رئيس حكومة المؤتمر الشعبي أن تبعد الأفكار الانتقامية من عقلك فما حدث في ١٣ يناير ٨٦ كنتم أنتم المسؤولين عنه وكنتم كلكم المجرمين والضحايا فيه.

فحديثك عن الأراضي التي تم نهبها في المحافظات الجنوبية بعد حرب صيف ٩٤، وقولك أن تلك الأراضي المنهوبة تم نهبها وتوزيعها بعد أحداث ١٣ يناير ٨٦ من قبل من حكموا الجنوب بعد أحداث ٨٦م وحتى قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.. هذا يعني يا رئيس حكومة دولة الوحدة أن فكرة وثقافة الانتقام لما حدث في ١٣ يناير ٨٦ مازالت في عقلك حتى اليوم.

وهذا يؤكد أنك وربما بقية رموز ما كان يسمى بالزمرة، والذين يتبوأون حالياً مناصب عليا في السلطة، تديرون قضايا وأزمات البلاد بعقلية انتقامية وتصفيات حسابات مناطقية وسياسية وبأثر رجعي. ونتيجة لتلك الأفكار الانتقامية لعقلية الأبيني الدكتور مجور رئيس مجلس الوزراء فإن ما حدث وما يحدث من انتهاكات إنسانية وسياسية واقتصادية.. إلخ، على إخواننا في المحافظات الجنوبية ونهب ثروات وأراضي المواطنين والجمعيات في عدن ولحج.. إلخ فما يحدث أعتقد بل أجزم أنه سيناريو انتقامي تنفذه رموز لها حسابات مؤجلة من مراحل ما قبل الوحدة.

صواريخ سكود.. هل تخل بموازين القوى ؟!

تخطئ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عندما تعتقد أن صواريخ سكود ستخل بموازين القوى بين المقاومة وبين العدو الإسرائيلي، وأن المقاومة ستشكل خطراً على أمن إسرائيل إذا امتلكت صواريخ سكود، أو أي صواريخ بالستية أخرى. وكأن المقاومة العربية، في لبنان وفلسطين، لم تكن تشكل خطراً على أمن الدولة العبرية، أو أن أهدافها لم تكن تحت مرمى نيران المقاومة، التي أصبحت تطالها في الشمال والجنوب والوسط كما القلب، وباتت تشكل خطراً حقيقياً على وجود الدولة العبرية؛ فالمقاومة قد أخلت بموازين القوى بينها وبين إسرائيل عندما آمنت بحقها، واستبسلت في الدفاع عن أرضها، ورفضت الخضوع لواقع الظلم الذي تفرضه القوة..

■ د. مصطفى يوسف اللداوي #

عندها اختل ميزان القوى لصالح أصحاب الحق ضد الغاصبين والمحتلين، وأصبح الضعفاء أصحاب الأرض هم الأقوياء بحقهم، الأشداء بتمسكهم بثوابتهم، وأصبح المحتلون الغاصبون ضعفاء ببواطلهم؛ فتسرب الخوف إلى نفوسهم، وسكن الجزع حنايا قلوبهم، وأصبحوا يرون كل صيحة عليهم، وباتوا يخافون من كل شئ، ويحسبونَ أن نهايتهم باتت على أيدي أطفال المقاومة أقرب، فخافوا من الحجر، وارتعبوا من السكين، وأصبحت زجاجة الرضيع تخيفهم، وحلة الطعام ترعبهم، وبزة الرجال تستوقفهم، والمرأة الحامل تجبرهم على الفرار، وأصبحوا يرون في كل فلسطيني أو مقاوم موتاً يلاحقهم، ومصيراً أسوداً قاتماً ينتظرهم.. هنا تحقق الاختلال في موازين القوى لصالح المقاومة، التي أصبحت أقوى بكثير من العدو، وأكثر ثباتاً على مواقفها منه، وبات المعتقلون أقوى من سجانيهم، والمعذبون أصلب من جلاديهم.

فالمقاومة أصبحت تهدد أمن الدولة العبرية قبل أن تمتلك وسائل قتالية عالية، وقبل أن تتمكن من امتلاك أو تصنيع صواريخ أو قذائف حربية شديدة التأثير وعندما لم يكن في يدها سلاحاً سوى الحجر والمدية والسكين، التي كان يقاتل بها الأطفال والرجال والنساء، فيلاحقون بما يحملون في قبضات أيديهم الجنود المدججين بالسلاح في عرباتهم، والجيش في دباباته؛ فكانت المقاومة حينها تهدد أمن إسرائيل، وتخيف قادته وجنوده، وتبث الرعب بين مستوطنيه وسكانه، وعندما امتلكت المقاومة البندقية والقنبلة، أصرت أكثر على تهديد أمن إسرائيل، وستبقى المقاومة تسعى لامتلاك كل أنواع السلاح لتنال حقها، وتستعيد أرضها، وتطهر ترابها من دنس المحتلين، وتحرر أسراها من قيد وسجن العدو؛ فهذا حق طبيعي لكل الشعوب التي احتلت أرضها، واعتقل أبناؤها؛ فمن حق الشعوب المقهورة أن تناضل، وأن تقاتل عدوها، وألا تستسلم له، وألا تخضع لواقع القوة، بل تستبسل لتنال حقوقها، وتحقق أهدافها.. وتكاد تجمع كل الشرائع الدولية، ومواثيق الأمم المتحدة، على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وفي استخدام كل الوسائل المشروعة في قتاله.

موازين القوى لا تختل فقط بامتلاك سلاح، أو بالحصول على تقنية قتالية عالية، أو معلومات أمنية خطيرة، إنما تختل موازين القوى عندما يؤمن أصحاب الحق بحقهم، ويتمسكون بثوابتهم، ويستعدون للتضحية بأرواحهم وما يملكون دفاعاً عن أرضهم ووطنهم، ويرفضون التنازل عن حقوقهم، أو التفريط بأرضهم، ولا يقدمون للعدو تنازلاً عن حق عودتهم، واستعادة أضهم.. وتختل موازين القوى عندما تصبح نصرة المقاومين واجبة، وتزويدهم بالسلاح مروءة، ونجدتهم نخوة، وعندما يتنافس العرب والمسلمون في إمداد المقاومة بالسلاح والمال، ولا يخافون من تهمة نصرتهم، ولا يبالون بتهديد من يترصد بهم، ويتآمر عليهم.

تختل موازين القوى عندما يصبح الشعب كله مقاوما، وعندما تتحول الأمة كلها إلى جنود مقاتلين، وتصبح القضية الفلسطينية، والأرضَ العربية المحتلة، قضية كل العرب وكل المسلمين، وعندما تصبح نصرة المقاومين واجبا على كل عربي وعلى كل مسلم.. وتختل موازين القوى عندمًا تصبح إسرائيل هي العدو، وتصبح أهدافه في كل مكان معرضة للاستهداف، وهدفاً لكل المقاومين، وعندما يبدأ العالم الحر بالتخلي عنها، والتنصل من جرائمها، والتوقف عن دعمها، والامتناع عن تزويدها بالسلاح والمال، وعندما تبدأ دول العالم بالبحث عن مصالحها، والحرص على أهدافها.. وتختل موازين القوى عندما يصبح النصر على العدو يقيناً، والعودة إلى الوطن مؤكدة، واستعادة الحقوق وعداً إلهياً سيتحقق، وعندما تهب الأمة كلها للدفاع عن القدس، والذود عن الأقصى، وحماية المقدسات، وعندما يصبح الاعتداء على القدس وكأنه اعتداءٌ على الأمة كلها.

ونستغرب كيف تستصرخ إسرائيل العالم على لسان رئيس كيانها ورئيس حكومتها ووزير حربها، وغيرهم من كبار قادتها، وتتهم العرب بأنهم يؤازرون بعضهم، وأنهم يقفون إلى جانب قضيتهم، ويساندون أهلهم، وأنهم يحزنون لما يصيب أهل فلسطين ولبنان من الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة، وتتهمهم بأنهم يتعاطفون مع المقاومة، ويتاثرون بمعاناة أبناء أمتهم، وتطالب المجتمع الدولي أن يضغط على العرب والمسلمين، لئلا يتعاطفوا مع بعضهم البعض، وألا يساندوا أهلهم، وألا يقفوا إلى جانبهم، وتدعوهم لموت ضمائرهم، وتيبس قلوبهم، وجفاف الدمع في مآقي عيونهم، كما يستنكرون قيام العرب بمساندة إخوانهم بالسلاح أو بالمال، أو بأي شئ آخر.. وفي الوقت نفسه تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا بالوقوف إلى جانب إسرائيل، والتعاطف معهما، وإمدادهما بمختلف أنواع الأسلحة، وبأحدث الطائرات، وأحدث الغواصات، وتمكنها من امتلاك وتجريب أحدث أنواع الأسلحة، وتشركها في مناوراتها العسكرية، ومؤتمراتها العلمية، وتقدم لها كل عون ومساعدة، ويقوم كل قادتها عند كل زيارة إلى تل أبيب، باعتمار القلنسوة اليهودية، وزيارة نصب المحرقة» ياد فاشيم»، وتقديم الاعتذار لهم أمامه، وإعلان الندامة على ما ارتكبت القوات النازية بحق يهود أوروبا، وتبدي استعدادها للتكفير عن جرائم النازية بحقهم؛ فتقدم لها المال والسلاح والتقنية العالية، والمعلومات الأمنية الحساسة، وتسخر نفسها وقدراتها لحماية أمن ومستقبل الكيان.. ثم يستغرب قادة الكيان الصهيوني، أن يقوم العرب والمسلمون بالتعاطف

مع أنفسهم وأهلهم، وأن يكون لديهم الحرص على نصرة أهلهم، وتمكينهم بكل وسائل القوة ليستعيد حقهم، ويعودوا إلى أرضهم، ويصرخون بأن وقوف العرب مع أنفسهم سيغير موازين القوى في المنطقة، وكأن إسرائيل تريد من العرب أن يبقوا ضعافاً على مدى الزمن، وترفض أن يستعيدوا قوتهم، وأن ينهضوا من جديد، وينسوا أن هذا هو حلم كل أمة، وطموح كل شعب، وهدف كل أمة ودولة.. فمن حقنا أن نستعيد ماضينا، وأن نمتلكَ القوة، كل القوة، كما قال ربنا عز وجل في محكم كتابه» وأعدوا لهم ما استطعتم من قوةٍ ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم».

إسرائيل تدرك أن موازين القوى مع المقاومة قد تغيرت، وأنها لم تعد تواجه مقاومة سهلة، ولا تخوض غمار معارك بسيطة، ولا تتحرك في أرض رخوة، وإنما أصبحت تواجه مقاومة عنيدةً، ورجالاً أشداء، يمتلكون عقيدة قتال مختلفة، وإرادة مواجهة صلبة، وإيماناً بحقهمً لا يلين.. ويدركون أنّ هزيمة العدو ممكنة، والانتصار عليه ليس مستحيلاً، وأن مواجهتهِ سهلة؛ فأصبح رجال المقاومة لا يدخرون جهداً في الحصول على أي سلاح، وامتلاك أي قدرات قتالية. وهي «المقاومة» لن تلتفت إلى الاعتراضاتَ الدولية، ولا إلى الرأي العام الدولي، إذ ماذا صنعت لها الدول الكبرى؟ وهل أثر الرأي العام الدولي على إسرائيل، ومنعها من ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني؟ وهل تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من لجم إسرائيل، وإجبارها على وقف عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية؟.. ولهذا وحتى يستعيد الفلسطينيون والعرب حقوقهم، ويعودوا إلى أرضهم ووطنهم؛ فلن توقف المقاومة كل محاولات امتلاك القوة، ووسائل القتال العالية، ولن يتوقف العرب والمسلمون عن نصرة بعضهم، والدفاع عن حقوقهم ومقدساتهم، ولكن السلاح والقوة ليسا فقط هما اللذان يهددان أمن إسرائيل، ويفقدانها التميز والتفوق والقوة؛ فالمخازن العربية ملأى بمختلف أنواع الصواريخ، وترسانتها تعج بالطائرات المقاتلة، ولكنها لم تستطع أن ترهب إسرائيل، أو تحدث توازناً استراتيجياً معها، فضلاً عن أن تخل بالتوازن العسكري، وإنما الذي يخل بموازين القوى، هو اليقين والعزم والمضاء، والإرادة الصادقة، والإيمان المطلق. قيم تمتلكها المقاومة وتتحلى بها، فهي التي ستخل بموازين القوى، وستجعل من ضعف الفلسطينيين والعرب، قوة جبارة، وإرادة على المقاومة لن تتمكن إسرائيل ومن ساندها على هزيمتها.

كاتب وباحث فلسطيني

الجماهير
اسبوعية - سياسية - جامعة - تآسست عام 1957
تصدر عن حزب البعث العربي الإشتراكي - قطر اليمن
العدد (630) - الأربعاء 2010/5/5
الرمز الانتخابي
www.albaath-as-party.org

وخـزات

وطـــن يحتـــرق

■ فهد سلطان

•البلاد تحت مقصلة التمزيق، يزيد في تقطيعها سياسة خرقاء عمياء، أدمنت إشعال الحرائق ونكئ الجروح والرقص فوق جثامين الموتى بلا حياء..!

• تقترب الساعة من التاسعة ليلاً بعد أن سمعت أخبار الدنيا. ما أثقلها من ساعة في حياة اليمنيين..! تبدأ من التاسعة مساء بنشرة ثقيلة كئيبة مسجلة كل تفاصيلها ؛ أحجار ومقصات، و دخول وخروج ورسائل واتصالات وتعازي وأفراح ومناسبات..الخ .أفراح في محضر المأتم وضحك ومهازل مجها الناس حتى أصبحت تلك الساعة – إن لم تكن ساعتين – مهازل تمطر بها الناس تزيد من سخط الناس وتغيب الاحترام، ولا أظن إلا أن هناك تعمد في صد الناس عن سماع ومشاهدة أخبار بلادهم بالانصراف إلى قنوات تحترم نفسها والناس معها.

• القنوات المحترمة يعز عليها الكذب وخداع الناس، بل مجرد كذبة واحدة كفيلة بسحق حكومة كاملة بمن عليها، بينما عندنا الأمر مختلف فالكذب إنجاز وحدوي بامتياز والحكومة التي لا تكذب مشكوك في ولائها للوطن وللقيادة السياسية، مع تحفظي على هذا المصطلح الزائف!

• حكومة المجور بالله جيء بها للإنقاذ فأغرقت نفسها ومن جاء بها فأصبحت بحاجة إلى منقذ

• نحن اليوم في مشهد غريب طريف مخيف مضحك مبكي غير أنه ليس مطمئن فمن عُرف عنه الكياسة أضاعها في يوم حاجتها الملحة. و من روض الوحوش ورقص على رؤوس الثعابين طويلا، حاله « وتلك الأيام ن.....».بل أصبحت حمى السموم تفقده الصواب أحيانا.

•عندما ينقطع حبل السياسة تصبح الحكمة ضرباً من الجنون والحمق، ومن لم يدرك تغير الزمان والمكان تغيرت عليه الأحوال والسنون. من يتأمل وضع البلاد شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً ولو من باب التفاؤل ينقلب خاسئا وهو حسير....!

• في سياسة بلادي لم تترك للتفاؤل مكاناً، والحديث عن التغيير إلى الأحسن في ضل هذا الوضع ضرب من الحمق قبل الجنون وكما قال جمال البنا في كتاب الحرية أن الحاكم يتسلق على الديمقراطية ويتلاعب بها ويتحول إلى دكتاتور وصنم وما عمله من منجزات أيام الديمقراطية يفسده في مرحلته اللاحقة.

• وما قاله الدكتور المشاغب محمد المتوكل حين قال « يمر بفترة أسوأ ما في حكمة و لم يعد حاكماً فعليا وإذا أصدر شيئا ما ينقضه بتلفون» عندها لا تسل عن هالك كيف هلك ولكن عن ناج كيف نجا.

•إنه الضعف ولكن في زمن الضعفاء.. آه لو كان هناك معارضة تلتقط الحجرَ كما يقال وتخرج من محيط الصندوق حتى لا تفاجأ بأن الصندوق لا يحوي سوى أرنب أو كيس من الموز كما في البرنامج الرمضاني...!.

• الحراك في الجنوب زرع فينا الثقة في مشروعية التغيير غير أنه فقد البوصلة فعاد يحطم ما بناه بالأمس وفاحت منه رائحة المناطقية . فالسلطة تتهم الحراك بالعمالة والانتماء إلى القاعدة.. ونحن نقول أيادي السلطة هي من تعبث بالحراك وتفقده البوصلة، تعطيه الطماش وتضربه إذا رمى بها على ثوبها.

• يأهل الجنوب لو قلتم أننا في الشمال جبناء ضعفاء عملاء صحيح، غير أننا لسنا راضين عن حكم العسكر وهذا ما نشاطركم فيه . الظلم لم يترك مكاناً في البلاد، فعندنا أفسد العباد وعندكم أفسد البلاد.

• هاهي الوحدة تذبح اليوم بسيف الطيش فهل ستغفر الأيام لمن يريد أن يمنع عنها الدواء ويجهز على ما تبقى لها من حياة..!

في يوم الصحافة العالمي

الصحفيون اليمنيون يودعون اللسواس إلى سجنه.. والشورى يبدأ مناقشة قانون صحافة قمعي

الجماهير – خاص

احتفل الصحفيون في اليمن والعالم الاثنين الماضي باليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الثالث من مايو من كل عام.

وتأتي هذه المناسبة على الصحفيين اليمنيين هذا العام في ظل أوضاع صحفية تنبئ عن محاولات حثيثة للإجهاز على ما تبقى من حرية الصحافة من خلال محاكمات جائرة ومشاريع قوانين من شأنها أن تقيد الصحفي تماما.

فقبل يوم واحد من يوم حرية الصحافة تناقلت الصحف اليمنية أنباء الحكم الصادر بحق الصحفي حسين اللسواس الذي قضى بسجنه عاما وإيقافه عن العمل الصحفي.

وقد ودع الصحفيون الزميل اللسواس إلى سجنه واقتاده أفراد الشرطة القضائية – بعد صدور الحكم – إلى السجن المركزي بصنعاء ليقضي الحكم هناك.

واتهمت نيابة الصحافة والمطبوعات اللسواس بالمس بالثوابت الوطنية، والثورة والجمهورية، على خلفية نشره لمادة صحفية في صحيفة التجديد، بعنوان «جمهورية البيضاء المتحدة، ومادة تنتقد إدارة محافظ البيضاء للمحافظة».

وجاء هذا الحكم في حين أجلت المحكمة أحكاما بحق صحيفتي النداء والشارع.

وفي يوم الصحافة العالمي – أي الاثنين الماضي – بدأ مجلس الشورى في مناقشة قانون الصحافة المقدم من وزارة الإعلام والذي اعتبره مروان دماج الأمين العام لنقابة الصحفيين بأنه قانون لايرقى حتى إلى مستوى المناقشة، وأنه قانون أسوأ من القانون النافذ.

وعبر عن أمله في أن ينتصر أعضاء مجلس الشورى لحرية الصحافة والصحفيين، مؤكدا أن تشريع قانون الصحافة لايهم فقط الصحفيين وإنما يهم المجتمع بشكل عام.

وعلمت الجماهير أن مشادات كلامية اندلعت عقب الجلسة بين كل من وزير الإعلام حسن اللوزي ووكيل أول نقابة الصحفيين اليمنيين على خلفية القانون.

وفي يوم الصحافة العالمي أكد السفير الأمريكي بصنعاء التزايد الملحوظ للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في اليمني خلال العام الماضي وفرض قيود خطيرة على حرية التعبير والصحافة والتجمعات السلمية، علاوة على مضايقة وترهيب الصحفيين.

وقال – في مقال له بمناسبة يوم الصحافة العالمي – إنه خلال العام ٢٠٠٩ تم إغلاق أو ممارسة الضغط لإغلاق أكثر من عشرين صحيفة، فيما استمرت الاعتداءات الجسدية على الصحفيين؛ كما لوحظ قيام الحكومة بالحد من استخدام المواطنين للانترنت.

واعتبر السفير ستيفن سيش أن وجود بلد خال من صحافة حرة لا يستطيع تفهم أوقياس أو الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمواطنيه.

حكم مؤبد بالفقر والفساد

■ فوزي الكاهلي

قبل أن يحكم عليه قاضي محكمة الصحافة بالسجن لمدة عام والمنع من مزاولة المهنة، كان الزميل العزيز حسين اللسواس يقضي عقوبة «الحراف الدائم» وتحمل أعباء العيش في بلد يحكمه الفساد العام، والفشل الكارثي، مثله مثل غالبية الصحفيين ومعظم اليمنيين من الفئات الأخرى..

أحكام عامة صدرت (على هيئة جرع سعرية) في الفترات الماضية، قضت بعقوبات إفقار واذلال متوالية، وشرعت لسيطرة مجموعات محددة على السلطة والثروة، وبرأت عتاولة الفساد ورموز العبث والفشل في إدارة الدولة، بل وأصبح القضاء يمثل حائط صد لهم يتحصنون به ويستخدمونه كسلاح فعال في مواجهة معارضيهم ومنتقديهم.

الذين يتسببون في خلق الأزمات وتفجير المشاكل، وإزهاق أرواح الآف المواطنين في حروب وصراعات لا مبرر لها.. هؤلاء القضاء ينحني لهم إجلالا وتكريما. الذين ينهبون المليارات من المال العام ويمارسون الإثراء غير المشروع على حساب حياة الناس وتدهور معيشتهم.. هؤلاء يقف لهم القضاء على واحدة ونص خوفا وطمعا. الأمثلة عديدة وصور الواقع واضحة كالشمس ومتنوعة كالبضائع والسلع في سوق الملح..

والحصيلة المبكية: مظالم بأحكام قضائية، وتدمير وطني برعاية سلطة منوط بها تطبيق العدل كونه أساس الحكم الرشيد..

ماذا فعل حسين اللسواس (وغيره من ضحايا الظلم القضائي والأحكام السياسية) ليتم تضييق السجن الكبير عليه، وزيادة معاناته المعيشية، وتعرضه لقهر أكبر وإذلال أشد.. هل كتاباته المنتقدة لرأس السلطة أو بعض رموزها – وأيا كانت لغته قاسية – يجعله مستحقاً لعقوبات قضائية تشدد العقوبات التي يفرضها (عليه وعلى ملايين اليمنيين) من استهدفهم اللسواس بمقالات صحفية ليس لها تأثير يخشى منه في بلد كاليمن، نصف سكانها أميون، وقراء الصحف لا يتعدى عددهم المائة ألف في أحسن الأحوال.. وربما من قرأوا مقالاته تلك لا يتجاوزون العشرة ألف من الأربعة والعشرين مليون يمني لم يحركهم حجم الظلم المهول وسوء المعيشة المتفاقم لإظهار السخط على السلطة.. فكيف بمقالات تنسى بعد ساعات من قراءتها..؟!!

إن أحكام السنوات الأخيرة ضد الصحفيين والناشطين السياسيين هي تعبر عن قمة استخفاف السلطة بالشعب اليمني بكامله.. وتعكس حالة التردي التي وصل إليها وضع القضاء باليمن.. حتى إن المتابع لما يقضى به على خصوم السلطة من أحكام جائرة يشعر أن المحاكم – أو معظمها – أصبحت تابعة للدائرة القانونية للمؤتمر الشعبي العام، أو أنها مجرد فروع للأجهزة الأمنية المرتبطة مباشرة بالرئاسة..

الجاني مجهول ..

مقتل متسول بطريقة بشعة في العاصمة ورميه داخل أكياس قمامة

عثرت الشرطة بأمانة العاصمة على جثة متسول يدعى حسن العنتري (٤٥ عاماً) وقد ذبح عنقه من أسفل الذقن وحتى أسفل الأذن اليسرى، بالإضافة إلى وجود طعنة في خلف العنق وأخرى غائرة في الجانب الأيسر من البطن، وطعنة ثالثة أسفل الحجاب الحاجز، وإصابات وجروح في أنحاء مختلفة من جسده.

وقالت وزارة الداخلية إنها عثرت على جثة المتسول بداخل أكياس بلاستيكية سوداء، من النوع الذي يستخدم في حفظ القمامة، ملفوفة ببطانية.

موضحة أن الجاني مازال مجهولاً وأنها تعمل على مدار الساعة لكشف الجريمة البشعة ودوافعها.

مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني..

«التحالف العربي» ينظم اليوم بصنعاء المؤتمر الثاني لبرلمانيين عرب من أجل دارفور

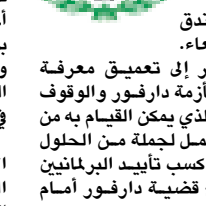

ينظم اليوم التحالف العربي من أجل «دارفور» والمنتدى الاجتماعي البرلماني»، المؤتمر الثاني للبرلمانيين العرب وذلك خلال الفترة (٥-٦ مايو ٢٠١٠م) في فندق حدة بالعاصمة صنعاء.

ويهدف المؤتمر إلى تعميق معرفة البرلمانيين العرب بأزمة دارفور والوقوف على أهمية الدور الذي يمكن القيام به من خلال وضع خطة عمل لجملة من الحلول والمقترحات بشأن كسب تأييد البرلمانيين للمساعدة في طرح قضية دارفور أمام البرلمانات العربية.

كما يهدف المؤتمر إلى مناقشة متعمقة وتحليل لحالة السلام والأمن والحالة الإنسانية والمسائل ذات الصلة بالأزمة وصياغة توصيات محددة وكذلك تبادل الرؤى لعمل أنشطة من أجل إنهاء الأزمة في دارفور في إطار دور عربي فاعل توجبه أواصر الإخاء والإنسانية.

ويأتي المؤتمر كامتداد للمؤتمر الأول للبرلمانيين الذي عقد في القاهرة العام الماضي في حين كان التحالف العربي قد أنشئ خلال شهر مايو ٢٠٠٨م من عدد من المنظمات الحقوقية العربية التي أقرت تكوينه استشعارا لضرورة الدور الحقوقي العربي وتفاعلاً وتضامناً مع قضايا الأمة العربية.

وسيشارك في المؤتمر عشرة برلمانيين عرب يمثلون كلاً من(السودان ، مصر ، الأردن ، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا ، البحرين ، اليمن ، لبنان) ونفس العدد من أعضاء البرلمان اليمني وشخصيات حقوقية.

القاضي الحجري رئيساً للمجلس الأعلى للملتقى أبناء الثوار

أعلنت الأمانة العامة للملتقى الوطني الديمقراطي لأبناء الثوار والمناضلين والشهداء اليمنيين تعيين محافظ محافظة إب أحمد الحجري، رئيسا للمجلس الأعلى للملتقى، واختيار وكيله عبد الواحد صلاح رئيسا للفرع بالمحافظة، و حمود ضيف الله، نائبا أول لرئيس الفرع، ونعمان قائد راجح نائبا ثان، والعميد أحمد النزيلي، عضوا بالمجلس الأعلى، واللواء عبد العزيز الحبيشي عضو شرف في المجلس الأعلى.

جاء ذلك في الإحتفائية التكريمية التي أقامها الملتقى الجمعة الماضية بمحافظة إب عن المناضل الشهيد القاضي عبد الله الحجري، رئيس مجلس الوزراء الأسبق بعد قيام الثورة ووزير ثلاث وزارت مجتمعة في عهد الإمام أحمد.

وقال أمين عام الملتقى محمد الشامي: «إن هذا التكريم الرمزي الاعتباري لا يهدف إلى مجرد التذكير بالشهداء فحسب، بل محطات هامة وضرورية لاستلهام معاني الوطنية، من مسيرة المناضلين والثوار»، واصفاً رئيس الوزراء الأسبق بشهيد الجمهورية كونه من أرسى دعائمها الأولى، وشهيد الديمقراطية باعتباره أول رئيس للجنة التحضيرية للانتخابات، وشهيد اليمن لأنه خدمها جنديا وقائدا ووزيراً ورئيساً للوزراء، وشهيد الوطن العربي، لأنه لم يؤمن بالحدود الجغرافية المصطنعة».وأعلن الشامي أن الملتقى بصدد إصدار كتاب وثائقي عن الشهيد الحجري ضمن سلسلة تاريخية عن مناضلي الثورة اليمنية.

من جهته اعتبر القاضي أحمد الحجري –محافظ محافظة إب– تكريم والده من قبل الملتقى الوطني الديمقراطي، هو تكريم لكل الرموز الوطنية والشهداء الذين قدموا حياتهم من أجل الوطن وثوابته ومبادئ وأهداف ثورته الخالدة، لافتا إلى أن محافظة إب ستقوم بالتنسيق مع الملتقى خلال شهر مايو بتكريم كل المناضلين والشهداء من أبناء محافظتي إب والضالع الذين ربطهم المصير الواحد وخنادق النضال المشتركة.

تحت شعار «من أجل أداء إعلامي متميز» جمعية الأقصى تدرب 23 من موظفيها على الفنون الصحفية

أقامت جمعية الأقصى دورة تدريبية لـ(٢٣) موظفا من مختلف الفروع والمكاتب التابعة لها في عموم محافظات الجمهورية في مجال التحرير الصحفي .

وبحسب مدير عام الجمعية حسن الخولاني فإن الهدف من إقامة هذه الدورة تطوير المهارات الصحفية والإعلامية للعاملين في مجال الإعلام في مكاتبها بما يواكب حجم المشاريع والأنشطة والفعاليات التي تنفذها الجمعية.

وأشار إلى أن المشاركين في الدورة التي تعقد تحت شعار « من أجل أداء إعلامي متميز»و تستمر ثلاثة أيام سيتلقون عدد من المحاضرات النظرية والتطبيقية في فنون التحرير الصحفي وفنون التصوير، فضلاً عن تطبيقات عملية في إدارة الموقع الالكتروني للجمعية ، مشيرا إلى أن هذه الدورة تأتي في إطار الخطة التدريبية و التأهيلية للجمعية لهذا العام من أجل الارتقاء بكادرها الوظيفي في جميع المجالات وخصوصا في الجانب الإعلامي لتحقيق الريادة والتميز على جميع المؤسسات الأخرى.

صدى الإبداع تقيم مهرجان طيور الجنة في (4) محافظات

تزامناً مع الاحتفاء بالعيد الـ٢٠ للوحدة اليمنية، تقيم مؤسسة صدى للإبداع مهرجان طيور الجنة الشهر الجاري في كل من صنعاء وتعز وتريم وعدن.

وفي تصريح صحفي قال مدير عام المؤسسة د. لبيب الأغبري :»إن الاستعدادات والتجهيزات لمهرجان طيور الجنة يجري على قدم وساق، ونسعى إلى أن يكون هذا المهرجان مختلفا عن كل المهرجانات السابقة».

وأشار الأغبري إلى أن المهرجان سيقام لأول مرة في أربع محافظات، وبرعاية من قبل وزارة الثقافة وإشراف مباشر من الهيئة الوطنية للتوعية.

وأفاد بأن إدارة المهرجان قررت تخفيض أسعار التذاكر بحيث يصل سعر التذكرة إلى (٨٥٠) ريال لمختلف الفئات، وذلك لإتاحة الفرصة لجميع أطفال المحافظات التي ستقام فيها المهرجانات للحضور، مشيراً إلى أن المهرجانات ستقام في أماكن مفتوحة تفاديا للازدحام، حيث سيقام مهرجان صنعاء في ملعب الثورة «المريسي»، فيما سيقام مهرجان تعز في ملعب الشهداء، ومهرجان عدن في ملعب الحبيشي

الأرصاد يحذر المواطنين من كتله هوائية محملة بالغبار

حذر المركز الوطني للأرصاد الجوية سائقي المركبات وكبار السن والأطفال والمواطنين في محافظات صعدة، الجوف، مأرب وحضرموت من التعرض المباشر للغبار الناتج عن الكتلة الهوائية المحملة بالغبار واسع الانتشار القادمة من جنوب المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى أن صحاري هذه المحافظات ستتأثر بالكتلة الهوائية مع احتمال وصول تأثيرها إلى محافظات شبوة وعمران وصنعاء.

ونبه في بلاغ صادر عنه الجهات التي تتعامل مع الأجهزة الحساسة بأخذ الاحتياطات اللازمة لحمايتها من آثار هذه الظاهرة.